الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مطبوعة الدعم البيداغوجي بعنوان:

محاضرات في مادة:

مدخل إلى علم الاجتماع

UNIVERSITE SETIF2

موجهة لطلبة السنة الأولى LMD شعبة العلوم الاجتماعية

إعداد الأستاذ (ة): لعلام عبد النور

الرتبة العلمية : أستاذ محاضر قسم ب

السنة الجامعية : 2019 / 2020 م

معلومات عن المادة

- عنوان المادة: مدخل إلى علم الاجتماع.
- السداسي: السداسي الأول.
- الوحدة: وحدة التعليم الأساسي.
- الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى LMD.
- الشعبة: شعبة العلوم الاجتماعية.

أهداف المادة:

- تهدف هذه المادة إلى إعطاء طلبة السنة الأولى LMD علوم أجتماعية فكرة عامة عن علم الاجتماع والمسار الذي تبلور من خلاله.
- تهدف أيضا إلى إبراز أهم المحطات التي تطور علم الاجتماع من خلالها الفكر الاجتماعي.
- إلقاء الضوء على أهم الظروف والعوامل التي عاشتها أوربا في عصر النهضة والتي كانت عاملا رئيسيا في بلورة علم الاجتماع وظهوره.
- التعرف على أهم رواد العلم الذين ساهموا في تأسيسه وتطويره.
- التعرف على أهم نظريات العلم وموضوعاته ومفاهيمه.
- محاولة فهم الطالب لأهم المشكلات الاجتماعية التي تحيط به من خلال هذا العلم.

وحدة التعليم الأساسية

المادة الرابعة: مدخل إلى علم الاجتماع.

أولا: تعريف علم الاجتماع.

ثانيا: تاريخ علم الاجتماع (من الفكر الاجتماعي إلى علم الاجتماع).

ثالثا: موضوع علم الاجتماع.

رابعا: رواد علم الاجتماع.

1- ابن خلدون.

2- أوقست كونت.

3- كارل ماركس.

4- ماكس.

5- دوركايم

6- .....

خامسا: المداخل النظريات الكبرى في علم الاجتماع.

1- المدخل الخلدوني (الإسلامي).

2- المدخل الوضعي (وما تفرغ عنه)، (النظرية الوظيفية، النظرية البنيوية، نظرية الفعل).

3- المدخل الماركسي (وما تفرغ عنه)، (النظرية الماركسية، النظرية الماركسية المحدثة).

سادسا: مجالات علم الاجتماع.

سابعا: علم الاجتماع والمنهج العلمي.

ثامنا: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع.

1- المجتمع، 2-الجماعة الاجتماعية، 3-العمليات الاجتماعية.، 4-الفرد والشخصية.

5-الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي، 6-النظم والأنساق والسمات والرموز.

فهرس المحتويات

مقدمة	أ
المحاضرة الأولى: التعريف بعلم الاجتماع	
1. تسمية علم الاجتماع	7
2. تعريف علم الاجتماع	8
3. أهداف علم الاجتماع	11
4. وظائف علم الاجتماع	11
المحاضرة الثانية: الفكر الاجتماعي في الحضارات الشرقية القديمة	
1. الفكر الاجتماعي في الحضارة الفرعونية	12
1.1. النظام السياسي والقانوني	12
2.1. الهيراركية الاجتماعية ودعائم الفكر الاقتصادي	13
3.1. النظام الأسري ومكانة المرأة	14
2. الفكر الاجتماعي في الحضارة الصينية	15
3. الفكر الاجتماعي في الحضارة الهندية	16
المحاضرة الثالثة: الفكر الاجتماعي في الحضارات الغربية القديمة	
1. الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية	17
1.1. أفلاطون	17
2.1. أرسطو	18
2. الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية	19
1.2. ششرون	20
2.2. سنيكا	21
المحاضرة الرابعة: الفكر الاجتماعي في الحضارة الإسلامية	
1. النظام الاجتماعي	22
2. النظام السياسي	23
3. ترجمة التراث الفلسفي الأجنبي	24
4. أبو نصر الفرابي	24
5. عبد الرحمان ابن خلدون	26
المحاضرة الخامسة: الفكر الاجتماعي في عصر النهضة الأوربية: (ظروف النشأة)	
1. الظروف والعوامل الممهدة لنشأة علم الاجتماع	27
1.1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: (الثورة الصناعية)	27
2.1. العوامل السياسية: (الثورة الفرنسية)	29
3.1. العوامل الفكرية والفلسفية: (فلسفة التنوير)	30
2. الفلسفات الممهدة لنشأة علم الاجتماع: (المدارس الفلسفية)	31
1.2.الفلسفة السياسية	31
2.2.فلسفة القانون	32
3.2. فلسفة التاريخ	33
4.2. فلسفة الاقتصاد	34

المحاضرة السادسة: موضوع علم الاجتماع ومجالاته	
1.الاتجاهات المختلفة لتحديد موضوع علم الاجتماع	36
2. موضوع علم الاجتماع في رأي علماء الاجتماع الرواد: (الطريق التاريخي)	38
3. موضوع علم الاجتماع في رأي علماء الاجتماع المعاصرين: (الطريق الامبريقي)	40
4. مجالات علم الاجتماع	40
المحاضرة السابعة: رواد علم الاجتماع	
1. عبد الرحمان ابن خلدون	42
2.أوقست كونت	44
3. إميل دوركايم	46
4.ماكس فيبر	49
5.كارل ماركس	53
المحاضرة الثامنة: المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع	
1. مفهوم النظرية	57
2. شروط النظرية العلمية	57
3. وظائف النظرية العلمية	58
4. المدخل الخلدوني (الإسلامي)	58
1.4. المجتمع والظاهرة الاجتماعية	59
2.4. العمران عند ابن خلدون	59
3.4. نشأة الدولة	60
4.4. نظرية القوة والغلبة	60
5. المدخل الوضعي	61
1.5. النظرية البنيوية	61
2.5. النظرية الوظيفية	63
3.5. النظرية البنيوية الوظيفية	63
4.5. نظرية الفعل الاجتماعي	64
6. المدخل الماركسي	65
1.6. النظرية الماركسية	65
2.6. الماركسية المحدثة	66
المحاضرة التاسعة: علم الاجتماع والمنهج العلمي	
1. إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع	67
2. المنهج العلمي وخصائصه العامة	69
3. المنهج عند أهم رواد علم الاجتماع	70
4. المنهجية والمنهج في علم الاجتماع	71
5.مناهج البحث في علم الاجتماع	71
المحاضرة العاشرة: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع	
مفاهيم أساسية في علم الاجتماع	73
خاتمة	79
قائمة المراجع	

مقدمة:

يعتبر علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية الشاملة، التي تحاول بناء معرفة ونظريات تساعد على فهم المجتمع ومكوناته وعلاقاته، وما يحدث في هذا من تطورات، فتحاول هذه المعرفة تفسير تشكل المجتمعات وتطورها من ناحية، ثم تفسير السلوك الإنساني من ناحية أخرى .

وبالرغم من أن علم الاجتماع علم حديث النشأة إلا انه لم يكن وليد لحظة معينة أو ظهر فجأة بل أن له امتدادا تاريخيا وجذور فكرية تصل إلى أقدم الحضارات، حيث تبلور الفكر الاجتماعي في الحضارات الشرقية القديمة، ثم تطور في الحضارات الغربية إلى أن وصل إلى الحضارة الإسلامية، التي بدأت تظهر فيها معالم هذا العلم لكن تحت اسم علم العمران البشري، لكن لم يكتب لعلم الاجتماع البزوغ في أعقاب الحضارة الإسلامية، حيث لعبت بعدها مجموعة من الظروف والعوامل دورا كبيرا في ظهور هذا العلم، تمثلت في العوامل الاقتصادية (الثورة الصناعية) والعوامل السياسية (الثورة الفرنسية) والعوامل الفكرية (فلسفة التنوير، حركات الإصلاح).

ظهر علم الاجتماع في النصف الأول من القرن السابع عشر على يد الفيلسوف الفرنسي أوقست كونت، الذي وضع الخطوط المنهجية العريضة لهذا العلم بعدها، ثم بدأ يأخذ طريقه نحو الاكتمال على يد جملة من الرواد الذين أسهموا بشكل كبير في تطوره، لكن بالرغم من كل هذا لم يلقى علم الاجتماع اهتماما ملحوظا في بداية الأمر، فقد كان في حالة سكون، إلا أنه بدأ يأخذ مجراه فقط بعد الحرب العالمية الثانية في بعض الدول الأوربية خاصة بريطانيا وألمانيا، ونمت بذرته فقط عندما انتقل إلى أمريكا.

ولم تكن لبذرة علم الاجتماع أن تنمو وتتطور دون إخصابها عن طريق المنهج الامبريقي، وكذلك تنوع موضوعاته، حيث كانت مشكلات المجتمع مجالا خصبا لنوه وتركز تخصصاته الفرعية.

أولا. التعريف بعلم الاجتماع:

قبل الإشارة إلي أهم تعريفات علم الاجتماع التي تم تحديدها لهذا العلم، ينبغي أن يوضح أن علم الاجتماع تنوعت مسمياته والمصطلحات التي أطلقت عليه، لاسيما خلال النشأة الأولي لهذا العلم، وهذا ما حدده بالفعل **اقيست كونت** عندما وضح أسباب استعارته لهذا المصطلح، ولماذا تم تسمية علم الاجتماع بهذا الاسم.

1. تسمية علم الاجتماع:

ارتبطت تسمية علم الاجتماع **SOCIOLOGY** بهذا الاسم من قبل **اوقست كونت AUGUSTE COMTE** الذي أشار إلي استخدامه أولا مصطلح الفيزياء الاجتماعية، نظرا لوجود العديد من الفيزياء، مثل الفيزياء الطبيعية التي تهتم بدراسة عالم الطبيعة الخارجي، كما كانت مهمة العلم الجديد "**الفيزياء الاجتماعية** " تتركز حول دراسة الإنسان ومشكلاته وبيئته الاجتماعية التي تحيط به، فيجب إن تكون مهمة هذه الفيزياء الاجتماعية أن تبحث في كيفية تقديم الحلول اللازمة لتكيف الإنسان، والعمل علي استمراره ووجوده.[1]

حيث جاءت هذه التسمية الأولى "الفيزياء الاجتماعية " من قبل **كونت**، الذي رأي بأنه آن الأوان لوجود علم جديد يهتم بدراسة الإنسان، كما تدرس الفيزياء الطبيعية الظواهر البيئية والطبيعية الخارجية، وبنفس الطريقة التي تدرس بها الفيزياء الطبيعية ظواهرها، تدرس الفيزياء الاجتماعية الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

لكن في عام **1838م** غير اوقست كونت تسمية علم الفيزياء أو الطبيعة الاجتماعية، لاسيما أن نشر الباحث البلجيكي **أدولف كيتليه A. QUETELET** دراسة إحصائية مميزة ترتبط بدراسة المجتمع سماها بالطبيعة الاجتماعية، فأطلق كونت تسمية جديدة على علمه الجديد واسماه بالسوسيولجيا **LA SOCIOLOGIE** [2].

وتتضمن هذه الكلمة الفرنسية قسمين أساسين، فهي مشتقة من كلمتين الأولي **SOCIETAS** وهي كلمة لاتينية يقصد بها الجماعة، والثانية **LOGOS** وهي كلمة يونانية يقصد بها العلم أو الدراسة أو البحث على المستوى العلمي الدقيق، ويصبح بذالك المعنى العالم للسوسيولوجيا هو علم الاجتماع.

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم: **مدخل إلى علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م، ص ص (44،45).

[2]- المرجع نفسه، ص (45).

كما يمكن الإشارة أيضا إلى أن تسمية **اوقست كونت** لعلم الاجتماع بهذا الاسم لم تكن الوحيدة، حيث انتقد **جون ستيوارت مل** هذه التسمية، كونها تتألف من كلمتين ذات أصلين مختلفين، فسماه إثولوجي **ETHOLOGY** ويقصد بها العلم الذي يدرس الشعوب، كما سماه أيضا الفيلسوف **سان سيمون** بالفيزيولوجيا الاجتماعية، بالإضافة إلي **كارل ماركس** الذي سماه بعلم المجتمع ، أما **ابن خلدون** فقد سماه قبلهم بقرون من الزمن بعلم العمران البشري.

2. تعريف علم الاجتماع:

كانت عملية تعريف علم الاجتماع ولا تزال تمثل واحدة من المشاكل الجوهرية، التي ظهرت مع بداية ظهور علم الاجتماع واستمرت مع تطوره، إلا أنها اليوم تحظى بأهمية في تقدير جانب كبير من علماء الاجتماع المحدثين، ويرجع هذا الاهتمام إلى فكرة أو اعتقاد مؤداه "إن الاتفاق علي تعريف محدد لهذا العلم، سوف يسهم في توفير أسس مشتركة والتقريب بين وجهات النظر مختلفة"، والواقع انه قد تعددت تعريفات علم الاجتماع بتعدد المذاهب النظريات، وتنوع قرائه وكذا اختلاف علماء الاجتماع حول طبيعة المحور الأساسي الذي يقوم عليه، الأمر الذي جعله يعكس حقيقة هامة مؤداها " انه من الصعب التواصل إلي تعريف دقيق ومتفق عليه لهذا العلم عبر تاريخ وتطوره".

1.2. تعريف علم الاجتماع حسب وجهة نظر العلماء :

– **اوقست كونت:** لم يضع كونت تعريفا محددا لهذا العلم ، بقدر ما نجده أكد على أهمية وجوده ليدرس كل الظواهر التي تدرسها العلوم التي سبقته، كما تصور صعوبة تحديد الظاهرة الاجتماعية بصورة محددة نظرا لتداخل العوامل المشكلة لها، واعتبر عموما أن الظواهر البشرية أو الإنسانية هي موضوع العلم الجديد.[1]

– **ماكس فيبر:** ذهب فيبر في تعريفه لعلم الاجتماع بأنه " العلم الذي يسعى إلي فهم للفعل الاجتماعي وتفسيره لكي يصل إلى تفسير سببي لمساره ونتائجه ".[2]

– **اميل دوركايم:** يؤكد على أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة الظواهر الاجتماعية، كما يسعى في نفس الوقت إلى التمييز بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية

[1]– المرجع نفسه، ص (49).

[2]– عامر مصباح: **علم الاجتماع الرواد والنظريات**، شركة دار الامة، ط1، الجزائر، سنة 2002م، ص (23).

وغير الإنسانية الأخرى، كما حدد أيضا انه يهتم بدراسة جميع أنماط الحياة والظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة عامة.[1]

– **فلفريدو باريتو**: يرى أن علم الاجتماع، هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية عندما تتفاعل مع بعضها بصورة عامة، آو العلاقات المتداخلة بينها، علاوة على انه يدرس الوظيفة التي تؤديها هذه الظواهر نتيجة تداخلها أو ارتباط كل منها بالأخرى.[2]

– **هربرت سبنسر**: ذهب سبنسر إلى أن علم الاجتماع عليه أن يوصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية كالأسرة، والضبط الاجتماعي، والعلاقة بين النظم وأن يقارن بين المجتمعات المختلفة من حيث نوعها وتطورها، كما يهتم بالبناء الاجتماعي، والوظائف الاجتماعية في المجتمع بصفة عامة.[3]

– **تالكوت بارسونز**: يتصور بارسونز أن مهمة علم الاجتماع تتركز في دراسة الأنساق الاجتماعية، وفي ضوء تعريفه وضع نظرية مميزة عن الأنساق الاجتماعية، والتي ارتبطت بتحليلاته البنائية الوظيفية عامة.[4]

– **ملتون بارون**: يؤكد أن علم الاجتماع هو العلم الذي يقوم بالبحث عن الحقيقة والمعرفة المرتبطة بأنماط التفاعل الاجتماعي، علاوة على دراسة مدى تأثير هذه الأنساق على نوعية استجابات الأفراد وسلوكاتهم .[5]

إن كل هذه التعريفات التي وردت، بالإضافة إلى تعريفات أخرى كثيرة لعلم الاجتماع، ذهبت أن علم الاجتماع يدرس الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني، والتفاعل الاجتماعي والجماعات الاجتماعية، والظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية والتنظيمات والعمليات الاجتماعية، والعديد من الموضوعات الأخرى، حيث تحاول التحديد والتضييق بين موضوع علم الاجتماع متمثلا في الفعل الاجتماعي ، وبين الاتساع الشديد الذي يجعل موضوع هذا العلم متمثلا المجتمع ككل، الأمر الذي يعكس حقيقة مؤداها "انه من الصعب التوصل إلى تعريف دقيق وشامل ومتفق عليه لهذا العلم عبر تاريخ تطوره".

---

[1]– عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم: **مدخل إلى علم الاجتماع**،مرجع سابق، ص (50).

[2]– المرجع نفسه، ص (49).

[3]– عبد الهادي محمد والي : **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2002م، ص (19).

[4]– عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم: **مدخل إلى علم الاجتماع**،مرجع سابق، ص (50).

[5]– المرجع نفسه، ص (50).

2.2. تعريف علم الاجتماع حسب المداخل العامة لعلم الاجتماع:

يرى أصحاب هذه المحاولة التصنيفية لتعريفات علم الاجتماع، أن هناك ثلاثة مداخل عامة لعلم الاجتماع يحدد علي ضوئها موضوع هذا العلم، وطبيعة الاهتمامات الخاصة لعلماء الاجتماع أنفسهم

– **المدخل التاريخي**: يتضمن هذا المدخل مجموعة من تعريفات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، والتي تطرح مجموعة من الموضوعات والقضايا التي يعالجها العلم في نظرهم.

ويندرج تحت هذا المدخل من الناحية التصنيفية واهتمامات **ابن خلدون** عند معالجته لقضايا الاجتماع الإنساني ودراسة للظواهر الاجتماعية، وطبيعة وأنواع العمران البشري، كما تجيء اهتمامات **كونت** ودعوته لتحديد مناهج علم الاجتماع ومعالجته لقضايا السوسيولوجيا، وأيضا كتابات **دوركايم** واهتماماته حول المورفولوجيا والفيزيولوجيا الاجتماعية وكذا الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية، وكتابات **ماركس** واهتماماته حول تكريس مهمة علم الاجتماع في دراسة جوانب الحياة الاجتماعية التي توجد في المجتمع ككل ، كما أن **فيبر** ركز على أهمية دراسة الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني، بالإضافة إلي **سبنسر** الذي ذهب إلي المماثلة البيولوجية أو العضوية بين المجتمع ككائن اجتماعي والفرد ككائن عضوي.[1]

– **المدخل المعاصر**: يستند تصنيف تعريفات هذا المدخل إلى محاولات التي قام بها **اليكس إنجلز** الذي وضع إطارا عاما اقترح فيه نوعية الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع المعاصر، ورجع فيها إلي مجموعة الكتب التراثية لعلم الاجتماع العام، والتي ظهرت خلال الفترة من **1952م** إلي نهاية الستينات من نفس القرن، بالإضافة إلى رجوعه إلى مجموعة المجالات التي اهتم بها المتخصصين في علم الاجتماع، سواء في البحوث الميدانية أو التدريس الأكاديمي في الجامعات والمعاهد العليا.[2]

– **المدخل التحليلي**: يركز هذا المدخل علي تصنيف التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع ومناقشتها بصورة موضوعية وذلك بهدف معرفة نواحي الاتفاق والاختلاف فيما بينها، ومعرفة الوحدة أو الموضوع الاجتماعي الذي يركز عليها كل منهم، أو التي يتبناها باعتبارها وحدة التحليل السوسيولوجي أو نقطة الانطلاقة الأساسية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص (52،51).

[2]- المرجع نفسه، ص (52).

3. أهداف علم الاجتماع:

يسعى علم الاجتماع إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

– **وصف الواقع الاجتماعي:** يسعى العلم إلى وصف وتفسير الحياة الاجتماعية للأفراد والعوامل المؤثرة في سلوكهم، فكثيرا ما يعتقد الأفراد أن مجرد وجودهم في مجتمع يعني بالضرورة فهمهم لكل ما يدور في هذا المجتمع من أحداث.

– **تفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية:** يهدف علم الاجتماع إلى تفسير الظواهر التي تحدث في المجتمع، ذلك لان عالم النفس دائما يرجع المشكلات الاجتماعية إلى عوامل شخصية كالاضطرابات والانفعالات وغيرها، بينما عالم الاجتماع يرى أن الشخصية نفسها هي نتاج اجتماعي، أي أنها تتكون وتتأثر بظروف وعوامل اجتماعية، وعليه فهو يحاول دائما الكشف عن دور العوامل الاجتماعية في توجيه سلوك الإنسان.

– **الوصول إلى قوانين عامة:** يحاول علم الاجتماع الوصول إلى قوانين عامة تحكم سير الظواهر الاجتماعية، وكذلك السلوك الإنساني، ويكون بذلك شأنه شان بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

– **تنمية الخيال الاجتماعي لدى الفرد:** وبهذا الهدف يسعى علم الاجتماع إلى الكشف عن العلاقة غير المرئية بين أفكارنا وسلوكنا، والكشف عن العلاقة بين معتقداتنا والإيديولوجية العامة السائدة في المجتمع.

– **دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة شاملة متكاملة:** يهتم علم الاجتماع لدراسة الظواهر الاجتماعية من كل الجوانب المحيطة بها، فهو لا يركز على جانب واحد فقط، أو يختص بدراسة جزء معين من الظواهر الاجتماعية.

– **تصحيح المفاهيم لبعض القضايا المحيطة بالفرد:** هناك بعض القضايا نراها على أنها حقائق لكنها في الحقيقة ليست كذلك، بل هي تعكس وجهة نظر فئة معينة فقط في المجتمع.

4. وظائف علم الاجتماع:

يؤدي علم الاجتماع على غرار رأي علم آخر وظيفتين أساسيتين هما:

– **الوظيفة العلمية:** تعني تطوير العلم نفسه، والنقد الذاتي لمختلف المجهودات التي بذلت على الصعيد النظري أو المنهجي للوصول إلى درجة عالية من الكفاءة والدقة، واكتشاف الحقائق وإقامة الدلائل عليها، لتحديد القوانين الاجتماعية التي تحكمها.

– **الوظيفة الاجتماعية:** وهي موجهة نحو الإنسان والمجتمع من خلال استقراء الواقع الاجتماعي وفهمه وتفسيره، وتناول مشكلاته والتخطيط لتحديدها وتفسيرها ومحاولة علاجها، سواء كانت تلك المشكلات خاصة بفئة محددة أو جماعة أو مجتمع ككل أو البشرية جمعاء.

وعلى هذا الأساس يعرف علم الاجتماع على انه علم كشف فضائح المجتمع، وجوهره هو مشروع فكري موجه نحو تحقيق الوعي وتدعيم فهم حركته في ماضيه وحاضره ومستقبله، أما عالم الاجتماع فهو مرآة يعكس طموحات وتطلعات الأفراد.

ثانيا. الفكر الاجتماعي في الحضارات الشرقية القديمة:

يعتبر الفكر الشرقي القديم حافلا بالتصورات الاجتماعية والدينية، وبنماذج مختلفة للتنظيم الاجتماعي والقانوني، إلا انه لم ينل نفس الاهتمام الذي ناله الفكر الغربي القديم، وهذا راجع بالطبع إلى عاملين أساسيين اثنين:

- تعمد الدارسين الغربيين إغفال هذه المرحلة، بسبب الرغبة في إظهار أصالة الفكر الغربي وحده دون شريك أخر.
- جهل الدارسين الغربيين بلغات دول الشرق القديم، كالفرعونية والفارسية والسريانية والحصينة وغيرها.

1. الفكر الاجتماعي في الحضارة الفرعونية:

" لقد تميز الفكر الاجتماعي الفرعوني بعدد من الخصائص التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- يمثل تحولا أو انتقالا من مرحلة للتفكير البدائي المنحصر والضيق، والذي يتمثل أساسا في المسائل المتعلقة بالقبيلة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع، تقوم بكل أنواع الوظائف، إلى مرحلة أخرى انصب فيها الفكر على الدولة أو المدينة كوحدة أساسية كبرى.
- اتخذ من الدين ركيزة ودعامة للتنظيمات الاجتماعية القائمة، كما اتخذ من الترتيب التصاعدي للآلهة المحليين أساسا للتدرج الطبقي الاجتماعي.
- قام بتطوير فكرة القانون العام، ومساواة المواطنين أمام التشريع العام للدولة.
- انطوى مجموعة من القيم الأخلاقية وقواعد السلوك ومبادئ العلاقات الاجتماعية ".[1]

1.1. النظام السياسي والقانوني:

عرف المصريون القدامى نظام المدينة بوصفها وحدة سياسية قبل أن يعرفه اليونانيون وكانت مدنهم تتمتع باستقلال ذاتي، وكانت أشبه ما تكون بمراكز اجتماعية وتجارية.

" حيث ظل النظام الإقطاعي سائدا وكان الفرعون في ظل هذا النظام هو الرئيس الأعلى للجيوش، ويلبي نداءه حكام الأقاليم، وكان بيد حكام الأقاليم جميع السلطات الإدارية والمدنية، فأسلوب الحكم كان قائما على نظام المجلس، فالوزير كان له ديوان، ويتبعه مجلس يساعده في شؤون الإدارة، وكانت البلاد

[1] سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م، ص ص (13،14)

مقسمة إلى أقاليم يهيمن على كل منها حاكم، وكان الفرعون يختاره من بين أقاربه حتى أصبح بعد ذلك وراثيا في عهد الأسرة الخامسة ".[1]

" وكانت التشريعات والقواعد القانونية المسجلة على أوراق البردي، والمنقوشة على جدران المعابد المصرية القديمة، مؤشرا يدل على ما بلغه الفكر الاجتماعي القانوني من نمو ونضج، فضلا عن ذلك فقد وجدت أيضا عدة وثائق تاريخية تسجل نظم الملكية والميراث والولاية والوصية وغيرها، كما عرفت أيضا الكثير من النظم الدستورية والمؤسسات السياسية على مستوى الدولة والمجلس الشعبية على مستوى المدن".[2]

2.1. الهيراركية الاجتماعية ودعائم الفكر الاقتصادي:

"كان البناء الطبقي الاجتماعي في مصر القديمة يعكس نوعا من الترتيب، أو التدرج الهرمي، حيث يحتل الفراعنة قمة الهرم الطبقي، بوصفهم يمثلون الصفوة السياسية الحاكمة من ناحية، والآلهة وأشباه الآلهة من ناحية أخرى، ومن هنا كانوا يجمعون بين السلطة العلمانية والدنيوية والدينية في آن واحد، ثم تأتي بعد ذلك في سلم التدرج الطبقي طبقة الكهنة وكل العاملين في المعابد، ويليها طبقة قادة الجيش ثم طبقة الفنيين والصناع وأخيرا طبقة الفلاحين ".[3]

أما من الناحية الاقتصادية فكان الفكر الاجتماعي السائد من خلال الآثار التي تركت تدل على أن فكرة الملكية كحق إنساني شيء مقدس.

" إما عن المال العام أو الأموال المملوكة للمعابد ذاتها، فلم تكن موضعا للملكية الفردية. وإنما كان الكهنة يشرفون على أسلوب صرفها لصالح الهيئة الدينية العاملة فيها والقائمة على الشعائر، هذا وقد كانت النزعة الاشتراكية تظهر بشكل واضح في الإنتاج الزراعي، حيث تقسم الدولة الأراضي الزراعية إلى قطع متساوية على الأسر الريفية، لذلك نشأت الملكية الجمعية للأسرة، وكان رب الأسرة هو المسؤول عن استغلال الأرض أمام الدولة، أما المرأة المتزوجة كانت تحظى التعاقد وملكية العقارات وهبتها، وكانت ذمة الأولاد الكبار منفصلة عن ذمة الآباء، كما عرف حقد التوريث للأبناء دون تميزهم ".[4]

---

[1] غريب سيد أحمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2002م، ص (24)

[2] سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، مرجع سابق، ص (15)

[3] المرجع نفسه، ص (14)

[4] المرجع نفسه، ص (14)

3.1. النظام الأسري ومكانة المرأة:

ازدادت الروابط الأسرية في المجتمع المصري القديم عندما عرف الزراعة، حيث شعر المزارع بحاجة إلى مجهود أولاده في الزراعة بعد أن كانوا عبئا عليه في مهنة الصيد القديمة.

"وازدادت الروابط الاجتماعية بين الأفراد نتيجة تعدد الحرف، وحاجة أصحاب كل حرفة إلى الاستفادة من إنتاج أصحاب الحرف الأخرى، وازدادت فرص الملكية أمام أفراد الأسرة نتيجة لإمكانية الاستحواذ على مساحات مناسبة من الأرض الزراعية البكر، وادخار مقادير من محاصيلها، وتربية الحيوانات، وازدادت بهذا الارتباطات بالمكان بين كل جماعة وأرضها، بينها وبين جيرانها نتيجة لظهور الاستقرار واتصال الجوار وتشابك المصالح".[1]

وبهذا عملت الزراعة على تدعيم النظام الأسري، واهتمت بتلقين أولادها تراثهم الاجتماعي، حيث لم يكن المصري القديم يتزوج بأكثر من واحدة في اغلب الأحوال، بينما كان الغني يحوز على أكثر من زوجة، بفضل نظام أسيرات الحروب وتجارة الرقيق.

أما مكانة المرأة في المجتمع كانت مرموقة بالرغم من تذبذب هذه المكانة من حكم لآخر، إلا أنها شغلت مكانة دينية وحياتية ممتازة، حيث استعادت المرأة مكانتها داخل الأسرة والمجتمع وأصبح لها حرية التصرف في أموالها، وكانت كل حقوقها محددة ومحفوظة في عقد الزواج نفسه، في الوقت الذي كانت فيه من قبل خاضعة لسلطة الزوج تماما، ولسلطة الابن الأكبر في بعض الأحيان، غير أن ذلك لم يدم طويلا، حيث استردت المرأة أصليتها كاملة وأصبحت مساوية للرجل في الحقوق والواجبات.

وهكذا فقد كانت هناك مساواة بين الذكر والأنثى، وكانت الأم هي قطب دائرة العائلة، لها حقوق دون الأب، والطفل لا يكون إلا ولد أمه. وكان من نتيجة ذلك اتساع حقوق الأم، كما كان للمرأة مطلق التصرف في شؤون العائلة والأبناء، واستغلالها منصوص عليه في القانون، فهي تملك حق البيع ومباشرة كل الاعمال القانونية الممكنة من غير حاجة إلى إذن زوجها، كما كانت تشترك اشتراكا فعليا في أعمال الرجل.[2]

هذا بالإضافة إلى انه يمكن القول إلى أن الفكر الاجتماعي الفرعوني يغلب عليه الطابع الديني، حيث حاول رجال الدين جمع الأساطير المقدسة في مختلف أنحاء البلاد، وقاموا بجمعها مع العقائد السائدة كاعتقادهم بفكرة الخلود الأبدي لجميع الطبقات، حيث نجد الأثاث بين مختلف المقابر ويختلف هذا الأثاث من طبقة إلى أخرى، وغيرها من المعتقدات.

---

[1] غريب سيد أحمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (30)

[2] سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، مرجع سابق، ص (31)

2. الفكر الاجتماعي في الحضارة الصينية:

لقد أسهمت الحضارة الصينية بنصيب أوفر من الفكر الاجتماعي، ولعل أهم الأفكار الاجتماعية تلك التي عبرت عنها أراء الفيلسوف الصيني **كونفشيوس** (551-449 ق.م)، والذي قام بتأسيس أول مدرسة اجتماعية تعد الأولى من نوعها في الحضارات الشرقية القديمة.

"حيث صاغ **كونفشيوس** أفكاره الاجتماعية على أساس أخلاقي، فالفلسفة الاجتماعية الكونفشيوسية تؤكد أن النظام الاجتماعي ديني في أساسه مثالي أخلاقي في أهدافه، ويتألف هذا النظام من نظم فرعية تشمل الدين والسياسة والأخلاق والتربية والاقتصاد، والذي يفصل بين العلاقات الاجتماعية بين الناس هو القانون الإلاهي، إذ لا يمكن إن تنشا هذه العلاقات على أساس وضعي، وإنما هي نفحة من نفحات الإلاه الأعظم، وتلعب الطقوس الدينية والأضاحي دورا هاما في تدعيم الصلات والروابط بين الناس".[1]

وبهذا يحقق القانون الإلاهي هدفا هاما هو الطاعة والولاء، ذلك أن طاعة الابن لأبيه هي طاعة الله، والأسرة في هذا النظام الاجتماعي الأخلاقي، هي جماعة صغيرة فاضلة تقوم على التعاطف والمودة والاحترام.

"كما أعطى **كونفشيوس** التربية والتعليم اهتماما خاصا، ذلك أنها هي الطريق الوحيد للفضيلة والحضارة، ووضع مجموعة من القواعد التربوية التي يتعين على القائمين عليها مراعاتها واحترامها، أما بالنسبة للنظام السياسي نجد أن الحاكم في نظره مفوض من الله، وطاعته واجبة طالما احترم قواعد هذا التفويض، وإلا وجب على الأفراد أن يثوروا ضده.

"أما تنظيم المجتمع وبناءه الاقتصادي عند كونفشيوس فهو تنظيم طبقي إقطاعي، يضع في الاعتبار الأول مسألة حق الملكية، ويجلس في قمة البناء الهرمي الإمبراطور وأسرته، ثم يليه الأمراء النبلاء والولاة والأشراف، ثم يأتي في آخر السلم الاجتماعي عامة الشعب، ولكل طبقة مستواها الخاص، وعاداتها وتقاليدها وبل وطقوسها الدينية المتميزة ".[2]

على الرغم من أن الفلسفة الكونفشيوسية أو المذهب الكونفشيوسي هو الذي كان سائدا في الحضارة الصينية، والواضح في معالم فكرها الاجتماعي، إلا انه كان هناك مذاهب أخرى تعبر عن أراء وأفكار مختلفة.

---

[1] محمد علي محمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م، ص (19)

[2] المرجع نفسه، ص (20)

"– **الاتجاه التاويني**: وهي عبارة عن مذهب ينسب إلى "**تاؤو**" وهو القانون السماوي الذي يعد مصدرا لكل حياة وحركة وتغير، واهم ما يميز هذا المذهب هو رأيه في أن المعرفة لا تكتسب بالتحصيل أو التعلم والاعتماد على العقل، بل عن طريق التصوف والتأمل الباطني والتطهر، لذلك فان هدف المعرفة هنا هو الوصول إلى الحقيقة الروحية المجردة، والجدير بالذكر أن تعاليم هذا المذهب كانت تستخدم في بعض المراحل التاريخية، التي يسود فيها الاضطراب أو تعم فيها الفوضى، أو عندما يشعر الحاكم باحتمال قيام ثورات، وذلك من اجل تهدئة الأوضاع ونشر روح الزهد والتقشف والتغاضي عن أمور الدنيا.

– **الاتجاه التشريعي**: وهو اتجاه يؤكد خضوع العلاقات الإنسانية والاجتماعية والدولية لقوانين واضحة ومحددة مما يؤدي إلى نمو الحضارة وذلك في أربعة أشكال:

* قانون ينظم علاقات الرعية بالإمبراطور.
* القانون الاجتماعي الذي ينظم العادات والعلاقات.
* القانون الجزائي أو قانون العقوبات والمكافآت.
* القانون التجاري الذي ينظم علاقات التبادل (بيع– شراء).

– **الاتجاه التعاقدي**: ويشير إلى أن الناس كانوا يعيشون في حالة بدائية لا تحكمها قوانين ولا شرائع، وإنما كانت غرائزهم هي التي تحكم فيهم، فسادت الفوضى والصراع بين الأفراد مما أدى إلى ظهور إنسان حكيم استبد بالسلطة، لكي ينظم العلاقات بين الناس، ويطلق على هذا الاتجاه اسم " **الموتسوية** " نسبة إلى **موتس** ".[1]

3. الفكر الاجتماعي في الحضارة الهندية:

"كان الفكر الاجتماعي في المجتمع الهندي القديم يشبه إلى حد كبير مثيله في مصر الفرعونية من حيث طبيعته البيولوجية أو الدينية الواضحة، حيث كانت الأفكار الاجتماعية ممزوجة بالقواعد الدينية والممارسات الشعائرية، كما تميزت السيادة الطبقية والسلطة السياسية بالطابع الثيوقراطي، لأنها كانت في اعتبارهم مستمدة من سلطة الإله الأكبر المعروف باسم "براهما"، كما نصت التعاليم السائدة حينذاك على أن الإله "براهما" خلق الملوك فريدين بقوى مقدسة مصنوعة من النار، ولابد أيضا من تقديس طبقة رجال الدين من البراهمة وضرورة احترام الملوك".[2]

وبرز الفكر الاجتماعي الهندي بشكل واضح من خلال تشريعات "**مانو**" التي نصت على ضرورة تقديس رجال الدين والملوك، وجعلت أملاكهم مقدسة أيضا.

---

[1] سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، مرجع سابق، ص (18)

[2] المرجع نفسه، ص (16)

" وبهذا يمتاز التنظيم الاجتماعي للمجتمع الهندي القديم بأنه يرتكز على التفاوت الطبقي، ونظم علاقة كل طبقة بما سواها من الطبقات الاجتماعية، ويرتكز هذا التنظيم على دعامتين: **الدعامة الأولى**: توارث الوضع والمركز الاجتماعي الذي لا يمكن أن يتغير بالنسبة للفروع عن الأصول، **والدعامة الثانية**: هي ضرورة مراعاة العرف والتقاليد التي تلتزم بها كل طبقة، فلكل طبقة محدداتها الثقافية والتزاماتها ووظائفها الاجتماعية التي جاءت في وحي الإله "براهما" نفسه ".[1]

وظل التنظيم الاجتماعي على حاله إلى أن ظهرت الديانة البوذية، التي دعت إلى القضاء على كل مظاهر المغالاة والتفرقة بين الطوائف من حيث الحقوق والالتزامات، وجعلت الطريق إلى ذلك ممكنا، يقوم على معاهدة النفس وتخليصها من سيطرة الشهوات والملذات.

ثالثا. الفكر الاجتماعي في الحضارات الغربية القديمة:

1. الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية:

ظهرت عدة دراسات وبحوث موضوعية في اليونان القديمة عبرت عن الفكر الاجتماعي والنظرية الاجتماعية عند المفكرين والفلاسفة اليونانيين، ولم يكن بحث جمهورية أفلاطون البحث الأول الذي يدرس قضايا المجتمع دراسة مفصلة، بل كانت هناك مجموعة من البحوث اهتمت بدراسة الجوانب الاجتماعية للمجتمع اليوناني دراسة فلسفية أدبية، تمثلت في أفكار كل من المدرسة السفسطائية والمدرسة الإبقورية والرواقية، وكذا أفكار كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو والإسكندر المقدوني، حيث شكلت دراسات أفلاطون وأرسطو مثلا ولأول مرة في تاريخ الفكر اليوناني، دراسات اجتماعية منظمة تمثل وحدة فكر ووحدة منهج، حيث نجد عندهما الدعائم النظرية للفكر الاجتماعي اليوناني.

وهذا ما يجعلنا نسلط الضوء بشكل مباشر على الفكر الاجتماعي عند أفلاطون وأرسطو في المجتمع اليوناني، لكن قبل هذا يجب الإشارة إلى نقطة تحول الفكر الاجتماعي اليوناني، من ذلك الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإنساني المنظم والموجه إلى شؤون الإنسان والاجتماع، والذي يعود الفضل فيه إلى السفسطائيون بوجه عام وسقراط بوجه خاص، الذي يعتبر أول من انزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، بمعنى ثيولوجية الفلسفة من دراسة الغيبيات وما وراء الطبيعة إلى دراسة الإنسان والمجتمع.

1.3. أفلاطون:

يعتبر أفلاطون من إعلام الفكر اليوناني القديم وهو تلميذ سقراط، "حيث كان تصوره لطبيعة المجتمع عكس السفسطائيون، الذين ذهبوا إلى اعتبار أن تكوين المجتمعات الإنسانية إنما يقوم على التعاقد

[1] أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون سنة، ص (98)

بين الإفراد وليس على أساس طبيعي غريزي، أما أفلاطون كان يرى أن الاجتماع الإنساني حاجة طبيعية لا تحتاج إلى إرادة بين البشر، ذلك لان الفرد لا يمكن أن يحيا إلا في مجتمع، سواء كان ذلك المجتمع متمثل في الأسرة أو المدينة".[1]

"كما أن أفكار أفلاطون كانت مثالية، تحاول وضع تصور امثل لما ينبغي أن تكون عليه المدينة الفاضلة "دولة المدينة"، على اعتبار أن المدينة كانت تمثل الوحدة السياسية الكبرى، كما تصور أفلاطون أن البناء الطبقي للمدينة الفاضلة يشتمل على ثلاث طبقات رئيسية تتدرج تدرجا هرميا، تحتل فيه طبقة الحكام قمة الهرم، وهي تتولى الأمور السياسية، ثم تليها طبقة الجند التي تقوم بمهام الدفاع عن المدينة، وأخيرا طبقة العمال والمزارعين".[2]

كما يرى أيضا أفلاطون أن تحقيق الصورة المثالية للمدينة الفاضلة يرتكز على مجموعة من المقومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

"– أن تقوم الدولة بنفسها بمسؤولية الإشراف على عملية التنشئة الاجتماعية للصغار، وتباشر عملية الإعداد والتدريب.

– أن أفضل أشكال الحكومات هي الحكومة الارستقراطية، التي تقوم على نخبة من الحكماء الفلاسفة.

– لابد أن يكون السكان على قدر حاجة الدولة ".[3]

هذا بالإضافة إلى أن أفلاطون كان أول من قال بان المجتمع مكون من أنظمة متصلة ببعضها البعض، وهذه الأنظمة هي النظام السياسي والاقتصادي والديني والعائلي، كما وضح العلاقة بين الفرد والدولة بقوله أن رئيس الدولة (الذي يحب أن يكون خبيرا بالفلسفة)، يجب أن يضحي بنفسه من اجل خدمة المجتمع.

2.1. أرسطو:

يعتبر أرسطو أيضا من ابرز المفكرين والفلاسفة اليونانيين، وكان متضلعا في عدة حقول دراسية منها الأدب والسياسة والاقتصاد والرياضيات والفيزياء والكيمياء، وكان احد تلامذة أفلاطون، حيث كانت فلسفته معارضة لفلسفة أستاذه أفلاطون التي تميزت بالمثالية، فكانت جل أفكاره وفلسفته تتسم بالواقعية، والتي تنطوي على العديد من المسلمات الاجتماعية منها:

"– أن الإنسان حيوان اجتماعي سياسي بحكم الطبيعية.

---

[1] محمد علي محمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة**، مرجع سابق، ص (23)

[2] سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، مرجع سابق، ص (19)

[3] المرجع نفسه، ص (19)

– أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع (المدينة).

– أن الدولة هي الإطار السياسي للمدينة.

– أن القوانين هي وسيلة الدولة في تنظيم حياة المواطنين.

– أن العدالة لا تتحقق إلا بواسطة تطبيق القانون الأخلاقي، الذي يدور حول الفضيلة والمساواة الاجتماعية".[1]

كما نلمس اجتماعية أرسطو في عدد كبير من أفكاره خاصة فكرة أن الإنسان حيوان اجتماعي سياسي، أي انه مرتبط اشد الارتباط بالحياة في المجتمع، فلا يمكن فهم الإنسان بمفرده معزولا عن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه.

هذا بالإضافة إلى تركيزه على الأسرة، حيث يعتبرها الوحدة الاجتماعية، أي أنها الذرة التي لا تقبل القسمة والتي تكون مع ذرات أخرى ما يسمى بالجسم الاجتماعي، على عكس فلسفة أفلاطون التي تقوم على هدم الزواج والقضاء على الأسرة، كما يعتقد أرسطو أن المجتمع كائن حي يخضع لقانون الولادة والنمو والموت، وهو يشير إلى أن التغيير هو الشرط الوحيد لحياة المجتمعات.

2. الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية:

لم يهتم الفلاسفة والمفكرون الرومان بإيجاد نظريا ومدارس جديدة تعمل على تطوير الأفكار الفلسفية والاقتصاد والسياسة التي عبر عنها الحكماء الإغريق في كتاباتهم، إذ أنهم اعتبروا النظريات الفلسفية والرياضية التي اكتشفها الإغريق كافية للأغراض التي احتاجها مجتمعهم، لكنهم كانوا بحاجة لتطبيق تلك الأفكار والنظريات الفلسفية الإغريقية على أمور الإدارة والعدل والاقتصاد والحياة الاجتماعية، بغية تطويرها نحو الأفضل.

حيث عرف الفكر الروماني أفكار المدرسة **الإبقورية**، "التي تدعو إلى ضرورة التحرر من الخوف وإشباع الحاجات الطبيعية الضرورية لتحقيق الإحساس بالسعادة وتجنب الإحساس بالألم، ومن ثم فقد دعت المدرسة الإبقورية إلى التخفيف من سيطرة النظام الاجتماعي والتخلص من رهبة الإلهة، واعتبرت الدولة مسؤولة عن حماية التشريع وتحقيق مصلحة الأفراد، وتامين المجتمع من الفوضى الكامنة في أعماق الناس ".[2]

هذا بالإضافة إلى تأثرهم بأفكار المدرسة **الرواقية** " والتي نادت بضرورة تحقيق معادلة التوافق مع الطبيعة والاستقلال عنها في نفس الوقت، والتوافق مع الطبيعة معناه أن يعيش الإنسان وفق ما تقتضيه

[1] المرجع نفسه، ص (20)

[2] المرجع نفسه، ص ص (21،22)

قوانين الطبيعة ليشعر شعورا عميقا بالانسجام معها، أما الاستقلال عنها فانه يعني عدم الخضوع لها والاعتماد عليها في كل شيء، بل لابد من تحقيق مكتسبات اجتماعية خارجة عن نطاق الطبيعة ".[1]

كما ظهرت عند الرومان فكرة الإنسان العالمي مقابل فكرة إنسان المدينة عند اليونان، وهذه الفكرة جاءت لكي تؤكد أن القانون عام وشامل وليس إقليميا أو قوميا، وان الإنسان لا ينتمي إلى إقليم أو مدينة محدودة إنما إلى كل جزء من أجزاء هذا العالم، وهذه الفكرة تمهد لفكرة الدولة العالمية.

وبرز في الحضارة الرومانية العديد من الفلاسفة الذين ساهموا في بلورة الفكر الاجتماعي الروماني، بالرغم من تأثرهم بالمدارس الفلسفية اليونانية وكذا فلاسفتهم، مثل **ششرون وسنكا** والقديس **اغستين** وغيرهم.

1.2. ششرون:

"يعتبر **ششرون** من أهم فلاسفة الرومان الذين تأثروا بالمدرسة الرواقية، كما تأثر بمذهب أفلاطون في رسم مجتمع فاصل يسوده نظام الملكية الجمعية العامة، وقد بين **ششرون** المساوئ التي تنجم عن النظام الفردي للملكية، وبين كيف أن نظام الثروة المشتركة السائد في المجتمع الروماني في عهده يحتوي على عناصر الدولة الكاملة، كما له آراء اجتماعية خاصة برفضه لنظام الرب واعتباره نظاما ظالما، وكيف اعتبر مهنة الزراعة من أسمى الحرف".[2]

فبالرغم من أن **ششرون** اقتفى اثر أفلاطون في رسمه لجمهورية مثالية فاضلة، إلا انه لم يضع نظاما عاما لهذه المدينة الفاضلة، لكنه أوضح المساوئ التي تترتب عن زيادة الفوضى والاضطرابات والمشكلات في المجتمع.

"ومن ناحية أخرى تبنى **ششرون** مبدأ أرسطو الذي يقول فيه بان المجتمع يرجع إلى غريزة الإنسان الاجتماعية، أكثر من تأثره بفكرة كون المجتمع يقوم نتيجة الشعور الإنساني بالضعف إذا عاش في عزلة عن أقاربه وأبناء جنسه، بالإضافة إلى ما يشعر به من قوة، وما يعود عليه من فوائد نتيجة لاجتماعيته بالإفراد في المجتمع".[3]

"كما يتفق **ششرون** مع الرواقيين في فكرتهم عن الأخوة الإنسانية، فالإنسان أخ لأخيه الإنسان، كذلك يتفق مع **بوليبيوس** في فكرته عن تعاقب الحكومات وتعاقب الحلقات الاجتماعية، ويؤكد على

---

[1] المرجع نفسه، ص (22)

[2] محمد أحمد بيومي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 2001م، ص ص (67،77)

[3] غريب سيد أحمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (188)

النزعة الرواقية بفكرة القانون الطبيعي، الذي يسود علاقات الأفراد والمجتمعات، وذلك على غرار الروح العامة للعالم".[1]

2.2. سنيكا:

"تأتي أهمية **سنيكا** في الفكر الاجتماعي لإحيائه الفكرة اليونانية القديمة بان المجتمع الإنساني قد مر بعصر ذهبي بدائي، تلاه عصر مملوء بالشرور، نجم عنه نشأة النظم الاجتماعية والتي تمت بدورها على بناء عقد بين الأفراد، فهي قامت خصيصا كي تعالج هذه الشرور، كما كان الإنسان يعيش بلا ضعف أو إلزام أو خضوع لأي سلطة أخرى إلا سلطة عقله، أيضا كانت الناس متساوية، إذ لم يكن عنصر الملكية الفردية قد دخل في نطاق الحياة الاجتماعية بعد، وأن ظهور الملكية الفردية هو العامل الرئيسي وراء القضاء على العصر الذهبي".[2]

من هنا يرى **سنيكا** أن ظهور نظام الملكية الفردية جعل الأفراد يتخلصون من الملكية الجمعية، وجروا وراء الثروة والجاه مما زرع الشرور في المجتمع، الشيء الذي جعل ضرورة إنشاء نظم اجتماعية سياسية تحد من هذه الشرور.

"كما أبدى **سنيكا** الكثير من التشاؤم واليأس في كل ماله علاقة بالأمور السياسية والاجتماعية، فقد ذهب إلى أن الأوضاع قد ساءت إلى حد أن السؤال المطروح، ليس هو ما إذا كان إلزاما أن يقوم الحكم المطلق أم لا، وإنما هو: من عساه يكون الطاغية، بل أن موقفه المتشائم قد بلغ إلى حد الزعم بأن الاعتماد على الطاغية أفضل من الاعتماد على الجماهير، لأن عامة الشعب هي من الشر والفساد بحيث تغدوا أكثر قسوة من الحاكم الطاغية".[3]

إلى هذا الحد نجد أن كل من **ششرون وسنيكا** يتفقان في الكثير من الأمور، خاصة أن كلاهما متأثر بفلسفة رواقية كهنوتية، تلتمس في الطبيعة أسس تقويم مستويات الخير والحكمة، كلاهما مؤمن بان عصر الجمهورية الأعظم هو المرحلة التي بلغت فيها روما أوج نضجها ثم بدأت بعدها بالتقهقر.

رابعا. الفكر الاجتماعي في الحضارة الإسلامية:

ساعد الإسلام على تحقيق الوحدة القومية في بلاد العرب خلال فترة زمنية وجيزة، وهي الوحدة التي لم يستطع العرب من قبل أن يحققوها، بالرغم من توفر ركائزها من حيث وحدة العادات والتقاليد والأعياد القومية والتاريخ المشترك، وذلك بسبب شيوع التنازع بين القبائل وعدم قدرة أي منها على بسط نفوذها

[1] محمد أحمد بيومي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (77)

[2] المرجع نفسه، ص (78)

[3] نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة، الأردن، سنة 2009م، ص (77)

على سائر أرجاء شبه الجزيرة، حيث لم يكن هناك كيان سياسي مركزي تنطوي تحته سائر القبائل قبل مجيء الإسلام، مما يعني أن شبه الجزيرة العربية لم تعرف قيام دولة مركزية لها قوانينها المراعية من قبل سائر القبائل، إلا بعد مجيء الإسلام.

"فانطلق الكتاب السماوي (القران الكريم) ينظم حياة البشر ويضع شرائع مقننة للسلوك والعمل، ولقد تضمن الكتاب السماوي نوعان من الحقائق: حقائق توقيفية لا مجال للعقل أن يرتاد فيها فهي تتصل بالعقيدة، وحقائق توفيقية، للعقل أن ينتج فيها العلم والحضارة، حيث فتحت هذه الحقائق الأخيرة مجالا واسعا أمام مفكري الإسلام لكي يسهموا في بناء المعرفة الإنسانية إسهاما فريدا".[1]

1. النظام الاجتماعي:

إن الإسلام بهذا المعنى انطوى على جانبين احدهما دنيوي والآخر أخروي، أما الجانب الدنيوي يهدف إلى تعليم الإنسان وإعداده ليحيا في هذه الحياة الدنيا، ويتعامل خلال حياته مع غيره من أفراد البشر، ويتكيف مع ظروف ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وأما الجانب الأخروي فقد هدف إلى تعليم الإنسان وإعداده للوفاء بمتطلبات الحياة الأخرى، وفي كلا الجانبين الدنيوي والأخروي، فإن تعاليم الدين الإسلامي سواء ما ورد في القران الكريم أو ما جاء من خلال السنة النبوية الشريفة، هدفت إلى تنظيم علاقات الإنسان على ثلاث مستويات هي:

"- علاقة الإنسان- العبد- المخلوق، بالخالق (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (**الذاريات، الآية 56**).

وفي هذا الإطار تم تحديد ما هو مطلوب من الفرد المسلم أن يفعله تجاه خالقه، وما تقتضيه عبوديته لله الخالق.

- علاقة الإنسان- الفرد- بغيره من أفراد البشر ضمن الأطر الآتية:

* الأسرة (مع الوالدين والأخوة والأخوات والأقارب).
* المحلة أو المدينة (مع الجيران وأهل الذمة).
* الأمة (الأخوة في الدين).

ولقد تضمنت التعاليم الإسلامية تنظيما وتقنينا لمختلف أشكال العلاقات ومظاهر السلوك بين أفراد البشر، في نطاق هذه الأطر الاجتماعية (الزواج، الرعاية الاجتماعية للأقارب، الطلاق، التعاطف مع الفقراء، المسنين... الخ)، كما تضمن نطاق النشاط الاقتصادي (البيوع، العقود، تقسيم الإرث... الخ)

[1] محمد علي محمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة**، مرجع سابق، ص (31)

– علاقة الإنسان–بوصفه فردا من الرعية– بالحاكم أو أولي الأمر، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (**النساء، الآية 59**)....".[1]

من هنا نجد أن تعاليم الدين الإسلامي عمل على تحقيق حقوق وواجبات الإنسان في كل مسوي من مستويات حياته، سواء في علاقته مع خالقه أو علاقته مع أقرانه البشر أو علاقته مع الحاكم أو مسؤوليه (ولي الأمر)، كما حددت تعاليم الدين الإسلامي مواصفات ولي الأمر وشروط اختياره وكيفية إدارته لأمور المسلمين (الشورى).

2. النظام السياسي:

لقد كان سوء الوضع الاجتماعي والسياسي الذي كان يعيشه أفراد المجتمع في شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى عدم تناغم وظائف مكونات بنيته بشكل منسجم ومتكامل، الأثر البالغ لتهيئة المناخ العام لاستقبال الدين الإسلامي الذي تكفل بسد احتياجات المجتمع العربي.

"كما أن بنية المجتمع في الجاهلية كانت مرتكزة على النظام القبلي، وكان هذا النظام –على الرغم من هيمنته على مناشط النظم الأخرى المرتبطة بها داخل بنية المجتمع– يتميز بكونه ضيق المجال في رويته، ومحدود الأفق في تفاعلاته مع المحيط الخارجي".[2]

هذا بالإضافة إلى أن النظام الديني في الجاهلية كان متذبذبا ومتأرجحا بين عدة اتجاهات دينية وثنية، أما النظام السياسي الذي عجز عن تحقيق متطلبات المجتمع في إطار النظام القبلي، تجسد في الخضوع للسيطرة الأجنبية بين الروم والفرس، وكذا الصراعات والنزاعات الذاتية، لكن بعد مجيء الإسلام تجاوز فيه النظام الديني سلبيات النظام القبلي، وأصبح نظاما محركا ومهيمنا على بقية مكونات البنية الاجتماعية في كل المجالات (النظام السياسي والاقتصادي، القانوني...).

"ففيما يتعلق بالنظام السياسي، تم استحداث فكرة الخلافة التي صارت تمثل منصب رئاسة الدولة الإسلامية، ذلك أن الخليفة يجمع في شخصه السلطتين الدينية والدنيوية، فهو إمام المسلمين في صلاتهم، وقائدهم في جهادهم ورئيسهم في إدارة شؤونهم، وبالجملة هو صاحب الولاية عليهم، حيث كان النظام السياسي في العهد النبوي والعصر الراشدي يتبع مبدأ الشورى، أي يأخذ رأي الناس في الشؤون المتعلقة بالأمور الدنيوية وشؤون الحكم، ولكن في وقت لاحق أي العصر الأموي تم تجميد هذا المبدأ".[3]

---

[1] نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ص (99،100)

[2] المرجع نفسه، ص (98)

[3] المرجع نفسه، ص (102)

بمعنى ذلك انه بدا الشورى الذي كان أساس انتخاب الخليقة في العصر النبوي والراشدي، تم إلغائه وحل محله نظام الوراثة في العصر الأموي، وأصبحت الخلافة الأموية اقرب إلى السياسة منها إلى الدين، أي أنها أخذت طابع أوتوقراطي واضح.

3. ترجمة التراث الفلسفي الأجنبي:

عرف المجتمع العربي قبل الإسلام محاولات قليلة وبسيطة للترجمة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية، كما أن اتصال بعض العرب بالفرس والروم دفعهم إلى تعلم لغات هذه الأقوام والنقل الشفوي منها إلى اللغة العربية.

"ولم تبدأ الترجمة المدونة إلا في العصر الأموي، لكنها كانت على نطاق ضيق ومقتصرة على نشاطات بعض الافراد، كالطب والفلك والكيمياء، ويذكر في هذا المجال قيام الأمير خالد بن يزيد بن معاوية بالعمل على ترجمة كتب الصنعة-أي الكيمياء- إلى اللغة العربية، حيث احضر عددا من المترجمين اليونان ومن مصر أيضا ممن كانوا يجيدون اللغة العربية، حيث يذكر ابن النديم في كتابه "**الفهرست**" أسماء اثنين منهم هما: **اصطفن القديم ومريانوس الراهب،** وأمرهم بترجمة كتب الكيمياء من اليونانية والقبطية إلى اللغة العربية، فكانت هذه أول محاولة ترجمة مدونة، أما البداية الفعلية لتعرف العرب على التراث الفلسفي والعلمي اليوناني، فقد كانت في العصر العباسي، وتحديدا إبان حكم الخلفاء: أبي جعفر المنصور، هارون الرشيد وعبد الله المأمون".[1]

حيث أن الترجمة شهدت أوج ازدهارها في عهد المأمون، الذي كان أشهر الخلفاء العباسيين حبا للفلسفة وأكثرهم اعتناء بترجمة كتبها، فقد أمر بنقل كتب الفلسفة والمنطق من اليونانية إلى العربية، وجعل الترجمة عامة لكل مؤلفات أرسطو، كما وسع بيت الحكمة الذي أنشاه هارون الرشيد، وجعل الحركة العلمية فيه أكثر نشاطا وإنتاجا.

4. أبو نصر الفرابي:

هو **محمد أبو نصر الفرابي** ولد في قرية "**وسيج**" في ولاية "**فراب**" إقليم تركستان، حصل على علومه في بغداد ثم ارتحل إلى حلب، حيث استقر في مجلس سيف الدولة الحمداني، توفي في دمشق عن عمر ناهز 80 سنة.

ويحتل الفرابي منزلة الصدارة بين الفلاسفة المسلمين إلى الحد الذي كان يلقب باسم المعلم الثاني، وذلك لأنه كان متأثرا ومتبنيا لآراء أرسطو وأفلاطون إلى حد كبير، والتي ظهرت بشكل واضح في كتابه

[1] المرجع نفسه، ص (103)

"**إحصاء العلوم**"، في إشارته إلى العلم المدني الذي يبحث في تدبر المدينة، والذي يعنى بشكل كبير بربط السياسة بالأخلاق.

"كان الفرابي يعيش في ظل النظم الإسلامية التي تجعل التيوقراطية أساسا للحكم، فقد جعل من سلوك الرئيس محور لكل السياسات المدنية الفاضلة والسيئة، وقد فصل اتجاهه السياسي في كتابه "**السياسات المدنية**" ثم بعدها في كتابه "**آراء أهل المدينة الفاضلة**" بصورة أعمق".[1]

أما من الناحية الاجتماعية كان **الفرابي** يأخذ بفكرة أرسطو في أن الإنسان مدني بطبعه، وأن الاجتماع ضروري لسد الاحتياجات الضرورية للأفراد، بمعنى أن الإنسان مفطور على حاجته إلى الاجتماع والتعاون، "فضلا على انه يشير إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص الجماعي كأساس لبناء المجتمع".[2]

كما قسم الفرابي المجتمعات البشرية إلى نوعين هما:

"تجمعات بشرية كاملة وهي ثلاثة أنواع:

- تجمعات عظمى: وهي اجتماع الجماعات كلها في المعمورة.
- تجمعات وسطى: وهي اجتماع امة في جزء من المعمورة.
- تجمعات صغرى: وهي اجتماع أهل المدينة في جزء من مسكن امة.

تجمعات بشرية غير كاملة (ناقصة) وهي ثلاثة أنواع:

- اجتماع أهل القرية.
- اجتماع أهل الحي آو المحلة.
- اجتماع أهل المنزل."[3]

ويرى الفرابي أن أحسن وأكمل الاجتماعات هو اجتماع سكان المعمورة في دولة واحدة وتحت حكومة واحدة، غير أن هذا النوع من التجمعات صعب التحقيق على ارض الواقع إن لم نقل مستحيل، كذلك بالنسبة للنوع الثاني أي التجمعات الوسطى، لذلك ركز الفرابي اهتماماته على دراسة التجمعات الممكنة التحقيق على ارض الواقع حسب رأيه، أي اجتماع المدينة، فالمدينة في رأيه هي الخير الأفضل والكمال الأرفع.

---

[1] أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (238)

[2] المرجع نفسه، ص (238)

[3] نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ()

5. عبد الرحمان ابن خلدون:

هو عبد الرحمان ابن خلدون الحضرمي نسبة إلى حضرموت من عرب اليمن، ولد في تونس عام **1332م**، وكان في حياته كثير الترحال بين العديد من الدول، كتونس ومصر والمغرب والجزائر والأندلس وغيرها، حيث كانت التقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية والظروف الحياتية الدافع الرئيسي لترحاله الكثير بين هذه الدول، كما أنه تقلد العديد من المناصب في القضاء والسياسة والتدريس في كل البلدان التي سافر إليها، حيث أن كل التقلبات السياسية والظروف الاجتماعية التي عايشها في البلدان التي سافر إليها، بالإضافة إلى المهام الكثيرة التي تقلدها، ساهمت بشكل كبير في بلورة الفكر الاجتماعي عنده، والذي تجلى بصورة كبيرة في علم العمران البشري، وبعد أربع وسبعون سنة من حياة ابن خلدون قضاها بين مختلف البلدان بين العلم والسياسة والتدريس والقضاء، توفي في القاهرة بمصر سنة 1406م.

توصل ابن خلدون من خلال فكره الاجتماعي إلى ضرورة وجود علم مستقل يهتم بدراسة الحياة والواقع الاجتماعي، والذي سماه بعلم العمران البشري، كما اهتم بمعالجة وتحليل التاريخ بصورة اجتماعية، من اجل التمكن من دراسة الواقع وفهمه من خلال أحداثه التاريخية، وحدد أسباب عدم الصدق من قبل المؤرخين ووقوعهم في الخطأ أثناء نقلهم للأخبار وكتاباتهم للتاريخ منها:

"– الأمور الذاتية التي تتعلق بشخص المؤرخ وميوله وأهوائه وانقياده وراءها في سرد الأحداث.

– الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية، كظواهر الفلك والكيمياء والطبيعة والحيوان والنبات.

– الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، خاصة وان هذا النوع من الظواهر لا يسير حسب الأهواء والمصادفات، وإنما لها قوانين ثابتة تحكمها شانها في ذلك شان القوانين الطبيعية".[1]

"– أن بعض المؤرخين يقعون في خطا التشيع والمسايرة للآراء والمذاهب الفكرية دون دراستها أو نقدها.

– بعض المؤرخين مغرم بالنقل دون بيان أو تمحيص.

– توهم الصدق، وهي آفة تصيب بعض المؤرخين والمفكرين فيما يكتبون عن فلسفة التاريخ وحركة التطور الاجتماعي".[2]

كما عالج طبيعة المجتمع البشري والعلاقة المتداولة بين الأفراد والمراحل التطورية للمجتمعات والحضارات الإنسانية، "وذلك بتأكيده على أن طبيعة تكوين المجتمعات البشرية أو العمران ترجع إلى

[1] عبد الله عبد الرحمان: **تطور الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1999م، ص (74)

[2] محمد عباس إبراهيم: **نشأة الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2009م، ص (201)

خاصية التعاون، وسعي الإنسان للعيش مع الآخرين لتوفير حاجياته وإشباع متطلباته الأساسية، بما في ذلك أيضا الحاجة إلى الأمن والاستقرار".[1]

هذا بالإضافة إلى استخدام ابن خلدون فيما يتعلق بتحليله للمجتمع (المغرب) مفهوما محوريا هو "العصبية"، أو الشعور بالتماسك والوعي بالمجتمعية، حيث يتكون ذلك الشعور أو الوعي من خلال الروابط القرابية والعلاقات القبلية التي تدعمها العقيدة الدينية الراسخة، وبهذا تكون العصبية أعظم قوة في المجتمع لا يمكن مقارنتها في نظر ابن خلدون.

ويمكن الإشارة هنا إلى انه تم تناول أعلام الفكر الاجتماعي في الحضارة الإسلامية بالتركيز على أبو نصر الفرابي وعبد الرحمان ابن خلدون، بالرغم من بروز العديد من المفكرين الكبار في هذه الحضارة، والذين ترجموا تنوع الفكر الاجتماعي فيها كابن سينا وابن رشد والبيروني وابن طفيل وأبو حامد الغزالي وإخوان الصفا وغيرهم، ذلك لإبراز اتجاهين مختلفين في الفكر الاجتماعي لهذه الحضارة، الأول: فلسفي ديني وخير من يمثله أبو نصر الفرابي، والثاني: علمي وخير من يمثله عبد الرحمان ابن خلدون.

خامسا. الفكر الاجتماعي في عصر النهضة الأوربية: (ظروف النشأة)

1. الظروف والعوامل الممهدة لنشأة علم الاجتماع:

يمكن أن نصنف ظروف النشأة هذه إلى ثلاثة تطورات أساسية ترتبط ببعضها البعض ارتباطا جدليا، تفاعلت مع بعضها البعض على طول التاريخ الأوربي، ابتداء من القرن السادس عشر وصولا إلى انهيار المجتمع الإقطاعي القديم، وصعودا للمجتمع الصناعي البرجوازي الحديث، أي أن عملية التصنيف هذه عملية أكاديمية صرفة تستهدف التبسيط ووضوح العرض فقط.

1.1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: (الثورة الصناعية)

لم تكن الثورة الصناعية بمثابة حدث فريد مما يقع دفعة واحدة، وله تأثير فقط على ظهور علم الاجتماع، بل كانت هناك تطورات عديدة ومترابطة بلغت ذروتها في تحول العالم الغربي، من نسق زراعي إلى نسق صناعي، وما انجر عنه من تحولات كثيرة ومتعددة في طبيعة البناءات والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي كان لها الأثر البالغ على حياة المجتمعات من جهة وعلى ظهور علم الاجتماع من جهة أخرى.

"حيث تمثلت هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية، والتي مهدت لنشأة علم الاجتماع، في أن نظاما اجتماعيا جديدا مرتكز على النظام الصناعي الرأسمالي، ورث نظاما اجتماعيا قديما كان يرتكز على المجتمع الإقطاعي، ومن ابرز هذه التغيرات الاجتماعية المصاحبة هي:

[1] عبد الله عبد الرحمان: **تطور الفكر الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (76)

– تحول القلب أو المركز الاجتماعي للإنتاج من القرية التي كانت في ظل النظام الإقطاعي، هي المركز الأساسي للإنتاج لارتباط النظام الإقطاعي بالإنتاج الزراعي، إلى المدينة في ظل النظام الصناعي الرأسمالي، لارتباط هذا النظام بالإنتاج الصناعي.

– صعود النظام الصناعي الجديد، من خلال شعارات فلسفية وفكرية وسياسية، لعل من أبرزها تحرير قوى العمل، والتي كانت مقيدة في ظل النظام الإقطاعي، وتحرير حركة الانتقال بشكل عام التي أدت إلى:

* انتقال قوى العمل من ناحية والتجارة من ناحية أخرى.

*هجرات واسعة لقوى العمل من الريف إلى المدينة للبحث عن فرص العمل وحياة أفضل، وهو ما يعرف بالتحضر.

* ظهور المدينة الصناعية بكل خصائصها.

* ظهور طبقات جديدة كطبقة البلوريتاريا والطبقة البرجوازية."[1]

– تغيير أساليب المعيشة والحياة الاجتماعية.

– ظهور النظام الرأسمالي.

– ظهور النظام البيروقراطي.

هذا بالإضافة إلى ما أفرزته هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية من مشكلات صاحبت ظهور المدينة الصناعية، جاءت كنتيجة لفيض قوة العمل مثل انخفاض الأجور، زيادة ساعات العمل، خروج النساء والأطفال للعمل، انتشار مظاهر البؤس والتخلف.

"زد على ذلك ظهور طبقات جديدة في المدينة كالبرجوازية و البلوريتاريا واتسام العلاقة بينهما بالتوتر، بسبب استغلال الطبقة البرجوازية لجهود العمال من خلال الأجور المنخفضة وزيادة ساعات العمل، بالإضافة إلى ظهور أشكال جديدة من الملكية لم تكن موجودة في النظام الإقطاعي، وهي ملكية رأس المال الثابت (كالمصنع والآلات) وأيضا رأس المال الصغير (المصرفي والمالي).

ومن خلال كل هذا يمكن أن نوجز أهم المشكلات المترتبة عن هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية في:

– مشكلات المدينة الصناعية كالفقر والازدحام والمناطق المتخلفة وغيرها.

– مشكلات الطبقات الاجتماعية الجديدة أو التغير في التركيب الطبقي للمجتمع.

– مشكلات العلاقات الصراعية بين الطبقات في النظام الجديد.

[1] محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة، ص ص (83،84)

– قضية الصراع الاجتماعي وتفسيره والسلام الاجتماعي وكيف يتحقق".[1]

2.1. العوامل السياسية: (الثورة الفرنسية 1789–1799)

يعتبر قيام الثورة الفرنسية عام 1789م والثورات التي تلتها بعد ذلك في كافة دول أوربا من أهم الأحداث السياسية التي ظهرت خلال العصر الحديث بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في بريطانيا، ولم يحدث أن قامت الثورة الفرنسية من فراغ بقدر ما كنت نتيجة للظروف المزرية التي عاشتها فرنسا في ذلك الوقت، كطغيان النظام الإقطاعي والظلم والفساد والاستبداد وغيرها.

كل هذا انعكس سلبا على تردي النظام الاجتماعي بشكل كبير، الذي يترجمه بؤس الفلاح الذي وجد في الثورة المدينية حليفا غير متوقع ورئيسي، وكذا هبوط الأجر الواقعي بالإضافة إلى استغلال الجائر.

"ومن جهة أخرى ازدادت قيمة الإنتاج بسرعة كما ازدادت الأسعار في الوقت نفسه، فان ارتفاع الأسعار الذي تلا انخفاضا طويلا غطى عهد لويس الرابع عشر، يولد عند اتصال الثلث الأول والثلث الثاني من القرن الثامن عشر، ويبلغ خمسين في المائة إلى ستين في المائة عشية الثورة...، وبالاختصار فان حركة الأسعار لا تحمل علاوة اقتصادية وزيادة في الثروة، إلا لكبار الملاكين للريع العقاري أولا."[2]

"وبهذا يتأرجح تدريجيا توازن نظام بأكمله، نظام معدل بعمق في معطياته السكانية والاقتصادية والفكرية، إن بؤس الفلاح وإفقار الأجير والقدرة والحرمان البرجوازي، إن ذلك كله يضع التقاليد موضع البحث من جديد باتهام متشابه إن لم يكن مشتركا".[3]

لذلك جاءت كل المحاولات موجهة بمقولات التنويريين، التي حاول المشرعون الثوريون تجسيدها بانقلاب على النظم الاجتماعية التقليدية، التي ينبغي القضاء عليها بكل الوسائل وكافة التنظيمات التي تتوسط بين الدولة والفرد، عن طريق إسقاط نظام الحكم في فرنسا، حتى يتمكنوا من تطوير نظم اجتماعية جديدة تتناسب مع النظام الجديد.

"وبعد ذلك تتخذ الأزمة بعدا دوليا، لأن الحركات التي ستزعزع في القرن الثامن عشر التوازن الفرنسي القديم، يتضح أثرها في ما وراء حدود المملكة، ففي المجال الاقتصادي يصب ارتفاع الأسعار تنامي الثروة الاجتماعية في كطلونيا، وايطاليا الشمالية وبلاد الرين، وتتبع انجلترا التعبئة الثورية لهذه الثروة الرأسمالية الصناعية، وفي المجال الفكري ليس هناك من احتكار فكري سوى احتكار اللغة، فلم يكف القرن عن

---

[1] ياسمينة بغريش: **تاريخ علم الاجتماع ومفاهيمه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2017م، ص ص (49،50)

[2] فرانسوا فوريه، ديني ريشيه، **الثورة الفرنسية، الجزء الأول**، ترجمة صياح الجهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، سنة 2012م، ص ص (12،13)

[3] المرجع نفسه، ص (15)

تطوير المبادلات العقلية وعن نسج روابط دولية هي دولية الأنوار، حيث تلعب انجلترا وفرنسا فيها الدورين الأولين".[1]

3.1. العوامل الفكرية والفلسفية: (فلسفة التنوير)

تتشكل مجموعة العوامل الفكرية من طبيعة الآراء والاتجاهات والأفكار والإيديولوجيات والمذاهب والتيارات النقدية والراديكالية، كأفكار حركة التنوير التي تمثل في رأي الكثير من الباحثين، تطورا هاما في حلقة التطورات التي مر بها علم الاجتماع، وحركة الإصلاح الديني المتمثلة في أفكار المذهب البروتستانتي، الذي جاء كرد فعل لسيطرة أفكار المذهب الكاثوليكي، بالإضافة إلى أفكار الاتجاه المحافظ التي ساهمت هي الأخرى في ظهور علم الاجتماع.

"حيث كانت الشرعية الفكرية والفلسفية للنظام القديم، والمتمثلة في اللاهوت الكاثوليكي، بمثابة اللحمة التي تصون تماسك المجتمع واستمراره، لكن النظام الجديد تبنى المذهب البروتستانتي لمجابهة تسلط وسيطرة الكنيسة الكاثوليكية، ليس من منطلق ديني وإنما من منطلق فلسفي وعقلاني، فعرفت هذه المرحلة بعصر التنوير أي تنوير العقول من سيطرة الأفكار الكاثوليكية غير العقلانية، والتي يمكن حصرها في:

- عقلانية الإنسان وقدرته على الوعي بمصالحه وتوجيه التاريخ.
- مشروعية النقد بمعيار العقل الخالص، بمعنى أن الإنسان من حقه كل شيء وأي شيء.
- مشروعية الثورة والتغيير، بما أن الإنسان قادر على النقد والتقييم فانه قادر على إدراك مصالحه وصنع واقع أفضل، وبالتالي من حقه أن يثور على الأوضاع الاجتماعية التي يراها غير عقلانية".[2]

وبهذا استهل فلاسفة التنوير الذين تبنوا المذهب البروتستانتي إعداد فلسفتهم الجديدة (فلسفة التنوير) عن طريق النقد النزيه لفلسفة المشككين، وبالتالي لعبت دورا فكريا هاما في تقويض المجتمع الإقطاعي اللاهوتي القديم، وتمهيد الطريق لصعود مجتمع جديد يتبنى الفكرية الشرعية والفلسفية التنويرية، التي تجلت في أعمال العديد من الفلاسفة أمثال ميكيافيلي، جون لوك، ادم سميث، ايمانويل كانت، جيمباتيستا فيكو، منتيسكيو، جون جاك روسو وغيرهم، في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها.

"وفي المقابل برز تيار محافظ، عمل على تأكيد نقذ القضايا التي أثارتها فلسفة التنوير والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أن المجتمع سابق في وجوده على الأفراد، وحياته لا تنتهي بانتهاء الوجود الفردي.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص (16،17)

[2] ياسمينة بغريش: **تاريخ علم الاجتماع ومفاهيمه**، مرجع سابق، ص ص (50،51)

– المجتمع هو الذي يصنع الفرد ككائن اجتماعي وليس العكس، وذلك من خلال النشأة التي تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن إنساني اجتماعي.

– الإنسان ليس كائنا عقلانيا تماما، فهو لا يستطيع أن يعي مصالحه.

– نجم عن ذلك أن الإنسان صنيعة لمجتمعه وبالتالي لا يجوز الثورة والتمرد عليه.

– أن كافة النظم الاجتماعية نظم ايجابية بحكم أنها تؤدي وظائف مباشرة للاستمرار الاجتماعي والإنساني".[1]

من هنا يمكن القول أن الإسهامات الفكرية التي مهدت لظهور علم الاجتماع، لم تكن بفعل الدور الايجابي الذي لعبته فلسفة التنوير بالخصوص، بقدر ما هي نتيجة لذلك الصراع بين أفكار فلسفة التنوير وأفكار الاتجاه المحافظ.

وعلى العموم فقد نشا علم الاجتماع الغربي في معترك التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية والفلسفية، كما جاءت كاستجابة فكرية وعلمية لتطورات اجتماعية، أفرزت أشكالا جديدة من الأزمات والمشكلات الاجتماعية التي تتطلب البحث والتقصي والمعالجة.

2. الفلسفات الممهدة لنشأة علم الاجتماع: (المدارس الفلسفية)

ظهرت في عصر الانتقال العلمي وتطور الفكر الغربي عدة مذاهب فلسفية تعتبر ممهدة لظهور الفلسفة الوضعية عند كونت، والتي أطلق عليها فيما بعد علم الاجتماع، وتعتبر هذه المذاهب الفكرية من وجهة نظر العامة هي المقدمة العلمية الحقيقية لقواعد علم الاجتماع الوضعي المعاصر، ومن هذه الفلسفات هي فلسفة العقد الاجتماعي أو الفلسفة السياسية، وفلسفة القانون وفلسفة التاريخ وفلسفة الاقتصاد.

1.4. الفلسفة السياسية:

إن ظروف المجتمعات في القرن 16، خاصة بعد سقوط نظرية الإمبراطوريات وظهور نظرية القوميات، أدت إلى ظهور دراسات وفلسفات سياسية حول نشأة السلطة في المجتمع، من هنا ظهرت نظريات تتعلق بفلسفة الدولة، نشأتها، وظيفتها، وقد اقتضى بذلك بدوره دراسة المجتمعات البشرية وتطورها، وغاياتها تمهيدا لدراسة فلسفة الدولة، وقد ترتب عن ذلك ظهور نظرية التعاقد الاجتماعي، الذي تبناها الانجليزيان "توماس هوبز" و "جون لوك" ثم طورها الفرنسي "جون جاك روسو".

ناصر "**توماس هوبز**" (1588-1679) الملكية المستبدة وأقام التعاقد الاجتماعي على أساس الخوف المشترك بين الأفراد على مصالحهم الذاتية، ومن ثم اعتبر مرحلة ما قبل الاجتماع (الفطرة) مرحلة نزاع دائم، من ثم تولدت ضرورة التعاقد الاجتماعي على المصالح المشتركة، وبهذه الصورة ينقل التعاقد

[1] المرجع نفسه، ص (50)

الاجتماعي المجتمعات من مرحلة ما قبل الاجتماع وحالة الفوضى التي كانت تعيشها، إلى حالة المدنية والمرحلة التي يخضع فيها الأفراد إلى الحكومات.

"وعليه يرى هوبز أن الدولة أو المجتمع السياسي عبارة عن تكوين صناعي بمقتضى تعاقدي إداري، لجأ إليه الأفراد رغبة منهم في الأمن والسلام وحب البقاء، فهو لم ينشا تلقائيا ولكنه نشا عن قصد".[1]

ثم جاء "**جون لوك**" (1632-1704) ليضع نظريته في التعاقد على أساس تفنيذ ونقد مزاعم هوبز فيما يخص صيغة التعاقد، بالرغم من انه يتفق معه حول حالة الفطرة التي عاشتها المجمعات، فهو يرى أن حالة الفطرة التي كانت فيها البشرية قائمة على أصول القانون الطبيعي، والذي هو اسبق من القانون المدني أو الوضعي، وأن اشتباك المصالح وتعقد الحياة الاجتماعية كان الدافع لقيام التعاقد.

وقد بلغت نظريات التعاقد أقوى صورها، وأدق مراحلها عند الفيلسوف الفرنسي "**جون جاك روسو**" (1712-1778)، في مؤلفه المسمى العقد الاجتماعي، والذي يرى أن الاجتماع الطبيعي الذي نشا في ظله الإنسان الأول كان اسعد حياة، وأن التطور والتقدم هو الذي افسد طبائع البشر، وسبب شقاؤهم والتفاوت بينهم...، "ولما كان الناس لا يستطيعون خلق قوى جديدة، إنما توحيد وتوجيه قواهم الموجودة فحسب، قد وجد الأفراد أن أفضل وسيلة تنتج لهم إصلاح هذه الحالة، هي أن يتعاقدوا بمقتضى ميثاق اجتماعي، بحيث ينزل كل فرد عن جزء من حقوقه الشخصية للمجموع، وظيفة هذا التعاقد هو حماية مصالح المتعاقدين بواسطة القوى الجمعية".[2]

وكما يرى روسو أيضا أن جميع مظاهر الفساد تعود إلى قيام ظاهرة الملكية، ومن ثم مهدت الفلسفة السياسية لظهور علم الاجتماع من خلال ما قدمته نظرية التعاقد الاجتماعي من إسهامات هامة للدراسات الاجتماعية.

2.3. فلسفة القانون:

يعتبر الفيلسوف الفرنسي **موتنسكيو** أحد أكبر رواد فلسفة القانون، حيث قدم العديد من الدراسات في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالثورة التي أحدثها من خلال كتابة "روح القوانين"، فهو يرى أن للقانون روح كما هي للبشر، بحيث أننا يجب أن نغير النظرة للقانون، وذلك بالتركيز على روح القانون لا على موضوعه فقط، ويقصد بروح القانون، الظروف التي واكبت اختراق القاعدة القانونية، وعليه يجب تطبيق القانون وفق روحه.

---

[1] طارق الصادق عبد السلام: **إبستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور إسلام المعرفة**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2008م، ص (96)

[2] جون جاك روسو: **في العقد الاجتماعي**، ترجمت ذوقان قزقوط، مكتبة النهضة، سنة 1997م، ص ص (48،50)

"كما ينظر إلى أن القانون ضرورة تنشا من طبيعة الاجتماع الإنساني، وأن نشأته لا ترجع إلى أصل قدسي أو مثل دينية آو أخلاقية، وإنما يرجع إلى أصل أراضي هو المجمع نفسه، وان الحياة في مجتمع يتطلب قوانين وضعية تصاغ بحيث تلاؤم ظروفهم المجتمعية، فالقانون حق للبشر".[1]

"وقد ذهب منتسكيو إلى أن المجتمع يعتبر مظهر من مظاهر الطبيعة، وان الغريزة الاجتماعية هي إحدى الغرائز الأربعة الأساسية، وهي غريزة التدين، وغريزة حب البقاء والغريزة الجنسية، بالإضافة إلى غريزة حب الحياة في المجتمع، ولما كان الاجتماع الإنساني أمرا طبيعيا، كان القانون ينطبق عليه ما ينطبق على الأمور الطبيعية، وكان منتسكيو يهدف من وراء دراسته هذه إلى تحقيق هدفين هما:

- وضع نظم مقارنة تتفق والحاجات السياسية لمختلف المجمعات.
- وضع نظريات سياسية وقانونية مقارنة مستخلصة من نتائج دراساته، وملاحظاته وتحليله للنظم القائمة في المجمع".[2]

هذا بالإضافة إلى تناوله لموضوعات اجتماعية كثيرة مثل الظواهر المورفولوجية والفيزيولوجية، والتي خلص من خلالها إلى نتائج وظواهر، مثل ظاهرة الحرب وظاهرة المسؤولية والجزاء، فكانت هذه الدراسات كلها من الدراسات أو الفلسفات المساعدة على التمهيد لعلم الاجتماع الوضعي.

3.2. فلسفة التاريخ:

تعتبر فلسفة التاريخ من الفلسفات الاجتماعية التي كانت لها المكانة الكبيرة في العصر الحديث، لاسيما منذ القرن الثامن عشر، حيث برز العديد من الفلاسفة والمفكرين أمثال جانباتيستا فيكو وكوندروسيه، وايمانويل كونت، وهيجل وغيرهم، الذين أرادوا تفسير التاريخ الإنساني، وذلك بتحديد الأسباب والعوامل التي تدفع الإنسانية إلى التطور منذ القديم، وكذا تحديد المراحل التي مرت بها البشرية، أو بالأحرى تحديد الاتجاه العام لتطور الإنسانية، وإيجاد قانون لحركة الحياة البشرية، وهذا القانون يكون في شكل خط يرسم هذه الحركة.

"ويعتبر **جانباتيستا فيكو** الفيلسوف الايطالي من أهم رواد فلسفة التاريخ، والذي يرى أن التاريخ يمثل وحدة متماسكة، وانه من خلال التطور تمر كل الشعوب ومظاهر حضارتها بمراحل باعتبار أن الناس في تطورهم يتقدمون ويتطورون، فينقلبون من الهمجية إلى الآخذ بالأديان ومعرفة أصول التكامل الإنسانية والأخلاقية".[3]

---

[1] طارق الصادق عبد السلام: **إبستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور إسلام المعرفة**، مرجع سابق، ص (72)

[2] المرجع نفسه، ص ص (72،73)

[3] عبد العزيز عزت: **فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع**، د.ن، القاهرة، سنة 1956م، ص (6)

ويرى فيكو أن تطور الشعوب وتطور مظاهر حياتها تمر في ثلاث مراحل متتالية على التوالي هي:

– **المرحلة الإلاهية:** واعتبره فيكو عصر أو مرحلة طفولة الأمة، وتكون السلطة فيه إلى رجال الدين.

– **مرحلة البطولة:** تسود فيه القوى المادية وتظهر فيه القوى الارستقراطية السياسية وعبادة الأبطال.

– **المرحلة الإنسانية:** وهي مرحلة المدنية وظهور الحريات السياسية والمعرفة الوضعية أو العلمية.

ويعيد التاريخ نفسه في نظر فيكو بعد المرحلة الثالثة، وذلك حيث ترجع الأمة إلى الحالة البدائية ويتم الانتقال من مرحلة إلى مرحلة بهدوء وبدون ثورات مفاجأة.

وبهذا فان حركة التاريخ الإنساني تمر بشكل دوراني في ثلاث مراحل، بحيث تكون الدورة السابقة من المراحل اقل مستوى فكري من الدورة التي تليها، لذلك يصفها فيكو بأنها حركة دورانية حلزونية متصاعدة.

أما **ايمانويل كونت** الذي هو فيلسوف ألماني من فلاسفة التاريخ، يرجع القوى التي تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين الأفراد وبين الجماعات، كما يرى أن هذا الصراع يحدث نتيجة لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه، فهو على هذا الأساس يتفق في هذا الرأي مع كل من هوبز وسبينوزا، ويختلف في الوقت نفسه مع روسو، وإضافة إلى هذا فان كونت يرى أن الفصل في تقدم الإنسانية يعود إلى عدم اجتماعية الإنسان، وذلك لضرورة وجود الفردية والمنافسة.

"هذا وقد درس **كوندروسيه** الفيلسوف الفرنسي تطور الإنسانية وشبه هذا التطور بخط مستقيم صاعد نحو الرقي والاكتمال، وبذلك تكون كل مرحلة أرقى من سابقتها وتمهد لمرحلة أخرى أرقى منها، وقسم التاريخ الإنساني إلى عشرة مراحل أرقاها المرحلة العاشرة، والتي سماها مرحلة الآمال، وتتعلق بما تكون عليه الإنسانية، أما المراحل التسع الأولى تمثل تجربة الإنسانية في الماضي، والمرحلة الأولى تمثل المرحلة الطبيعية، حيث كانت نشأة الحياة الاجتماعية البدائية، والمرحلة الثانية مرحلة الرعي و استئناس الحيوان، والمرحلة الثالثة مرحلة الزراعة، ثم عصر الحضارة اليونانية، ثم عصر الحضارة الرومانية، ومرحلة القرون الوسطى المسيحية، ثم عصر الإقطاع في النصف الثاني من القرون الوسطى، ثم عصر اختراع الكتابة، ثم عصر الثورة الفرنسية، وهو عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان وأخيرا مرحلة الإنسانية".[1]

4.2. فلسفة الاقتصاد:

لقد عرفت الحياة الاقتصادية تحولات كبيرة من القرن 17 حتى القرن 19، جعلت العديد من الفلاسفة والمشرعين والحكام يقدموا العديد من الآراء والفلسفات حول طبيعة الحياة الاقتصادية، حيث ظهرت في البداية مجموعة من الفلسفات والأفكار عرفت فيما بعد بنظرية التجاريين، التي مؤداها أن ثروة

[1] طارق الصادق عبد السلام: **إبستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور إسلام المعرفة**، مرجع سابق، ص ص (74،75)

الأمم تكمن فيما تمتلكه من نقود وذهب وفضة، وانه على الدولة توجيه كل جهدها من خلال العمل ولإنتاج سلع التصدير، بهدف بيعها في الأسواق الخارجية مقابل الذهب والفضة، والعمل في رأيهم لا يعتبر عملا منتجا إلا إذا ما تحقق من خلال تفوق الصادرات على الواردات، وبشكل يضمن تزايدا مستمرا في تملك الدولة لذلك المعدن النفيس المسمى بالذهب.

وفي سبيل ذلك لا بد أن تبذل الدولة قصار جهدها، حتى ولو بالقوة للسيطرة على الثروة وتوجيهها، وتدعيمها بمختلف الوسائل والإمكانيات لتحقيق الفائض السلعي للتصدير، ومن هنا ارتبطت نظرية التجاريين عن الثروة بمفهومهم عن القوة السياسية للدولة.

ويعد تطور وازدهار النظرية الاقتصادية بوجه عام، خاصة النظرية الفيزيوقراطية منها وما قدمه أهم روادها، ولما كانت النظرية أو الفلسفات الاقتصادية أساسا للفكر الاقتصادي الحديث، وكانت الناحية الاقتصادية أهم مظاهر النشاط الاجتماعي، فقد قدم أصحابها خدمات جليلة لميدان البحث في علم الاجتماع.

"وتعرف فلسفة الفيزيوقراطيين أو ما يعرف بنظرية الفيزيوقراط في التاريخ المذاهب الاقتصادية بنظرية الحرية الاقتصادية، وكان على رأسها الفرنسي "**كيناي**" Quesnay، ومن أهم الدعائم التي اعتبرها الفيزيوقراطيين أساسا لفلسفتهم هي:

– أن النظام الاقتصادي جزء من النظام الطبيعي، وهي تخضع لقوانين ثابتة لا تقل ثباتا عن قوانين النظام الطبيعي.

– النظام الطبيعي بصفة عامة هو أصلح النظم للإنسان وأكثرها تحقيقا لرغباته والعمل على إسعاده.

– من الميسون بالنسبة للإنسان العاقل أن يكتشف هذه النواميس الطبيعية في نفسه، لأنها جزء من الطبيعة العاقلة التي أودعها الله في النفس الإنسانية.

– ما دامت النظم الطبيعية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة، محققة لرغبات الإنسان وهي من نعم الله، فانه من الواجب على الأفراد والحكومات عدم التدخل في شؤونها.

– يترتب على ذلك ترك لحرية للأفراد ليتصرفوا في المسائل الاقتصادية طبقا لما يحقق رغباتهم.

– تؤدي المنافسة الحرة إلى تحقيق الكثير من الأرباح وقوانين العرض والطلب.

– ما دامت الطبيعة هي منارة الفكر الاقتصادي في النظرية الفيزيوقراطية فان الأرض بالتالي هي العامل الوحيد للإنتاج، وان الزراعة هي العمل الوصيد المنتج".[1]

"وقد ساهمت النظرية الفيزيوقراطية في التمهيد لمولد علم الاجتماع من ناحيتين هما:

[1] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الإجتماعي**، دار التنوير للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2006م، ص ص ص (360،361،362)

– دراسة الظواهر الاقتصادية بوصفها خاضعة لقوانين، وما دامت الظواهر الاقتصادية مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية، فانه من الضروري أن تكون مختلف الظواهر الاجتماعية خاضعة لفكرة القانون.

– دراسة الطبقات الاقتصادية في المجتمع، وتناول فئة كبيرة من شؤون الحياة الاجتماعية، غير أنهم ابتعدوا عن الواقع، لاسيما عندما اعتبروا الصناعة والتجارة من الأنشطة الاقتصادية العقيمة".[1]

لكن بعد ظهور الثورة الصناعية وما أفرزته من واقع وما فرضته من حقائق، استطاع "**أدام سميث**" من إحداث ثورة في الفكر الاقتصادي، حيث تدارك الأمر وحاول تعديل الكثير من أرفكار مدرسة الفيزيوقراطيين الفرنسية، فاعتبر العلم العنصر الرئيسي بين عناصر الإنتاج، سواء كان العمل في الصناعة أو الزراعة أو التجارة.

كما عارض ادم سميث نظرية التجاريين من خلال دراسته المشهورة "ثروة الأمم"، وقال أن الثروة لا تكمن فقط فيما تمتلكه الأمم من نقود وذهب وفضة، لكن ثروة الأمم إنما تكمن في قدرتها على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق رفاهية الحياة. وعارضهم أيضا في اعتبارهم النقود هدفا، بينما اعتبرها هو وسيلة لتحقيق التبادل السلعي بين الأمم.

بالإضافة إلى انه اعتبر التخصص هو الوسيلة القادرة على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته أيضا، وربط بين مستوى التخصص في العمل وبين حجم الأسواق وكمية رؤوس الأموال المسيرة والموظفة في مختلف عمليات الإنتاج، أما دور الدولة في نظره يقتصر على دعم التجاريين وأصحاب الأعمال ومنحهم الفرصة كاملة لتنظيم أنفسهم بأنفسهم في ضوء مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

سادسا. موضوع علم الاجتماع ومجالاته:

يعكس تحليل التراث النظري والامبريقي لعلم الاجتماع، عن تعدد نوعية الموضوعات التي يهتم بها منذ نشأته الأولى، نظرا لتنوع هذه الموضوعات، سواء حسب الاتجاهات المختلفة في علم الاجتماع، أو حسب الرواد الأوائل المؤسسون، أو حسب الرواد المعاصرون.

3. الاتجاهات المختلفة لتحديد موضوع علم الاجتماع:

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن موضوع العلم هو دراسة المجتمع في ظواهره، ونظمه وبنيته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الظواهر.

[1] المرجع نفسه، ص (363)

لكن باتساع ميدان علم الاجتماع قد يصبح من العمومية التي تقتضي على شخصية العلم، وتسيء إليه إذا أقحم نفسه في مجالات متعددة تتصل بجميع نواحي الحياة الاجتماعية، هذا ما جعل علماء الاجتماع يحاولون تحديد ميدانه وتضيق موضوعاته، فانقسموا في هذا الخصوص إلى ثلاثة فرق:

3.1. الفريق الأول:

يذهب إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ويعرف أصحاب هذا الفريق بأصحاب "مدرسة العلاقات" ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني "جورج زيمل" ومن أنصارها "الفريد فركانت" و"ماكس فيبر".

"حيث يبني هذا الفريق رأيه بصفة عامة على أساس الفصل بين شكل العلاقات الاجتماعية ومضمونها، فإذا درست من حيث شكلها (أي طبيعتها الصورية) كانت موضوع لعلم الاجتماع، أما إذا درست من حيث مضمونها كانت موضوعا لعلم آخر، لان العلاقات التي تنشا بين الأفراد كالتنافس والخضوع، وتقسيم العمل والصراع، موجودة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، فهناك التنافس والصراع في شؤون الاقتصاد والسياسة وبين المعتقدات الدينية، كما أن هناك خضوع في الأسرة وبيوت العبادة وغيرها، ووظيفة علم الاجتماع هو تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى تتعرف على خصائصها ومقوماتها، ثم محاولة تفسيرها في صورتها المجردة بعيدا عن مضمونها الاجتماعي".[1]

لكن بالرغم من ما قدمه أنصار هذا الفريق في محاولة الفصل بين شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية، لتحديد أكثر في موضوع علم الاجتماع، حتى لا يتميع هذا العلم بين بقية العلوم الأخرى، إلا أنهم واجهوا مجموعة من الانتقادات كان أبرزها:

"– أن تجريد العلاقات الاجتماعية وتجسداتها الاجتماعية، ومحاولة دراستها مجردة ينزع منها صفة الوجود المستقل "الشيئية" بحيث لا تصلح أن تكون موضوعا للدراسة.

– أن تجريد العلاقات من مضمونها وردها إلى عناصر أولية مجردة، يمزق وحدة العلاقات ويقطع أوصالها، لان من طبيعة العلاقات أنها مترابطة ومتداخلة.

– أن دراسة العلاقات بشكل مجرد لا يتيح لنا الوصول إلى قواعد أو قوانين عامة، فالخضوع مثلا الموجود في الأسرة، يختلف عن خضوع الأفراد للدولة، كما قد يختلف عن خضوع الأفراد في دور العبادة وغيرها".[2]

وقد كانت لهذه الانتقادات الأثر البالغ في انقسام هذا الفريق إلى اتجاهين اثنين هما:

***الاتجاه الأول:** أصر على الموقف العام، ولا يزال يدرس العلاقات الاجتماعية مجردة.

---

[1] أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، سنة 1982م، ص ص (23،24)

[2] المرجع نفسه، ص (24)

***الاتجاه الثاني**: وينقسم فيه أصحابه إلى قسمين، الأول: يرى دراسة العلاقات الاجتماعية الثابتة والمنظمة كما هي في الواقع، والثاني: يرى دراسة العلاقات الاجتماعية الثابتة وغير الثابتة، المنظمة وغير المنظمة، لأنها في المستقبل ستصبح مستقرة.

2.1. الفريق الثاني:

"يذهب هذا الفريق إلى ضرورة قيام علوم اجتماعية جزئية بجانب علم الاجتماع، يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع العام وضع المبادئ العامة، وتصوير السمات العامة للحياة الاجتماعية، ويشبه هذا الفريق علم الاجتماع بشجرة كبيرة جذورها في الأرض، وساقها هو علم الاجتماع العام وخصوصها وفروعها هي العلوم الاجتماعية الفرعية، وثمارها هي القوانين الاجتماعية، وبهذا فان علم الاجتماع يحقق وظيفتين رئيسيتين هما:

- دراسة كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية.
- دراسة المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية والسمات العامة للعلاقات الاجتماعية والقوانين المنظمة لها".[1]

ومن كبار هذا الفريق عن علماء الاجتماع مثل اميل دوكايم، جنزبرج، وسيمول وغيرهم.

3.1. الفريق الثالث:

"أصحاب هذا الفريق من علماء الاجتماع لا يمثلون اتجاها محددا، ولكن آراءهم تعبر عن وجهات نظرهم الخاصة، فمنهم من يذهب إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التغير الاجتماعي، ومنهم من يذهب إلى أن موضوعه دراسة النظم الاجتماعية، ومنهم من يرى أن العلم يجب أن يدرس المقومات التي تدفع بالمجتمع إلى التطور، وتؤدي به إلى الوحدة و التالف بين أفراده".[2]

هذا بالإضافة إلى وجود تصنيف آخر لتحديد موضوعات الدراسة في علم الاجتماع تحددها ثلاثة طرق رئيسية، تمثلت في الطريق التاريخي الذي يتمثل في رأي علماء الاجتماع الأوائل والمؤسسون في تحديد موضوع علم الاجتماع، والطريق الامبريقي ويمثله رأي علماء الاجتماع المعاصرين في تحديد موضوع علم الاجتماع، وأخيرا الطريق التحليلي وهو ما يحدد ذلك النطاق الواسع لموضوع التعلم.

4. موضوع علم الاجتماع في رأي علماء الاجتماع الرواد: (الطريق التاريخي).

يحدد لنا التراث النظري لعلم الاجتماع والمكتبات السوسيولوجية الكلاسيكية رأي مجموعة من رواد علم الاجتماع في تحديد موضوع علم الاجتماع الذي يرونه أسس للدراسة.

---

[1] المرجع نفسه، ص (25)

[2] المرجع نفسه، ص (25)

– **ابن خلدون:** حدد ابن خلدون مهمة علم العمران البشري (علم الاجتماع)، وجعل موضوع العلم دراسة المجتمع الإنساني ككل، إلا انه صنف بعض الموضوعات الفرعية هي:

– العمران البشري بصفة عامة: ويشمل دراسة التجمعات البشرية.

– العمران البدوي: ويشمل دراسة القبائل والأمم الوحشية.

– العمران الحضري: ويشمل البلدان والأمصار.

– الدول العامة والخلافة والملك.

– الصنائع والمعاش والكسب وأنواعه.

– التغيير الاجتماعي.

– **اوقست كونت:** "على الرغم من أن اوقست كونت كان يرفض تحديد فروع علم الاجتماع بشكل مفصل، فقد كان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما: الإستاتيكا الاجتماعية، والديناميكا (Social Dynamics، Social Statics)، وكان يعالج موضوعات العلم على هذا الأساس، وتمثل الوحدات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي، في القسم الأول النظم الأساسية الوحدات التنظيمية المركبة للمجتمع، كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة، حيث يقول في هذا الصدد: "يتمثل الجانب الاستاتيكي لعلم الاجتماع في دراسة قوانين الفعل ورد الفعل، التي تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعي.

وإذا كانت الاستاتيكا هي دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع وتفاعلها مع بعضها البعض، فان الديناميكا يجب أن تركز في رأيه على مجتمعات كاملة، وتتخذها وحدة للتحليل السوسيولوجي، والهدف من ذلك هو توضيح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن".[1]

نجد من خلال هذا أن اوقست كونت لم يذهب إلى تحديد دقيق ومفصل لموضوع علم الاجتماع، إلا انه يشير إلى ما تهتم به الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية وهما:

– الاستقرار الاجتماعي – التطور الاجتماعي

– **هربرت سبنسر:** ركز على أن موضوع علم الاجتماع هو التعرف على نشأة المجتمع وتطوره وعناصر ومراحل تطوره أيضا، فصنفها إلى موضوعات فرعية هي:

– التنظيم السياسي – النظام الديني – الأسرة – نسق الضبط الاجتماعي – المجتمع الصناعي

– سوسيولوجيا المعرفة – الفن والجمال – التمايز الطبقي – التنظيمات والهيئة – المجتمعات المحلية.

[1] أليكس إنكلز: **مقدمة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، ط6، القاهرة، مصر، سنة 1983م، ص (35)

– **إميل دوركايم:** " أشار دوركايم كثيرا إلى ما كان يطلق عليه "الفروع الخاصة"، وكان يحبذ ازدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع، وقال أن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علما إلا إذا تخلى عن دعواه الأولى في الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعي برمته، إذ أنه ميز بين مزيد من الأجزاء والعناصر والجوانب التي يمكن أن تتخذ موضوعات لمشكلات محددة".[1]

فهو يضيف إلى الاستاتيكا الاجتماعية التي تدرس المجتمع من ناحية استقراره والديناميكا الاجتماعية التي تدرس المجتمع من ناحية تطوره، علم الاجتماع العام الذي يضمنه قسما فرعيا عن الشخصية عند الفرد وعند الجماعة.

هذا بالإضافة إلى العديد من رواد علم الاجتماع الأوائل، كماكس فيبر وكارل مارس وغيرهم ممن أعطوا رأيهم حول الموضوعات التي يرونها انسب للدراسة في علم الاجتماع.

3. موضوع علم الاجتماع في رأي علماء الاجتماع المعاصرين: (الطريق الامبريقي)

جاءت تحليلات علماء الاجتماع المعاصرين والتي لم تخرج بعيدا عن نطاق هذه الموضوعات، لاسيما أنها تركز على دراسة المجتمع الحديث، فكانت غالبية الموضوعات التي يتفق عليها معظم علماء الاجتماع في الوقت الراهن هي:

– التحليل السوسيولوجي (الثقافة الإنسانية والمجتمع، المنظور السوسيولوجي، المنهج العلمي)

– الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية (الأفعال والعلاقات الاجتماعية، الشخصية الفردية، الجماعات والسلالات، الطبقات الاجتماعية)

– النظم والمؤسسات الاجتماعية (الأسرة، القرابة، النظام الاقتصادي والسياسي، النظام الديني والتربوي)

– العمليات الاجتماعية (التباين والترتيب الطبقي، الصراع الطبقي، التعاون والتوافق، التنشئة...)

وعموما يمكن الإشارة إلى الأفكار الرئيسية التي تدور حولها الموضوعات السابقة لعلم الاجتماع، سواء كانوا من الرواد الأوائل أو المعاصرين.

– الجماعة الاجتماعية – العمليات الاجتماعية – الثقافة – الشخصية – التغيير الاجتماعي.

4. مجالات علم الاجتماع:

"بعد أن استقل علم الاجتماع، وأصبح علما مستقلا، تشعبت موضوعاته، واتسعت آفاته واستقر رأي العلماء تبعا لذلك، على أن تقوم داخل علم الاجتماع طائفة من العلوم الفرعية تهم كل منها بدراسة جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، وقد استقلت هذه العلوم بدورها عن علم الاجتماع، وان

[1] المرجع نفسه، ص (38)

ظلت باقية في دائرة الدراسات الاجتماعية، فأصبح هناك علم الاجتماع العام، مع عدد من العلوم الاجتماعية التي تعتبر من جهة أخرى فروعا تابعة له".[1]

يمكن أن نشير إلى نقطة هامة في هذا الخصوص، حيث أن العديد من الكتب والمراجع تناولت موضوع مجالات علم الاجتماع تحت مسميات أخرى، كميادين علم الاجتماع أو فروع علم الاجتماع أو تخصصات علم الاجتماع وغيرها، فهي تعني مجالات العلم خاصة من الناحية النظرية للعلم أو العلم النظري، أما من الناحية التطبيقية للعلم يصبح ميدان الدراسة يعني المجال الجغرافي الذي يجرى فيه الدراسة.

وميز كونت في بداياته الأولى بين مجالين للدراسة في علم الاجتماع فقط هما :

– **الاستاتيكا الاجتماعية:** والتي تهتم بدراسة حالة الاستقرار، أي تهتم بالكشف عن القوانين التي تحكم أداء الأجزاء المتباينة للتنظيم الاجتماعي.

– **الديناميكا الاجتماعية:** والتي تهتم بدراسة حالة التطور، أي دراسة قوانين التطور بناءا على الاعتقاد من أن الأحوال الاجتماعية القائمة، تعتبر بمثابة نتيجة ضرورية للأحوال السابقة لها، وهي محركة بالضرورة لما يليها من أحوال، وبعبارة أخرى، الكشف عن القوانين التي تحكم عملية الاستمرار، والتي تحدد مجرى التطور.

أما إميل دوركايم فقد قسم علم الاجتماع إلى المجالات التالية:

"– **المورفولوجيا الاجتماعية:** ويشمل الاجتماع الديني والأخلاقي والقضائي واللغوي، والاقتصادي والجمالي.

– **علم الوظائف الاجتماعية:** ويشمل الاجتماع الديني والأخلاقي والقضائي واللغوي والاقتصادي والجمالي

– **علم الاجتماع العام:** وهو فلسفة العلم، ووظيفته جمع النتائج والقوانين العامة التي تصل إليها العلوم الجزئية ومحاولة التنسيق بينهما، كما يهتم بدراسة ماهية العلم وصلته بالعلوم الأخرى ومناهج البحث وطبيعة المجمعات".[2]

وقد رأى إميل دوركايم أن دراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية أدى إلى انقسام علم الاجتماع بعدد الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع كثيرة لعلم الاجتماع.

[1] أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص (28)

[2] المرجع نفسه، ص (29)

وبعد ظهور الثورة الصناعية ونشأة المدن الكبرى وتطور وسائل النقل والاتصالات في العصر الحديث، وتطور الحياة الاجتماعية واتساعها وتعقدها، بالإضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، كل هذا كانت له تأثيرات في ظهور ميادين أو مجالات جديدة للدراسة في علم الاجتماع، يمكن أن نذكر منها:

- المورفولوجيا الاجتماعية.
- الاثروبولوجيا الاجتماعية.
- الديمغرافيا الاجتماعية (علم السكان).
- علم الاجتماع الثقافي.
- علم الاجتماع الاقتصادي.
- علم الاجتماع السياسي.
- علم الاجتماع الأسري (العائل).
- علم الاجتماع التربوي.
- علم الاجتماع الصناعي.
- علم الاجتماع الحضري.
- علم الاجتماع الريفي.
- علم الاجتماع الصحة.

وغيرها من مجالات الدراسة التي ظهرت في هذا العصر.

سابعا. رواد علم الاجتماع:

2. عبد الرحمان ابن خلدون (1332م، 1406م):

هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن خالد (خلدون) الحضرمي، ولد بتونس في 27 ماي 1332م، ونشأ في بيت علم ومجد عريق، حفظ القران في وقت مبكرة من طفولته، وكان أبوه معلمه الأول، كما درس على مشاهير علماء عصره من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى تونس، فدرس القراءات وعلوم التفسير والحديث والفقه المالكي، وأصول التوحيد، كما درس علوم اللغة والبلاغة والأدب، ودرس كذلك علوم المنطق والفلسفة الطبيعية والرياضيات، وكان جميع تلك العلوم مثار إعجاب أساتذته وشيوخه.

عاش ابن خلود حياة غير مستقرة بسبب الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقلبات السياسية التي عرفتها البلدان التي سافر إليها، فكان كثير الترحال بين المغرب والجزائر وتونس والأندلس ومصر، حيث تلقى العديد من المناصب في الدولة وغيرها، كمستشار بالسياسة بالإضافة إلى عمله في القضاء والتدريس وغيرها حتى وافته المنية بمصر عام 1406م.

شكلت دراسة الظواهر الاجتماعية جزءا كبيرا من مقدمة ابن خلدون، وفي الوقت ذاته شكلت موضوع علم العمران البشري (علم الاجتماع)، فأدرك مدى اتساع نطاق الظواهر الاجتماعية وتنوعها، لذلك جاءت معالجته لها قسمة بالتسلسل والمنطقية والمنهجية.

"ولقد كان تركيز ابن خلدون الأساسي ينصب على ظواهر العمران البشري، خاصة ما يتعلق منها بالتطور الاجتماعي، وذهب إلى أن هذا التطور لا يتم مصادفة أو عشوائيا، ولكن له قوانينه التي تحكمه وتفسره، لذلك رأى أن هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه القوانين أو التوصل إليها".[1]

وهذا بفرض من وجهة نظره دراسة المجتمع البشري في حد ذاته، وهي الدراسة التي تشكل موضوع مستقل هو علم الاجتماع، بمعنى أن وظيفة علم الاجتماع هي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية في حدوثها وتطورها وأدائها لوظائفها.

ويمكن أن نتطرق إلى أهم أفكاره والقضايا التي عالجها ابن خلدون.

1.1. معالجته للتاريخ:

هاجم ابن خلدون كتب التاريخ السابقة عليه، وانتقد جوانب الضعف فيها منبها إلى الحاجة إلى مؤلف شامل، يعرض التاريخ على أساس جديد ومبادئ ومناهج جديدة، من أهمها الشرح والتحليل وتفسير أسباب الحوادث والعلاقات العلية بينها، فهاجم الطريقة التاريخية الخالصة التي كان يتبعها المؤرخون من وصف سطحي للظواهر الاجتماعية، دون محاولة استخلاص شيء عن القوانين التي تحكمها.

4.1. شكل الدولة عند ابن خلدون:

لا يرى ابن خلدون الدولة إلا من خلال العصبية، فهي النافذة التي ينظر من خلالها إلى الدولة، حيث أن شكل الدولة يتحدد حسب شكل العصبية التي تحكمها وتؤثر فيها، وعليه فهو يرى أن للدولة وجهين، وجه يوضح مدى نفوذ الدولة واتساع رقعتها، والثاني يوضح مدى استمرار حياتها زمنيا وهي:

"**– الوجه الأول: و**ضع الدولة ضمن منظور أفقي، وتصنف الدولة فيه إلى صنفين:

***الدولة الخاصة:** والتي تحكم فيها عصبية خاصة، أو بسيطة لإقليم ما، من الأقاليم الخاضعة –ولو نظريا– لعصبية عامة، مثل الدولة البهوية داخل الدولة العباسية.

***الدولة العامة:** وهي تأخذ شكلا اشمل، وتتجلى بنفوذ أوسع مثل دولة بني أمية، ودولة بني العباس، أو دولة الفاطميين وغيرها، والاتساع هنا يتم لكثرة عدد العصبية ونوعيتها من حيث الشدة والقوة.

– الوجه الثاني: فيمكن اعتبار الدولة فيها ضمن منظور عمودي، حيث تتضح من خلاله كيفية استمرار حكم عصبية ما لدولة معينة وهي تتمثل ضمن صنفين:

***الدولة الشخصية:** وهي تعبر عن حكم الدولة من طرف شخص واحد، ينتمي إلى عصبية ما حاكمة: مثل الرشيد والمأمون في الدولة العباسية، ومعاوية ويزيد في الدولة الأموية، وعبد المؤمن بن علي في الدولة الموحدية.

[1] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (176)

*الدولة الكلية: فهي مجموعة الدول الشخصية التابعة لعصبية واحد سواء كانت عصبية خاصة او عامة، ويمكن تمثل ذلك بحكم بني أمية لدولتهم العامة أو حكم بني العباس لدولتهم العامة".[1]

3.1. العصبية:

اختلف المفكرون الباحثون الذين اهتموا بالفكر الخلدوني حول ما إذا كانت العصبية عند ابن خلدون، هي المحور الأساسي والرئيسي في فكر ابن خلدون، حيث انه يرى فيها الأساس الذي تبنى عليه الدولة أو الذي يحدد تماسك المجتمعات وقيامها، ومن خلال ما تطرق إليه ابن خلدون في هذا الخصوص، يمكن تحديد العصبية على أنها عبارة عن رابطة معنوية ذهنية، تصل وشائج القربى، وتشد اللحمة بين الأقرباء والأولياء، أو يمكن اعتبارها تلك الروح العشائرية القائمة على لحمة الدم الواحدة.

4.1. الحضارة:

عرف ابن خلدون الحضارة بقوله "والحضارة إنما هي تفتن في الترف، وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه، من المطابخ، والملابس، والمباني، والفرش، والآنية، وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في إستجادته، والتأنق فيه وتختص به، ويتلو بعضها بعضا، وتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ، التنعم بأحوال الترف وما تتلون به من العوائد"، وتحتل الحضارة في رأي ابن خلدون موقع القمة في مراتب العمران، غير أنها تكون لها نهاية حتمية، إذ تنحدر معه نحو الزوال بعد سقوط الدولة.

هذا بالإضافة إلى معالجته للكثير من القضايا كسقوط الدولة، والبدو والحضر، الاختلاف بينهما والدين والكثافة السكانية وغيرها.

5. أوقست كونت (1798،1857):

ولد أوقست كونت عام 1798م في فرنسا والتحق في سن 16 بمدرسة البوليتكنيك، وهي من أوسع المدارس شهرة وتميز في ذلك الوقت في تدريس الرياضيات والطبيعية، ثم أصبح سكرتيرا لسان سيمون عندما كان عمره 19 سنة، وهو لا يزال طالبا في مدرسة البوليتكنيك، ثم انفصل عن سان سيمون عام 1823م، وعاش على نغم الرياضيات وبعض مصادر الرزق الأخرى، وكان يلقي بعض المحاضرات الخاصة عن الفلسفة الوضعية.

---

[1] بوزياني الدراجي: **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية (على ضوء الفكر الخلدوني)**، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، سنة 2003م، ص ص (71،72).

حيث نسب الكثير من المؤرخين إلى كونت انه أول من أقام علم الاجتماع الحديث، وقد أعلن هذا العلم في القرن التاسع عشر ضرورة قيام هذا العلم من جديد، بعد أن ظلت بحوث ابن خلدون مهملة لفترة طويلة، وكان أوقست كونت أول من أعاد إحياء الدعوة لقيام هذا العلم من جديد.

"إن رؤية كونت للم الاجتماع كانت رؤية علمية وضعية، وكان ينبغي على علم الاجتماع في اعتقاده، أن يطبق المنهجيات العلمية الصارمة نفسها في دراسة المجتمع، كما هو الحال في الأساليب التي تنتهجها الفيزياء والكيمياء في دراسة العالم الطبيعي، وترى المدرسة الوضعية أن على العلم أن يعنى بالكيانات العيانية التي يمكن ملاحظتها واختبارها بالتجربة فحسب".[1]

ويمكن أن نوجز أهم أفكار كونت في علم الاجتماع كما يلي:

1.2. أهمية قيام علم الاجتماع:

كان كونت يرغب في إصلاح المجتمع وإنقاذه من مظاهر الفوضى التي تفشت فيه، حيث ذهب إلى أن الفلسفة (الفلسفة الوضعية) هي الوسيلة التي تساعدنا للوصول إلى غايات علمية، حينما لاحظ أن المجتمع تسوده الفوضى العقلية والسياسية والتيارات المتناقضة، وبهذا فهناك حاجة لوحدة واتفاق عقلي، ويقصد به الأسلوب العلمي الوضعي.

"لذلك رأى أن الأسلوب الأمثل للتغلب على هذا التناقض يمثل في ثلاثة:

- التوفيق بين التفكير الوضعي والميتافيزيقي دون تناقض.
- تعميم وحدة المعرفة الوضعية عن طريق تطبيق المنهج الوضعي في دراسة كل ظواهر الكون.
- إخضاع جميع العلوم للمنهج الديني والفلسفي، وجعل منه منهجا أساسيا في كل العقول".[2]

لكن بعد كل هذا توصل كونت إلى انه لا سبيل للتوفيق بين التفكير الوضعي والتفكير الميتافيزيقي، لأنهما متناقضان، ذلك لأن الأول يقوم على المعرفة الحسية الملموسة، والآخر يقوم على المعرفة العقلية الفلسفية، حتى البديل الثالث الذي يعني القضاء على الطريقة الوضعية وتكريس فهم الظواهر في ضوء الطريقة الدينية والميتافيزيقية.

2.2. قانون المراحل الثلاث:

يذهب أوقست كونت من خلال هذا القانون لاعتبار أن الإنسانية، أو التفكير الإنساني انتقل في إدراكه لفروع الإنسانية، من الدور الثيولوجي (اللاهوتي الديني) إلى الدور الميتافيزيقي إلى الدور العلمي أو الوضعي، أي أن الإنسانية مرت بثلاث مراحل تطورية كبرى انتهت بالمرحلة الوضعية وهي كالآتي:

[1] أنطوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، ط4، المظنة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، سنة 2005م، ص (62)

[2] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (198)

"**– المرحلة اللاهوتية:** والتي كان فيها العقل الإنساني يفسر الظواهر تفسيرا دينيا عن طريق نسبة الحوادث إلى قوى خارجة عن الظاهرة نفسها كالآلهة والأرواح والشياطين وغيرها.

– المرحلة الميتافيزيقية: في هذه المرحلة كان يرجع تفسير الظاهرة إلى معاني مجردة، أو علل أو قوى كامنة في الظاهرة نفسها، فنمو النبات مثلا يرجع إلى روح النبات، أو النفس النباتية.

– المرحلة الوضعية (العلمية): يرجع تفسير الظواهر فيها بإرجاعها إلى مسبباتها الحقيقية، فتفسر بنسبتها إلى قوانين تحكمها وأسباب مباشرة تؤثر فيها".[1]

وهو في هذه النقطة يدلل على صدق قانونه بالرجوع إلى تاريخ العلوم من ناحية، وتاريخ الإنسانية من ناحية أخرى.

هذا بالإضافة إلى تقسيمه لعلم الاجتماع إلى قسمين، الأول هو الاستاتيكا الاجتماعية، والثاني هو الديناميكا الاجتماعية.

3. إميل دوركايم (1858، 1917):

احتل الفرنسي إميل دوركايم مكانة بارزة في تاريخ علم الاجتماع من خلال بحوثه التي قدمها في هذا المجال، والتي كان أشهرها "الانتحار"، و"تقسيم العمل في المجتمع"، كما يعتبر رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع في العصر الحديث، وهو أول من ادخل علم الاجتماع إلى الجامعة، فأصبح علما أكاديميا يدرس في الجامعات.

ويمكن أن نتطرق إلى أهم ما جاء بها إميل دوركايم بخصوص علم الاجتماع كالآتي:

2.3. الظاهرة الاجتماعية:

لقد حظيت الظاهرة الاجتماعية باهتمام بالغ من قبل دوركايم، فكانت لها مكانة كبيرة في دراساته، خاصة أن ابن خلدون قبله لم يعطيها تعريفا دقيقا، وأوقست كونت لم يجعلها موضوع للدراسة في علم الاجتماع، بل جعل موضوعه كل الظواهر التي لم تدرسها العلوم الأخرى، كذلك هربرت سبنسر اتجه في تفسير الظاهرة الاجتماعية إلى مماثلات بيولوجية فقط، فحدد خصائصها كالآتي:

"**– الظواهر الاجتماعية إنسانية:** حيث يتميز بها المجتمع الإنساني عن المجتمع الحيواني، فهي تختلف من مجتمع لآخرز وفي نفس المجتمع الواحد ومن حقبة لأخرى، وفي تغييرها تخضع لظروف البيئة الجغرافية والاجتماعية، وتناقلها الأجيال المختلفة.

– الظواهر الاجتماعية عامة: بمعنى أنها تلاحظ في معظم أجزاء المجتمع، وهي تحدث وفقا لقوانين عامة، ويمكن إحصائها وقياسها ومقارنتها.

---

[1] المرجع نفسه، ص (202)

– **الظاهرة الاجتماعية إلزامية وجبرية:** بمعنى أن الفرد يشعر بأنه مجبر على الالتزام بها، حيث أن الفرد في بعض الأحيان لا يشعر بها ذلك لأنه تعود عليها، وكثيرا ما يشعر الإنسان أنها محببة إليه لكثرة تعوده عليها، والجبر والإلزام هنا هو أخلاقي أو معنوي ويطلق عليه بعض العلماء بالضغط الاجتماعي.

– **الظاهرة الاجتماعية ظاهرة تاريخية:** فهي توجد في فترة من حياة المجتمع وهي تتضمن العادات والتقاليد.

– **الظاهرة الاجتماعية شيئية:** أي صفة الخارجية، أي أنها موجودة في المجتمع خارج شعور الفرد كحقيقة موضوعية.

– **الظاهرة الاجتماعية تلقائية:** فهي ليست من صنع الفرد أو مجموعة أفراد، ولكنها من صنع المجتمع، وتظهر في صورة تلقائية بفعل العقل الجمعي".[1]

ومن كل هذه الخصائص نجد أن دوركايم يركز على صفة القهر والإلزام في الظاهرة الاجتماعية، لأن هذه الصفة هي التي تؤكد موضوعيتها وتجعلها عملية عامة، كما انه عرفها على أنها عبارة عن نوع من السلوك العام، والاتجاهات والأساليب والأوضاع التي يصب فيها الإنسان تفكيره وأعماله.

2.4. الانتحار:

"ذهب دوركايم إلى أن الانتحار يرتبط اشد الارتباط بالحالة الاقتصادية والدينية والعرف والتقاليد وغيرها من شؤون الاجتماع الإنساني، والتي أوضحها بشكل دقيق في كتابه "الانتحار"، كما اعتمد على إحصائيات بين عامي 1840، 1890م خاصة في انجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا، فأخرج الظاهرة من المحيط الفردي، كالحب والغيرة والإدمان والحرص المستعصي وغيرها، وادخلها إلى نطاقها الاجتماعي، فبحث في العوامل الاجتماعية الكامنة في طبيعتها، والتي ترجع لأسباب خارجة عن ذوات الأفراد، وتنشا من طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع".[2]

وفي هذا الصدد يقول دوركايم "لابد إذا من أن تكون مهمتنا الأولى في دراسة الانتحار هي تحديد نسق الحوادث التي ننوي دراستها تحت عنوان الإنتحارات، ومن اجل ذلك سنبحث فيما إذا كان بين مختلف ضروب الميتات ما يملك منها خواص مشتركة وموضوعية بما يكفي".[3]

وهكذا كان إميل دوركايم قد انتقل في دراسته للانتحار من مسبباتها السيكولوجية إلى تحديد عوامله الاجتماعية، وذلك بصرف النظر عن تجسداتها الفردية أو الطرق الشخصية التي تتحقق فيها الظاهرة، وقد

---

[1] المرجع نفسه، ص ص (211،212)

[2] المرجع نفسه، ص ص (227،228)

[3] إميل دوركايم: **الانتحار**، ترجمة حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، سنة 2011م، ص (6)

تكون هذه الأسباب الاجتماعية مرتبطة بالأسباب الاقتصادية والدينية والسياسية، وانهيار روابط الأسرة والحروب والثورات، وكل الأمور التي تحدث في المجتمع.

" وهنا توصل دوركايم إلى قانون اجتماعي مؤداه أن الميل للانتحار يتناسب عكسيا مع درجة التكامل في البيئة الدينية، وكذلك درجة التماسك في الأسرة، ومع درجة الوحدة في الهيئة السياسية، فكلما قويت هذه الهيئات الثلاث، الدين والأسرة والدولة واشتدت سلطتها على الأفراد الذين ينتمون إليها، كلما قل عدد المنتحرين والعكس صحيح". [1]

3.3. التغيير الاجتماعي ونتائجه الأخلاقية:

"لا يقتصر انجاز دوركايم في تأسيس السوسيولوجيا كعلم فحسب، فهي تتجذر في تأمل تاريخي وقلق حول قدوم المجتمع الصناعي، وما يتسم به من اختفاء الأطر الاجتماعية القديمة، وما صاحبه من أزمة القيم والمعتقدات الجماعية، ففي كتابه عن تقسيم العمل الاجتماعي، يحلل دوركايم الانتقال من نمط إجمالي للمجتمع إلى نمط آخر، فالمجتمع القديم يتصف بتضامن ميكانيكي، حيث يمكن للأفراد أن يحل بعضهم مع البعض الآخر، ووعيهم بكامله مهموم بالأخلاق والمعتقدات الجماعية، أما المجتمع الجديد فيتصف بتضامن عضوي، فهو مؤلف من أفراد متمايزين بشكل صريح بسبب تأثير تقسيم للعمل". [2]

4.3. الطبيعة الدينية للإنسان والمجتمعات:

"أراد دوركايم من خلال كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية أن يقبض على جوهر الظاهرة الدينية، واكتشف بذلك أن الدين هو شيء اجتماعي بدرجة كبيرة، بل ويعتقد أن الدين أكثر بدائية من الظواهر الاجتماعية، ومنه خرجت –عن طريق تحولات متعاقبة– كافة مظاهر الأنشطة الجماعية، كالقانون والفن والأخلاق والأشكال السياسية، وحتى القرابة ربما كانت رابطا دينيا من حيث الجوهر"[3].

وعند تحليل دوركايم للنظام الطوطمي للبدائيين الاستراليين، وجد أن الطوطم هو في آن واحد رمز القبيلة ورمز الإلوهية، فهو يضفي على الدين قوة خلاقة، وربما مفرطة وما يريد تبيانه بشكل أساسي هو أن المقدس منتج للجماعة منذ أن تفكر بنفسها ككل.

5.3.تقسيم العمل:

يذهب إميل دوركايم من خلال أول دراساته السوسيولوجية عن التضامن الاجتماعي، والمعنون بتقسيم العمل الاجتماعي، والذي عالج فيه الظواهر الاجتماعية بوجه عام، المصاحبة لتقسيم العمل الذي

---

[1] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (228)

[2] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه: **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية**، ترجمة إياس حسن، ط1، دار الفرد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 2010م، ص (57)

[3] المرجع نفسه، ص (58)

جاء اثر التحول الذي عرفه المجتمع الصناعي.

"ويرى دوركايم أن التماسك العضوي إنما هو نتاج لتقسيم العمل الأكثر تقدما، لكن تقسيم العمل في حد ذاته، ليس كما يراه علماء الاقتصاد نتيجة لعوامل اقتصادية، وليس نتيجة لرغبة الأفراد في أن يزيدوا من طاقاتهم الإنتاجية، وفي أن يحسنوا الإنتاج أو يحسنوا من أساليب حياتهم، ولكن تقسيم العمل يرجع في رأي دوركايم إلى ما اسماه بالكثافة الدينامية أو الكثافة الأخلاقية، ويعني بها تلك الحالة من التفاعل المكثف بين الناس، والناتج عن زيادة عدد الأفراد الذي تهيأ لهم فرص الاتصال ببعضهم البعض، بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل مع بعضهم".[1]

6. ماكس فيبر: (1864،1920)

ولد ماكس فيبر عام 1864م في ألمانيا وهو ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، وهو من النوع الذي لا يمكن وصفه على انه عالم اجتماع فقط، لأن اهتمامه وهمومه شملت طائفة واسعة من الموضوعات.

"كما تعددت اهتماماته بشكل كبير بين الاقتصاد والمجتمع، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وعلم اجتماع المعرفة، والسياسة والسياسة والقانون، وكانت اهتماماته علمية فلم يهتم بالموضوعات الأساسية في علم الاجتماع، ومع ذلك كانت لديه قدرة تحليلية فائقة، فدرس موضوعات قد لا تبدو لصيقة بعلم الاجتماع، لكنها أثرت في النظرية السوسيولوجية بشكل كبير".[2]

فأسهمت الدراسات والأعمال التي قدمها فيبر في نمو النظرية السوسيولوجية بشكل كبير، حيث يتخذ علم الاجتماع عنده طابعا ذاتيا، فهو يعتبر احد كبار الاتجاه السيكولوجي رفقة "باريتو".

"وسعى فيبر مثلما سعى المفكرون من معاصريه إلى فهم طبيعة التغير الاجتماعي وأسبابه، وقد تأثر بماركس رغم انه وجه له انتقادا عنيفا فيما يخص بعض مفاهيمه الرئيسية، فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ، واعتبر أن للصراع الطبقي أهمية اقل مما رآه ماركس، فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظر فيبر، غير أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، كما رأى انه يتوجب على علم الاجتماع التركيز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية، وأن البنى في المجتمع تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال، من هنا فان واجب عالم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال".[3]

هكذا نجد أن جانبا كبيرا من الآثار التي تركتها كتابات فيبر، يعكس اهتمامه بالفعل الاجتماعي عن طريق تحليل نواحي التميز والتمايز في المجتمع الغربي، بالمقارنة مع حضارات كبيرة أخرى.

---

[1] ياسمينة بغريش: **محاضرة المدخل إلى علم الاجتماع**، (مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلاب السنة الأولى LMD علوم إنسانية واجتماعية)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، السنة الجامعية (2014،2015م)، ص (36)

[2] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (286)

[3] أنطوني غدنز: **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص (70،71)

2.4. علم الاجتماع عند فيبر:

لعب المناخ الاجتماعي والعلمي والسياسي السائد في عصر فيبر دورا كبيرا في بلورة أفكاره وتحديد اتجاهاته، حيث وجد أن أفكار ماركس وكونت شائعة، كما اطلع على إسهامات "تونيز وزيمل".

"ولقد حاول فيبر أن يضيق الفجوة بين العلم الطبيعي والعلم الروحي، وهنا فرق بين طبيعة العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فإذا كانت مهمة العلوم الطبيعية هي الوصول إلى الضبط الكامل فان مهمة العلوم الاجتماعية هي التقويم، ولذلك يتعين على العلوم الاجتماعية أن تدرس القيم إلا تفاضل بينها وبين المعايير والمثاليات، التي تشتق منها موجهات ضبط السلوك الواقعي، ويتطلب الأمر أن يكون العلم الاجتماعي علما امبريقيا (واقعيا) يدرس الوقائع الملموسة".[1]

حيث أجرى فيبر دراسات مقارنة مكنته من الاعتقاد في ظهور علم الاجتماع العام، والذي ظهر جليا في كتابه الاقتصاد والمجتمع، كما قادته أيضا إلى محاولته التوفيق بين العلوم الطبيعية والعلوم الروحية، فذهب إلى إمكانية تحقيق أعلى مستوى لفهم الظواهر الاجتماعية، بشرط أن يكون هذا الفهم سببا وملائما على مستوى المعنى، ومن هنا يثير تساؤلات ثلاثة:

- ما هو الفهم السببي الملائم ؟
- ما هو الفهم الملائم ذو المعنى ؟
- كيف نربط بين الاثنين ؟

– **الفهم السببي**: "يقول فيبر في مجال تحديده لمفهوم الفهم السببي، أن تفسير الأحداث يكون سببيا بدرجة ملائمة، إذ توصلنا من خلال الملاحظة إلى تعميم يؤكد تتابع الأحداث بنفس الطريقة، وهذا ما يجب أن يستند إلى سبب إحصائي قدر الإمكان، وإذا تعذر الإحصاء يجب اللجوء إلى المقارنة".[2]

وفي دراسته التي حاول فيها إثبات العلاقة السببية بين روح الرأسمالية الحديثة وروح البروتستانتية، أشار إلى الروح على أنها نسق السلوك الإنساني، ويذكر أن البروتستانتية خاصة المذهب "الكالفيني"، لا يشجع على التملك بشكل مباشر ولكن يؤكد على ضرورة الخلاص.

– **الفهم على مستوى المعنى والفعل**: "يقول فيبر في هذا الخصوص، إن الكائنات البشرية غالبا ما تكون على وعي مباشر وإدراك ببناء الأفعال الإنسانية، ففي دراسته الجماعات الإنسانية، يمكن أن نفهم الأفعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين هم أعضاء الجماعات، أما في العلوم الطبيعية فان ذلك غير ممكن، فحركة

---

[1] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ص (277،278)

[2] المرجع نفسه، ص (279)

الذرات لا نستطيع أن نفهمها، وكل ما تفعله هو ملاحظة الانتظام القائم بينها، ويعرف الفعل ذاتيا، فكل فعل يخلو من المعنى لا يدخل في إطار الدراسات السوسيولوجية المعمقة".[1]

ومعنى ذلك أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الفعل الموجه إلى سلوك الآخرين، فأكد هنا أن الفعل الاجتماعي هو نوع من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفسه، أي انه أكد الدور الذي يلعبه المعنى في الفعل الاجتماعي.

– **العلاقة بين السبب والمعنى**: هذا بخصوص التساؤل الثالث، يمكن أن نوضح العلاقة بين السبب والمعنى من خلال محاولة فيبر الربط بينهما، حيث يستشهد في هذه الحالة بحالات نادرة فقط من السلوك الواقعي الملموس، ولكن يلجا بدلا من ذلك إلى الأفعال النموذجية أو النمطية المجردة، ومع ذلك فالتفسير السوسيولوجي عنده يجب أن يكون له معنى ذاتي، في الوقت الذي يكون فيه ممكنا أيضا من الناحية الواقعية.

ومع ذلك يدرك صعوبة توافر تفسيرات ذات معنى فيقول أن هناك مواقف لا يستطيع فيها الفاعل أن يكون على وعي كامل بكل ضروب السلوك، كما أن هناك ضروبا أخرى من السلوك يصبح الفرد فيها عاجزا تماما عن إدراك المعنى الذاتي، خاصة عندما يكون السلوك تقليديا أو خاضعا للعادات والعرف، أو يكون وجدانيا مشحونا بالانفعالات، وفي هذه الحالات يمكن تجاهل بعض عمليات السلوك الإنساني خاصة تلك التي يصعب فهمها لعدم توافر المعنى الذاتي، ومع ذلك يستبعدها من مجال علم الاجتماع، ويقول إن بالإمكان دراستها بمناهج أخرى مختلفة.

وبهذا فان علم الاجتماع في نظر فيبر ينصب اهتمامه بالدرجة الأولى على الفعل (أو الأفعال) الذي يتضمن معنى ذاتي، أو على الأقل معنى شائعا أو مفترضا.

2.5. أنماط الفعل عند ماكس فيبر:

استخدم فيبر تصنيف مكون من أربعة أنماط من الفعل، تتباين وفقا لدوافع الفاعلين هي:

"– **الفعل التقليدي**: أنا أقوم بذلك لأنني دائما أقوم به.

– **الفعل العاطفي**: أنا لا استطيع التوقف عن القيام بذلك، وكل ما أقوم به، أقوم به من أجلك.

– **الفعل الموجه قيميا**: كل ما اهتم به هو ذلك، أو لا شيء آخر مهم غيره.

– **الفعل العقلاني أو الهادف**: هذه الطريقة هي الأفضل والأكفأ لتحقيق ذلك، ولكن توجد طريقة أكثر

[1] المرجع نفسه، ص (282)

كفاءة لتحقيق هذا، بينما أنا افعل هذا لأنني محتاج لهذا".[1]

3.4. التدرج الطبقي:

"كان تصور فيبر لمفهوم الطبقة متشابها لتصور ماركس، وان لم يكن مطابقا له، حيث أن كليهما يذهب إلى أن الطبقة تشير إلى مجموعة من الأشخاص يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي من الملكية، لكن فيبر يستخدم صياغة أخرى، فيقول يشتركون في موقف واحد بالنظر إلى فرص السوق، ومن هنا فان الموقف الاقتصادي بالنسبة لفيبر لا يعني فقط الموقف من الملكية والتحكم في وسائل الإنتاج، كما يذهب إليه ماركس، بل ينطوي على كل الخدمات التي يستطيع المرء أن يؤديها، كالمهارات النادرة المتمثلة في الإمكانات والقدرات الإدارية والفنية، باعتبارها تحقق عائدا ضخما في السوق".[2]

4.4. المكانة الاجتماعية:

"عرف فيبر المكانة الاجتماعية بوصفها الشرف الذي يخلفه المجتمع او الجماعة الاجتماعية، وهناك أسباب تستعصي على الحصر لمثل هذا الشرف منها: الخلفية العائلية الملكية او الارستقراطية، والأصل العرقي، والمهنة والملكية والتعليم وغيرها، أما جماعة المكانة فهم جماعة من الأشخاص الذين حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية على أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعة الأكثر اتساعا التي ينتمون إليها".[3]

5.4. المكانة والطبقة:

"ترتبط المكانة بالطبقة عند فيبر ارتباطا حيويا، فالوضع الطبقي أو وضع المرء في موقف السوق هو المحدد الأول، كما يمكن أن يستهلكه هذا الشخص، أن شخصا ما قد يختار اختيار غير حكيم، ومن ثم يدمر أي فرصة لقبوله في جماعة المكانة، لكنه على المدى البعيد تتجه المكانة إلى التطابق مع الطبقة، بل أكثر من ذلك فان الاستغلال الصحيح لرموز المكانة والفرص التي تتيحها للتفاعل في جماعات المكانة، يمكن أن تكون ذات فائدة عظمى في صيانة الوضع الاقتصادي (الطبقي) وتحسينها".[4]

6.4.النموذج المثالي:

ارتبط مصطلح النموذج المثالي بماكس فيبر، بالرغم من استخدامه من قبل في الدراسات العلمية، حيث يعتبره فيبر أداة منهجية تساعد الباحث في دراسته للفعل الاجتماعي.

---

[1] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخواجة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2010م، ص (129)

[2] محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص (216)

[3] المرجع نفسه، ص (217)

[4] المرجع نفسه، ص (218)

"ويقول فيبر أن النموذج المثالي هو بناء تشييد عقلي، يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها في الواقع، والنموذج الذي يتشكل على هذا النحو يطلق عليه "مثالي" لأنه يتحقق كفكرة.

كذلك يقول انه من المستحيل أن نجد في الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماما على النموذج المثالي الذي تم تشييده بطريقة عقلية خالصة، والنموذج المثالي يختلف عن المتوسط الإحصائي أو الحسابي كما انه ليس فرضا".[1]

7. كارل ماركس: (1818م،1883م)

ولد ماركس في ألمانيا عام 1818م لأسرة يهودية في منطقة الرين، اهتم منذ صغره بالشعر والفلسفة، وكان قد انتقل وزوجته إلى المسيحية، حاز على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة جينا، وعين بالجامعة بألمانيا، لكنه اخرج منها بسبب آراءه وأفكاره الهيجلية، ثم تم طرده من ألمانيا، وبعدها من عدة أقطار من العالم بسبب أفكاره ونشاطاته الثورية، حيث انتقل من ألمانيا إلى فرنسا ثم إلى بروكسل ثم إلى انجلترا أي أن استقر فيها.

وكانت كتاباته تنصب بشكل واسع عن الفلسفة والاقتصاد والسياسة والتاريخ، ولم يفكر بنفسه كعالم اجتماع، لكن علمه كان غنيا بالقضايا الاجتماعية، حتى وصف بأنه واحد من أكثر المفكرين بعلم الاجتماع الأساسيين، فكان تأثيره كبيرا، كما أن الحركات الشيوعية والاشتراكية المعاصرة مدينة له بمبادئها، فذكر ماركس انه ليس من واجب علماء الاجتماع أن يصفوا العالم ولكن المهم تغييره.

أكد ماركس على الصراع الاجتماعي والثورة المحتومة، واعتقد أن مفتاح التاريخ هو الصراع الطبقي، ذلك الصراع بين ولاؤك الذين يمتلكون وسائل إنتاج الثروة وولاؤك الذين لا يمتلكونها، والنتيجة الحتمية لذلك هو عزل الحاكمين المستغلين وتأسيس مجتمع بلا طبقات.

ويمكن أن نوجز أهم أفكار كارل ماركس والقضايا التي تناولها كالآتي:

2.5. الرأسمالية وصراع الطبقات:

عند دراسة ماركس للتاريخ خاصة في المرحلة الحديثة، ارتبطت أهم التغيرات في نظره في هذه المرحلة بتطور الرأسمالية، فهو يرى أن الرأسمالية نظام يتميز بإنتاج السلع والخدمات وسعيها لتشكيلة واسعة من المستهلكين، وفي هذا الخصوص حدد ماركس نوعين أساسيين يميزان نظم الإنتاج الرأسمالي هما:

– **رأس المال:** وهو الأصول، أي الموجودات الاقتصادية بما فيها المال والمعدات والمصانع، والتي يجري استثمارها لإنتاج أصول جديدة في المستقبل.

[1] عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص (284)

– **العمل باجر**: يشير ماركس هنا إلى قطاع العمال الذين لا يملكون وسائل العيش بل ينبغي أن يطلبوا الاستخدام من أرباب رأس المال، وتسمى هذه الطبقة من العمال بطبقة البلوريتاريا، حيث أن العنصر الأول، أي تراكم رأس المال، يسير جنبا إلى جنب مع العنصر الثاني (العمل باجر).

"والرأسمالية بالنسبة لماركس تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا تتميز العلاقات فيه بالصراع، وبما أن كلتا الطبقتين تحتاجان لبعضهما، فالرأسماليون يحتاجون قوة العمل (العمال)، والعمال يحتاجون إلى أجور، فان هذه المعادلة تعاني خللا فادحا، لان العلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالاستغلال الذي يفرض على العمال من قبل أرباب العمل، حيث يعتقد ماركس أن صراع الطبقتين حول الموارد الاقتصادية سيزداد حدة بمرور الوقت".[1]

2.6. التغير الاجتماعي والمفهوم المادي للتاريخ:

"ترتكز وجهات النظر التي طرحها ماركس إلى ما كان يسميه المفهوم المادي للتاريخ (المادية التاريخية)، إن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظره لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم، بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية، والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها محرك التاريخ، وبعبارة ماركس فإن "التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات".[2]

ورغم أن ماركس ركز أكثر اهتمامه على الرأسمالية والمجتمع الحديث، إلا انه استقصى وتتبع أطوار نمو المجتمعات على مر التاريخ، فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر بصورة تدريجية أحيانا، وعن طريق الثورة أحيانا أخرى، نتيجة للتناقضات الموجودة في اقتصاداتها.

3.5. النظام الرأسمالي للإنتاج:

كان انتقال وتطور نظام الإنتاج من النظام القديم إلى النظام الإقطاعي، بعدها إلى النظام الرأسمالي في العصر الحديث والذي اتخذ فيه الإنتاج شكل طبقي جديد، يعتمد على قوة العمل لطبقة من العمال يسميها كارل ماركس بطبقة البلوريتاريا.

"حيث أن في مرحلة نمو الرأسمالية تم تغير خاصية الملكية التي يقوم فيها أصحاب رؤوس الأموال باستثمار ثرواتهم، وفي المرحلة الأولى للرأسمالية اتخذت الملكية الإنتاجية شكل امتلاك الأرض بشكل أساسي، وقيام طبقة البلوريتاريا العامة باكتساب أجورهم كعمال في الأرض الزراعية، وعندما بدأ ينمو الإنتاج الصناعي مؤخرا، دخل الاستثمار الرأسمالي من خلال المصانع والآلات مع قيام طبقة البلوريتاريا

[1] أنطوني غدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق، ص (69)
[2] المرجع نفسه، ص (69)

باكتساب أجورهم من خلال العمل في الصناعة اليدوية، وفي الأخير اتخذت الرأسمالية شكل الصناعة العاصرة، في أيامنا هذه بدلا من امتلاك الإنتاج الصناعي والتحكم فيه، أخذت الملكية الإنتاجية شكل الاستثمار الرأسمالي من خلال البورصات والأسهم المختلفة (مع ملاحظة انه مازال موجود حتى وقتنا هذا أصحاب رؤوس الأموال الزراعية خاصة الصغيرة منها)".[1]

وبالرغم من هذه التغيرات في طبيعة الملكية الإنتاجية في المجتمع الرأسمالي، فان الخاصية الأساسية للعلاقات الطبقية بين الملاك وغير الملاك بالنسبة لماركس قد بقيت كما كانت في الماضي، من خلال أنظمة ونماذج الإنتاج القائمة على الطبقات.

4.5. البناء الفوقي والبناء التحتي:

"في هذا الخصوص أسمى ماركس الطريقة التي يقوم بها المجتمع لتنظيم الإنتاج باسم "قاعدة المجتمع" أو البناء التحتي، حيث يصبح النشاط الاقتصادي قاعدة كل شيء آخر في هذا المجتمع، أما بالنسبة لباقي التنظيم الاجتماعي أو النشاط غير الاقتصادي الموجود في المجتمع وأفكاره ومعتقداته ونظرياته المختلفة، فقد أطلق عليها ماركس "البناء الفوقي".[2]

كما أصبح اليوم استخدام هذه المصطلحات ذات أهمية كبيرة، فهي الطريقة التي تبين بها نشأة البناء الفوقي للمجتمع وفقا لقاعدته الاقتصادية، حيث يتم بناء مجموعة من الأنشطة معتمدة على قاعدتها الاقتصادية أو مجموعة أخرى من النشاط، أو بمعنى آخر كيف تنشأ النظم الأخرى مثلا، خاصة النظم الاجتماعية انطلاقا من قاعدتها الاقتصادية، وأيضا كيف توثر القاعدة الاقتصادية على نشأة الأسرة، أي أن نمط وفكر وبناء الأسرة يتغير وينشا وفقا للقاعدة الاقتصادية، كذلك هو الحال للنظام التعليمي والإيديولوجيات أو النظم الفكرية، وغيرها من النظم غير الاقتصادية.

5.5. التدرج الطبقي:

"إن الأفراد الذين يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي، أو يلعبون نفس الدور في عملية الإنتاج الصناعي، يشكلون طبقة موضوعية في رأي ماركس، بغض النظر عن عدم وعيهم بذلك في مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي، وبهذا فإن ماركس لا يتحدث عن تدرج اجتماعي بقدر ما هو يتحدث عن تركيب طبقي للمجتمع الطبقي".[3]

---

[1] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، مرجع سابق، ص (101)

[2] المرجع نفسه، ص (102)

[3] محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص (210،211)

وعندما كان على كل مجتمع أن ينظم طرقا ينتج من خلالها الاحتياجات الضرورية لأفراده، فانه بذلك يطور نظاما للإنتاج، وهذا النظام الإنتاجي هو الذي يخلق الفروق الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تشكل طبقات متدربة في المجتمع، وبهذا يكون التركيب الطبقي الذي يعكس التفاوت بين الناس لا يشكل ظاهرة طبيعية وعامة وضرورية، بل هو ظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة لتطورات اجتماعية أدت لظهور المجتمع الطبقي في التاريخ.

6.5. القوة والمعنى في الطروحات الماركسية:[1]

سوف نوضح العلاقة بين القوة والمعنى والصراع والملكية من خلال نموذج معين:

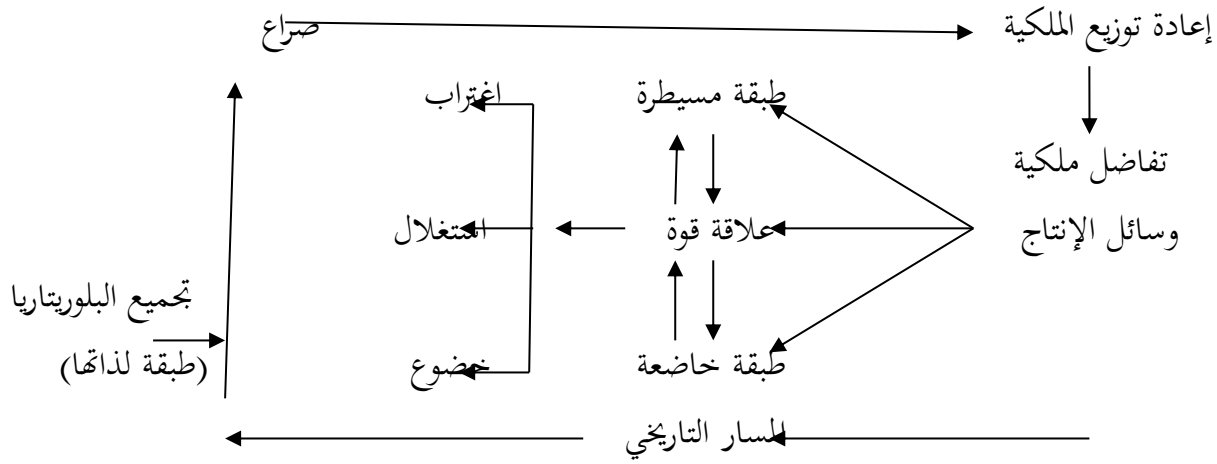

شكل يوضح العلاقة بين القوة والمعنى

يوضح هذا النموذج أن موقع الجماعات في ملكية وسائل الإنتاج، يحدد موقعها من البناء الطبقي القائم، فالطبقة المالكة هي المسيطرة والطبقة التي لا تملك هي الخاضعة، وأن علاقة القوة الناتجة عن تفاضل ملكية وسائل الإنتاج، تؤدي إلى استغلال الطبقة المسيطرة للطبقة الخاضعة، وتتشكل ثقافة الاستغلال التي تتضمن اغتراب الخاضعين وخضوعهم وحرمانهم، عبر المسار التاريخي لعلاقة القوة، تستجمع الطبقة الخاضعة قوتها وتستعيد وعيها، فتناضل من اجل حقوقها، وينشا الصراع الاجتماعي، حيث تثور الطبقة الخاضعة على الأوضاع القائمة، فيعاد توزيع الملكية لفترة زمنية معينة.

[1] محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 1008م، ص (94)

ثامنا. المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة، سواء كان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية، ويعلق عليها مجموعة من الباحثين أهمية خاصة في تحديد هوية العلم (أي علم من العلوم)، حتى أن بعضا من هؤلاء الباحثين يذهب إلى حد جعل دورها أكثر أهمية من دور المنهج العلمي، على اعتبار أن المنهج شيء مشاع بين العلوم، أما نظرية أي علم كعلم النفس أو علم الاجتماع مثلا فهي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره، بل ومساره.

1. مفهوم النظرية:

تعددت التعريفات التي تحدد مفهوم النظرية بشكل كبير بين الفلاسفة والمفكرين، فهناك من عرفها على أنها "مجموعة القضايا التقريرية المنطقية والمجردة والمقبولة، التي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر" وهناك من عرفها على أنها "مجموعة مفاهيم مترابطة بشكل متناسق مكونة قضايا نظرية، تهتم بشرح قوانين ظاهرة اجتماعية معينة تمت ملاحظتها بشكل منظم".

"وهناك أيضا من ذهب إلى تعريفها على أنها "نسق فكري استنباطي متسق، حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة يحتوي –أي النسق– إطارا تصوريا ومفهومات وقضايا نظرية، توضح العلاقات بين الوقائع، وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد امبريقي، بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته، وذات توجيه تنبئي يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة".[1]

هذا بالإضافة إلى تعريفات كثيرة أخرى لمفهوم النظرية لا يسعنا أن نذكرها كلها، لنتطرق إلى عناصر أخرى.

2. شروط النظرية العلمية:

"– ضرورة أن تكون مكونات النظرية واضحة ودقيقة، محددة الألفاظ والمعاني والمضامين.

– أن يعبر عما تشمل عليه النظرية بإيجاز تعبيرا يوضح هذه المشتملات، وبين غرض النظرية عموما، وأهداف كل مكون من مكوناتها تخصيصا.

– أن تكون النظرية شاملة قدر الإمكان للجوانب التي تنطوي عليها النظرية.

– أن تكون النظرية متفردة في موضوعها ومشروعها التفسيري.

– أن يكون لنظرية أرضية واقعية، بمعنى أن تعتمد في صياغتها على ملاحظات ودراسات واقعية من ناحية، وأن تكون قابلة للاختبار العلمي الذي يثيرها ويكسبها مشروعيها العلمية من ناحية أخرى".[2]

[1] عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 1998م، ص (10)

[2] المرجع نفسه، ص (11)

هذا بالإضافة إلى شرط التنبؤ الذي يعتبر شرطا أساسيا، فالنظريات التي تقف عند مجرد الوصف تفيد ولكنها تعد ناقصة، والنظريات التي تقف عند مجرد التفسير تفيد أيضا، لكنها تعد ناقصة أيضا، ذلك لان قدرتها على التنبؤ تزيد من قوتها، وتجعلها قادرة على مساعدة العلم كي يقوم بدوره المجتمعي.

3. وظائف النظرية العلمية:

تعددت وظائف النظرية بشكل كبير، لكن سوف نركز على بعض الوظائف التي تم تكرارها أكثر من غيرها بين الكتاب والباحثين المعنيين بهذا الشأن، والتي يمكن إيجازها في الوظائف الآتية:

"– تساعد النظرية لأي علم على تحديد هويته وموضوعاته الأساسية، الأمر الذي يسهم في إبراز دوره المعرفي التراكمي.

– نظرا لتشعب الظواهر الطبيعية والإنسانية وتعقدها، فالنظرية العلمية تعد نقطة البدء الأولى والهامة، حيث تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليه أن يدرسها، وباختصار أنها تنطوي على توجيهات تمد الباحث بالسياق العلمي الذي سيجرى بحثه من خلاله.

– يؤكد معظم المشتغلين بالبحث العلمي عامة وفي مجال العلم الإنساني بالتخصيص على أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية العلمية والبحث وذلك لان البيانات بلا نظرية تعتبر صماء وفاقدة للمعنى، كذلك تعد النظرية بلا معطيات وبيانات عملا خاويا".[1]

وهناك العديد من التصنيفات التي خضعت لها نظريات علم الاجتماع، فهناك من يصنفها إلى نظريات كلاسيكية وحديثة وأخرى معاصرة، وهناك من يصنفها تصنيفات أخرى، لكننا نحن سوف نتطرق إلى تصنيفها حسب المداخل الكبرى التي هي المدخل الخلدوني (الإسلامي)، والمدخل الوضعي والمدخل الماركسي، حيث سنركز على أهم النظريات الكبرى التي تفرعت عن كل مدخل فقط.

4. المدخل الخلدوني (الإسلامي):

"اختلف الكثير من المفكرين والفلاسفة حول المحور الأساسي في الفكر الخلدوني وتوجهاته النظرية، حيث "أن بعضهم "كساطع الحصري" مثلا، يرى أن العصبية لدى ابن خلدون تشكل محورا رئيسيا، أو منظومة رئيسية تدور حولها جل المباحث الاجتماعية والسياسية التي وضعها في نظريته، بينما يرى آخرون "كمحمد عابد الجابري" أن المحور الرئيسي في فكر ابن خلدون ونظريته هو الدولة، غير انه يستعين بالعصبية كوسيلة لتحقيق الغاية من الدولة، أما "علي الوردي" فيعتقد من جهته أن محور النظرية هو البداوة والحضارة وما يقع بينهما من صراع، أما "ايف لاكوست" فيرى أن نظرية ابن خلدون أعمق من أن تحصر ضمن إطار ضيق كالعصبية أو الصراع بين البدو والحضر أو غيره، ويعتقد بأن النظرية تبحث في السكان

[1] المرجع نفسه، ص ص (12،13)

كافة، إذ تعالج نشاطاتهم الإنتاجية والاستهلاكية والروحية، سواء كانوا بدو أم حضر، ويقول أن ابن خلدون يحصر ذلك كله في عبارة العمران، وقد اتفقت معه أيضا "سفيتلانا باستييفا".[1]

ومع هذا فانه توجد دراسات لا تعد ولا تحصى من الأعمال الفلسفية والاجتماعية والتاريخية، سواء تعنى بتفسير نظرية العصبية، أو نظريته حول الدولة أو نظريته حول البدو والحضر، لكن في كل هذا سوف نتطرق نحن إلى أهم التوجهات النظرية التي جاء بها ابن خلدون.

1.4. المجتمع والظاهرة الاجتماعية:

"أوضح ابن خلدون أن الظواهر الاجتماعية تظهر للضرورة الطبيعية، وليست مهيمنة كالظواهر الطبيعية، وأن الظواهر الاجتماعية لا تتأثر بالظواهر الطبيعية فحسب، بل تتأثر كذلك بظواهر اجتماعية من بيئتها، حيث أرجع ابن خلدون نشأة الحياة الاجتماعية إلى ثلاث عوامل:

– **ضرورة اقتصادية:** لان الفرد لا يستطيع أن يحصل على حاجاته إلا بالإنتاج.

– **ضرورة دفاعية:** لان الصراع الدائم بين البشر والحيوانات أدى إلى الاجتماع والتعاون.

– **ضرورة اجتماعية:** فالإنسان مزود بشعور فطري تلقائي يدفعه إلى الاستئناس بأخيه الإنسان، وميل الإنسان ورغبته الملحة في تحقيق فكرة الجمعية.

حيث أنه أينما نشأ المجتمع على هذه الصورة يكون مسرحا لنوعين من الظواهر:

– **الظواهر الطبيعية:** فالمجتمع لا يخلقها ولا ينشئها، ولكنه يجدها مستقلة عنه بطبيعتها، فتؤثر فيه ويؤثر فيها، ويخضع لنتائجها ويكيف نفسه تبعا لمؤثراتها.

– **الظواهر الاجتماعية:** والمجتمع بصدد هذه الظواهر يوجدها وينشئها، حيث يرى ابن خلدون أن هذه الظواهر لا توجد منفصلة بل تكون متماسكة الأجزاء، وهي على أنواع منها الظواهر السياسية والاقتصادية والأخلاقية والدينية".[2]

2.4. العمران عند ابن خلدون:

ذهب ابن خلدون إلى دراسة العمران البشري بصفة عامة، حيث شرح الكيفية التي حدث بها الاجتماع الإنساني بحكم الطبع والضرورة، حيث يتحتم على البشر أن يتعاونوا ويتكاتفوا في جانبين هامين، أو لهما ضمان العيش وثانيهما ضمان الأمن.

"والعمران عنده له وجهان، الوجه الأول هو العمران البدوي والثاني العمران الحضري، إذ اتضح له أن هذين الصنفين وجدا بالضرورة طبقا لأنماط الحياة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك الخاصة بهما، فالبدو كما

[1] بوزيان الدراجي: **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية**، مرجع سابق، ص ص (17،16)

[2] ياسمينة بغريش: **محاضرة المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص (49)

يرى هم سكان القفار والصحاري، وأصل الأرياف والجبال. أما الحضر فهم سكان المدن والأمصار، ويصنف البدو إلى ثلاثة أصناف:

– **الصنف الأول:** ينتحل أعضاؤه الفلاحة المستقرة دون بحاجة إلى الرحلة وهم: أهل الأرياف أو أهل المدر.

– **الصنف الثاني:** يعتمد أصحابه أساسا على الرحلة المحدودة وتربية الشياه والبقر، وهم أصل السهوب، ويسميهم الشاوية.

– **الصنف الثالث:** فهم المتوغلون في القفار والمنتقلون عبر المغارات البعيدة، وهم المتوحشون من الأعراب وزناته كما يسميهم".[1]

3.4. نشأة الدولة:

لم يرى ابن خلدون في العصبية غاية في حد ذاتها، لأن شغله الشاغل كان محاولته بناء نظرية يصل من خلالها إلى تفسير العلة التي تكمن وراء نشأة الدول، فتوصل إلى ظاهرة القوة والغلبة التي كانت بمثابة الفيصل القاطع، والعامل الحاسم في حياة المغرب الإسلامي، وذلك عندما لاحظ أن لا سلطان في تلك الديار إلا للقوي المتغلب.

"حيث ينطلق ابن خلدون من كون الإنسان مدني بطبعه، فيتفق في ذلك مع كل من أرسطو وأبو نصر الفرابي، ليصل بالمجتمع إلى المرحلة التي تظهر فيها الحاجة إلى قيام الوازع الذي يصد الظالمين ويحمي المظلومين، وعليه فلابد من قيام الوازع الذي يصد الظالمين ومنع صوت أي عدوان.

وبقيام الوازع أو الضابط والمحافظ على تحقيق السير الحسن في المجتمع، ينشأ أول شكل من أشكال السلطة، وهذه السلطة تتدرج من صورتها البدائية البسيطة إلى صورة أخرى متطورة".[2]

4.4. نظرية القوة والغلبة:

"يعتبر ابن خلدون أن مبدأي (العصبية والقوة والغلبة) لا يمكن الفصل بينهما، فهما وجهان لدينار واحد، فهو يرى أن مبدأ الغلبة أمر لازم وضروري، حيث يستعمل عبارة "إن الرياسة لا تكون إلا بالغلب" وهذا أسلوب قاطع لا استثناء فيه، أما بخصوص العصبية فهي لا تحمل معاني الجزم، وعبر عنها ب "والغلب إنما يكون بالعصبية"، "فلابد من الرياسة... أن تكون من عصبية غالبة"، "وأن المغالبة... إنما تكون بالعصبية"".[3]

---

[1] بوزيان الدراجي: **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية**، مرجع سابق، ص ص (129،130)

[2] المرجع نفسه، ص (29)

[3] المرجع نفسه، ص (33،34)

وبهذا نجد أن مبدأ الغلبة يحتل مكانة أولى في نظرية ابن خلدون، فإذا تحققت يصبح آمر قيام الدولة ممكنا.

هذا بالإضافة إلى آراء وأفكار كثيرة لابن خلدون تحدد بناءه النظري، والتي لا يسعنا ذكرها كلها في هذا الصدد، حيث نكتفي بما ذكر ورأيناه مهم في تبيان المدخل النظري لابن خلدون.

5. المدخل الوضعي:

يعتبر المدخل الوضعي من المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع، والذي تتفرع عنه اتجاهات ونظريات كثيرة، تشرك فيما بينها في الركائز الأساسية التي ترتكز عليها الفلسفة الوضعية أو المدخل الوضعي.

"كأن ترى الوضعية أن أي شكل من أشكال الواقع هو مكون من الظواهر في علاقتها بين أجزائها ببعضها البعض، علما أن العالم يتكون من أشياء مسببة لأشياء أخرى، وأن وجود ظاهرة معينة يكون بسبب ظاهرة أخرى، كما قد يكون سببا أيضا لظاهرة ثالثة، وعليه فان الأشياء لا متناهية، كما يعد العالم كيان فاعل وشعورنا بخصوصه لا يتغير، سواء أحببنا أو لم نحبه، فالماء سوف يتجمد عند درجة معينة سواء أردنا أو لم نرد، كذلك أوراق الشجر سوف تسقط أردنا أو لم نرد، وهو نفس الحال بالنسبة للاتجاهات والقيم البشرية عن الواقع عندما تترابط لتأصل".[1]

وعليه في هذا الخصوص سوف نتطرق إلى بعض النظريات التي نراها مهمة لهذا المدخل.

1.5. النظرية البنيوية:

تعد النظرية البنيوية من أهم النظريات الاجتماعية المعروفة، مهمة في عدة مجالات كعلم الاجتماع والبيولوجيا والفلسفة وعلم النفس وغيرها، حيث تأسست هذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر واستمرت بالنمو والتطور في منتصف القرن العشرين، والتي تجلت في أعمال العديد من المفكرين الاجتماعيين كأوقست كونت، وكولدن ويزر، وكلود ليفي ستراوس، ومارسيل ماووس وغيرهم.

"وكما تستخدم النظرية البنيوية في علم البيولوجيا بحكم أن الكائن الحي عبارة عن بناء يتكون من مجموعة أجهزة، كالجهاز الهضمي والجهاز العضلي والجهاز العصبي وكل منهم يتكون من خلايا، كذلك بالنسبة للمجتمع له بناءه الخاص الذي يتكون من مجموعة المؤسسات والأنظمة الاجتماعية الفرعية، والنظام الفرعي الواحد يتحلل إلى الأدوار البنيوية، والدور يتحلل إلى الواجبات والحقوق الاجتماعية".[2]

---

[1] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، مرجع سابق، ص ص (212،213)

[2] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة (دراسة تحليلية في النظريات المعاصرة)**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط2، عمان، الأردن، سنة 2015م، ص (31)

"والجدير بالذكر أن هؤلاء المنظرين الاجتماعيين لا يعالجون أجزاء البناء الاجتماعي وعلاقتها بالبنى الأخرى فحسب، بل يدرسون أيضا تحليل البناء والنسق الواحد إلى عناصره الأولية، ويتناولون الترابط بين أجزاء وأركان النسق مع اشتقاق قوانين تتعلق بطبيعة تغير الأنساق من شكل إلى شكل آخر".[1]

حيث تجلى ذلك في أعمال كل من اوقست كونت من خلال كتابه "الفلسفة الوضعية"، وكذا أعمال **كولدن ويزر** من خلال مؤلفه "الطوطمية" أو الوثنية، بالإضافة إلى أعمال **كلاود ليفي ستراوس** من خلال كتاب "البنى الأولية للقرابة" وغيرها.

"كما يعتبر **راد كليف براون** من الرواد الذين اهتموا بتوضيح طبيعة بنية وتركيب المجتمع من خلال مقارنته بالبناء العضوي للكائن الحي، خاصة حينما شرع في إقامة دراسته الانثروبولوجية المتعلقة بالمجتمعات البدائية، وذلك من خلال إقامة التشبيه أو المماثلة بين البناء الذي هو عليه الكائن الحي بالبناء الاجتماعي".[2]

ويمكن الإشارة إلى أهم المبادئ الأساسية العامة التي ترتكز عليها النظرية البنيوية.

"- لكل مجتمع إنساني بناء اجتماعي متكامل.

- البناء الاجتماعي يتكون من نظم اجتماعية فرعية، أو مؤسسات اجتماعية ذات أغراض محددة كالمؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها.

- تكون هذه النظم الاجتماعية الفرعية مترابطة ومتساندة مع بعضها البعض.

- إذا حدث تغيير في هذه النظم أو المؤسسات فانه يؤثر على بقية النظم.

- البناء الاجتماعي يمكن تحليله إلى عناصره الأولية، وعناصر البناء الاجتماعي هي المؤسسات الاجتماعية والأدوار البنيوية والحقوق الاجتماعية.

- للبناء الاجتماعي نسقين النسق العمودي والنسق الأفقي، فهدف النسق العمودي هو السيطرة والضبط، أما الأفقي هدفه تحديد مكان وموقع المسؤولية ومراعاة الاختصاص وتقييم العمل.

- تعتمد النظرية البنيوية على نظام قيمي يحدد الواجبات والأدوار وحقوقها.

- تحدد النظرية العلاقة بين الدور الاجتماعي والشخصية وبين الدور الاجتماعي والبناء الاجتماعي.

- تحدد النظرية عوامل الثبات وقوى وعوامل التغيير الاجتماعي".[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص (32،33)

[2] شحاتة صيام: **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، سنة 2009م، ص (53)

[3] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة (دراسة تحليلية في النظريات المعاصرة)**، مرجع سابق، ص ص (37،38)

2.5. النظرية الوظيفية:

"يذهب رواد النظرية الوظيفية إلى أن الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في بقائه يمكن فهمها من خلال وظيفة النسق الاجتماعي، وإن جميع أجزاء النسق الاجتماعي وعناصره، هي إما وظيفية أو ليست وظيفية، لكن الغالبية العظمي من هده العناصر هي وظيفية، بوصفها تلعب أدوارا ايجابية من اجل صيانة النسق، والمحافظة على توازنه، أما العناصر اللاوظيفية فهي تتمثل في ادوار غير نافعة، أو تتمثل في نتائج سلبية وضارة، فالقلب الإنساني مثلا يؤدي وظيفة ايجابية بالنسبة للجسم ولكافة الأعضاء الأخرى، لكن وجود قصور في القلب هو مسالة لا وظيفية، فالقلب المريض لا يسهم في بقاء الكائن الحي بل هو يهدد وظائف الأعضاء الأخرى، ويهدد حياة الكائن ذاتها".[1]

كما يحاول أصحاب الاتجاه الوظيفي أن يطبقوا هذا الفهم على المجتمع أو على النسق الاجتماعي، حيث يفهمون الجريمة مثلا على أنها خلل وظيفي خطير في المجتمع ومدمر، وقد يؤدي إلى تحطيم النسق كله حسب حالتها وشدة انتشارها، وفي الوقت ذاته تؤدي وظائف ايجابية تتمثل في تدعيم وتقوية النظام الأخلاقي والضمير الجمعي، كما ذهب إلى ذلك إميل دوركايم، حيث تضطرنا الجريمة في حال وقوعها إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي يتم انتهاكها، وتضطرنا في أحيان أخرى إلى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري.

ويمكن تحديد أهم المبادئ العامة للوظيفية كما ظهرت في أعمال دوركايم كالأتي:

"– رؤية المجتمع على انه نسق أو وحدة كلية، تتألف من مجموعة من الوحدات المرتبطة ببعضها البعض.

– يسعى المجتمع بشكل عام باعتباره نسقا إلى إيجاد حالة من التوازن العام.

– ثمة وجود واقعي وتصوري للمجتمع، وأن ثمة اتفاق عام على القيم والمعايير بين أجزائه.

– أن الاتفاق على القيم والمعايير بين أفراد المجتمع يمثل الهدف النهائي للنظام.

– أن تحليل البناء الاجتماعي وما يحتويه من نظم وجماعات وفئات اجتماعية، ينبغي أن يتم في إطار تحقيق استمرارية المجتمع".[2]

3.5. النظرية البنيوية الوظيفية:

ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في أعقاب ظهور كل من البنيوية الاجتماعية، على أيدي كل من "كلاود ليفي ستراوس" و "كولدن ويزر" عندما نشر العالمان كتابي "أبنية القرابة" و "الطوطمية" على التوالي، وكذا الوظيفية على يد كل من "ماكس فيبر" و "إميل دوركايم" و "وليم كراهم سمنر" في مؤلفاتهم

[1] محمد عودة: **أسس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص (93،94)

[2] شحاتة صيام: **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص ص (49،50)

المشهورة "الدين والاقتصاد"، "تقسيم العمل في المجتمع" و "طرق الشعوب"، علما بان ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والإخفاق الذي منيت به كل من البنيوية والوظيفية، لكون كل منها أحادية الجانب.

وبهذا فالنظرية البنيوية الوظيفية تنظر إلى الظاهرة الاجتماعية على أنها وليدة الأجزاء أو الكيانات البنيوية، التي تظهر في وسطها، وإن لظهورها وظيفة اجتماعية، لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بوظائف الظواهر الأخرى المشتقة من الأجزاء الأخرى للبناء الاجتماعي، حيث ظهرت بفضل العالم البريطاني "هربرت سبسر" من خلال المماثلته العضوية بين الكائن البيولوجي والكائن الاجتماعي (النظرية العضوية)، ثم طورت في أمريكا على يد "تالكوت بارسوتر" من خلال نظريته حول الأنساق الاجتماعية، "وروبرت ميرتن" و "رايت ملز" وغيرهم.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي ترتكز عليها النظرية البنيوية كالآتي:

"- يتكون المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة من أجزاء ووحدات مختلفة، إلا أنها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة.

- المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا إلى أجزاء وعناصر أولية.

- أن الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية هي أجزاء متكاملة، وأي تغيير يطرأ على احد الأجزاء، لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى.

- أن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء.

- الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة أو المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين، وقد تكون حاجات أساسية أو حاجات اجتماعية أو حاجات روحية.

- الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة، بناءة أو هدامة.

- وجود نظام قيمي أو معياري يسير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة في مجاله، فالنظام القيمي هو الذي يقسم العمل على الأفراد، ويحدد واجبات وحقوق كل فرد".[1]

4.5. نظرية الفعل الاجتماعي:

"يذهب فيبر لاعتبار العالم كما هو ناجم عن الفعل الاجتماعي، حيث يقوم الأفراد بالعديد من الأشياء بسبب أنهم يقررون القيام بها، كذلك بهدف تحقيق أهدافهم، وباختيار أهدافهم ومراعاة الظروف المحيطة التي يجدون أنفسهم فيها، فإنهم يقومون بالاختيار ليتصرفوا بالطريقة التي يتصرفون بها".[2]

ويعد البناء الاجتماعي نتيجة للفعل الاجتماعي، وأساليب المعيشة التي تعتبر نتاج الاختيار الدافعي، حيث أن وجود الفعل الاجتماعي يخلق ظروف اجتماعية معوقة للقوى البنائية، خاصة الفعل

[1] المرجع نفسه، ص ص (37،38)

[2] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، مرجع سابق، ص (127)

الذي ليس له معنى عقلي في الأصل، كما أن فهم الفعل الاجتماعي الذي ينتج الواقع يتضمن شرح وتوضيح لماذا يقوم الأفراد بالاختيارات التي يقومون بها.

6. المدخل الماركسي:

يعتبر المدخل الماركسي نسبة لكارل ماركس أو النظرية الماركسية، أن الوضع الخاص بتحقيق الفرد وانجازه لذاته وحريته، مرتبط بشكل لا ينفصل عن وضع التقدم في المنظمة الاجتماعية، وكذا بنية المجتمع، كما انه مرتبط أيضا بالنشاط الإنتاجي والاقتصادي الخاص بالمجتمع.

1.6. النظرية الماركسية:

تعتبر النظرية الماركسية أن أشهر نشاط يقوم به الإنسان هو النشاط الاقتصادي، أو عملية إنتاج السلع المختلفة، حيث أوضح ماركس أن الجنس البشري يجب أن يأكل ويشرب ويحصل على المأوى قبل أن يمارس السياسة والعلم والفن والدين.

"ويرى ماركس أن الطريقة التي يقوم بها المجتمع في تنظيم إنتاجه هي المفتاح لفهم البنية الاجتماعية ككل، فالإنتاج هو وسيلة العيش والحصول على القوت ولذلك فهو الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في نشأة مؤسسات الدولة، والمفاهيم والمعتقدات كما يرى ماركس أن البناءات الاجتماعية لا توجد أو تنشا بشكل عشوائي، فقد أوضح انه يوجد شكل أو نموذج محدد يتم به تنظيم الإنتاج بشكل عام وفي أوقات مختلفة من التاريخ وتسمى هذه النظرية المرتبطة بالتاريخ والمجتمع بالمادية التاريخية".[1]

حيث يمكن اعتبار المادية التاريخية جزءا لا ينفصل عن الفلسفة الماركسية، بالإضافة إلى المادية الجدلية (الديالكتيكية)، وبمعنى آخر أن الفلسفة الماركسية تتكون من شقين الأول هو المادية التاريخية والثاني هو المادية الجدلية، حيث يعتبر موضوع المادية التاريخية موضوع المجتمع برمته، باعتباره شكل اجتماعي خاص لحركة المادة.

"وتستند النظرية الماركسية على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، إذ يقول ماركس في كتابه "رأس المال" بان تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الاجتماعي، وهذا الصراع هو صراع بين طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين، هما الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة، أو الطبقة القاهرة والطبقة المقهورة، أو الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية".[2]

– المادية التاريخية: "تسعى المادية التاريخية إلى معرفة القوانين العامة التي تحكم الظواهر (سياسية، اقتصادية، ثقافية، أسرية...) في ضوء تطورها التاريخي من جانب، والكشف عن العلاقات الجوهرية بين

[1] لمرجع نفسه، ص (96)

[2] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، مرجع سابق، ص (130)

هذه الظواهر في ضوء البناء الاجتماعي القائم من جانب آخر، كما أنها في ضوء اهتمامها بالقوانين العامة للتاريخ، فإنها تركز على العلاقات الوثيقة بين مكونات أي بناء اجتماعي وخلال فترة تاريخية محددة".[1]

ولما كان موضوع المادية التاريخية دراسة وتفسير الحياة الاجتماعية عبر التاريخ، فان الوقوف على أهم الموضوعات التي تركز عليها، مثل مراحل التطور التاريخي للواقع الاجتماعي والوعي، أسلوب الإنتاج، والبنية التحتية والفوقية والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية وفائض القمة والاغتراب، تعد نتيجة لتحليل الحياة الاجتماعية، وجزء أساسي من النظرة العلمية للواقع الاجتماعي.

– **التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية:** "تعتبر لفظ التشكيلة من أهم الصفات المادية التاريخية الذي قدمته الماركسية، وبهذا نجد أن تاريخ البشرية ما هو إلا تعاقب المجمعات الإنسانية، فكل مجتمع يعقب الآخر، وتلك سمة أساسية في تطور المجتمعات البشرية، فالتشكيلة الاجتماعية هي مجتمع تاريخي معين، أي أنها المجتمع في مرحلة معينة من تطوره التاريخي، وباعتبار أي مجتمع يحتوي مجموعة من الظواهر الاجتماعية المتبادلة التأثير، فأية تشكيلة اجتماعية اقتصادية لا تغدوا كونها مجموعة من الظواهر التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقا لأسلوب الإنتاج".[2]

– **أسلوب الإنتاج:** "ترى الماركسية أن كل تشكيلة اقتصادية يمكن وصفها وفقا للشكل المادي الذي عليه أسلوب الإنتاج، فأي مجتمع لكي يستمر أفراده على قيد الحياة، لابد من إنتاج حاجاتهم ومتطلباتهم المادية (المأكل، الملبس، المسكن...) أو بمعنى آخر، أن أسلوب الإنتاج يتحدد وفقا للشكل الذي عن طريقه يتم إنتاج نمط معيشي معين، ويتكون مفهوم أسلوب الإنتاج عن مفهومين أساسيين هما: قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج".[3]

هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى أو مبادئ تعالجها الماركسية بطريقها، كالوجود والوعي الاجتماعي، والطبقات الاجتماعية، والبنية الفوقية والتحتية والصراع بين الطبقات، وفائض القيمة والاغتراب وغيرها..

2.6. الماركسية المحدثة:[4]

هي تلك النظرية والآراء التي ظهرت بعد الماركسية الكلاسيكية، لغرض الحفاظ على الإرث الماركسي الذي بدأ في التلاشي، نتيجة سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي من جهة، وعدم تحقق تنبؤ كارل ماركس بسقوط الرأسمالية التي ستحل محلها الاشتراكية ثم الشيوعية، بل أعقب ذلك انتشار سريع للرأسمالية في شتى بقاع العالم، وقد حافظت الماركسية المحدثة على مضمون الماركسية التقليدية مع

[1] شحاتة صيام: **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص ص (101،102)

[2] المرجع نفسه، ص (103)

[3] المرجع نفسه، ص (112)

[4] ياسمينة بغريش: **محاضرة المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص (56)

تعديل طفيف في معنى الصراع، الذي كان يقصد به ماركس انقلاب الطبقة الكادحة على أرباب العمل وأصحاب السلطة الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، من اجل أن تصبح هذه الوسائل ملكا للجميع، أما المحدثون فيرون أن الصراع في طياته يحمل مضمون احترام للنظام والسلطة، واعتبار الصراع أداة للتغيير والتحديث.

ويمكن إيجاز عوامل ظهور الماركسية المحدثة فيما يلي:

– تحديث أفكار الماركسية التقليدية التي اتخذت من الصراع مدخلا وظيفيا للعديد من الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتغيرة.

– ظهور عدد من العلماء الشبان الغربيين الذين انبهروا بنظرية الصراع، لكنهم اعتبروها أداة للتغيير والتحديث.

– أراد أنصار الماركسية المحدثة أن يقوم علم الاجتماع ويطور ذاته عن طريق دراسته لعناصر الصراع والتغير، مرتكزين على التوفيق بين الماركسية التقليدية التي تركز على الصراع، والبنائية الوظيفية التي تركز على التوازن النسقي.

– حرص أنصار الماركسية على تطبيق نظرية الصراع وتصنيفها إلى اتجاهين:

* اتجاه بنظر إلى المجتمع على انه نسق معياري يركز على العوامل الاجتماعية.

* اتجاه طبيعي يسعى لتفسير الصراع بالاهتمام بالأسباب الاجتماعية والثقافية الكامنة التي بسببها يظهر الصراع.

تاسعا. علم الاجتماع والمنهج العلمي:

2. إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع

شغلت مشكلة إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الاجتماعية، أو قابلية المجتمع والظواهر الاجتماعية للبحث العلمي، آراء واهتمامات العديد من المشتغلين في هذا الميدان، حيث اختلفت هذه الآراء بين مؤيد ومعارض لإمكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الاجتماعية، فانقسموا إلى اتجاهين رئيسين:

حيث يفسر الرافضون لإمكانية الدراسة العلمية للمجتمع موقفهم على أسس متباينة ومتعددة يمكن أن نوجزها كالآتي:

"– أن المجتمع ظاهرة متغيرة باستمرار، وهذا التغير والتحول الدائب يحول دون الدراسة العلمية له والتنبؤ العلمي.

– أن ما يسمى مناهج البحث العلمي، إنما يمكن استخدامها فقط في مجال الظواهر الطبيعية، فالظواهر الطبيعية فقط هي القابلة للبحث العلمي بحكم ثباتها وانتظامها، وبحكم وجود قوانين تحكمها في انتظامها وحركتها.

– أنه إذا كان المنهج التجريبي الذي يعني التحكم في جميع المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما، هو جوهر المنهج العلمي، وإذا كان من المستحيل استخدام المنهج التجريبي في المجال الاجتماعي، فهذا يعني ببساطة أن الظواهر الاجتماعية غير قابلة للدراسة العلمية".[1]

كانت هذه أهم المبررات التي يتخذونها أصحاب هذا الاتجاه لتبرير موقفهم، وبهذا هم يعارضون أيضا مشروعية قدرة علم الاجتماع على الدراسة العلمية للمجتمع بوجه خاص، ومشروعية وقدرة العلوم الاجتماعية بوجه عام.

لكن يذهب المؤيدون لإمكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الاجتماعية إلى الرد على أراء ومبررات المعارضين لهذه الإمكانية كالآتي:

"– فيما يتعلق بالحجة الأولى كون أن المجتمع يخضع للتغير باستمرار فهذه الدعوى مردودة، ذلك لان التغير والحركة الدائبة ليست سمة المجتمع الإنساني فقط، بل هي سنة الكون وقانونه الحتمي، سواء في جوانبه المادية أو جوانبه الاجتماعية والثقافية.

– أما الدعوى أو الحجة الثانية والتي تخص إنكار وجود انتظامات أو قوانين تخضع لها الحياة الاجتماعية في استقرارها النسبي وحركتها، وحتى إن وجدت بعض القوانين النوعية والانتظامات الخاصة، فهي لا تصل إلى دقة وصرامة وثبات القوانين التي تحم الظواهر الأخرى، وعليه يمكن اعتبار المجتمع الإنساني ظاهرة طبيعية، أي أنه ظاهرة موجودة في الطبيعة، وهو جزء منها، وبما انه هو كذلك، لماذا نستثنيه عن كافة القوانين والانتظامات التي تحكم الظواهر الطبيعية الأخرى.

– يفهم من الدعوى الثالثة فهما ضيقا للمنهج العلمي وحصره في مجرد التجربة المعلمية المضبوطة، وذلك على أساس المنهج العلمي الذي هو أساسا طريقة في التفكير والبحث تستند إلى خطة منطقية معينة، أما التجربة المعلمية فهي أساسا مجرد إجراء من بين الإجراءات العلمية العديدة والمتنوعة، شانها في ذلك شان الملاحظة والطرق الإحصائية".[2]

[1] محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص (60،61)
[2] المرجع نفسه، ص ص ص (62،63،64)

2. المنهج العلمي وخصائصه العامة:

1.2. المنهج العلمي:

لقد تعددت تحديدات وتعريفات المنهج بصفة عامة، والمنهج العلمي بصفة خاصة، إلى الدرجة التي تجعلنا نتيه في هذه التعريفات والتحديدات، وعليه يمكن أن نكتفي بتحديد واحد للمنهج كالآتي:

"فالمنهج هو مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تجعل العقل يصل إلى معرفة حقة بجمع الأشياء التي يستطيع الوصول إليها، دون أن يبذل مجهودات غير نافعة، وقد يبني الإنسان ويبتكر قبل أن يفكر في الأسس والمناهج التي صمم عليها هذا البناء، أو هذا الابتكار، وعندما تنجح محاولته، يبدأ البعض في ملاحظة واكتشاف الأسس التي أدت إلى هذا النجاح، ثم تستخدم هذه الأسس المكتشفة فيما بعد لتصميم وبناء أعمال افصل".[1]

2.2. الخصائص العامة للمنهج العلمي:

إن مناهج البحث جميعها تشترك في أنها أسلوب للتفكير المنظم، الذي يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والأرقام في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، دراسة موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية أو الاتجاهات التي تمليها المصالح الذاتية.

وعليه يمكن أن نحصر أهم الخصائص العامة للمنهج العلمي كالآتي:

"– أن المنهج العلمي يعتبر من أفضل الأدوات التي يستخدمها الإنسان ليوسع من آفاق معرفته، ويزيد ثروته من المعلومات المختبرة والموثوق بها.

– أن المنهج العلمي يرفض الاعتماد الكلي على العادات والتقاليد وحكم السابقين وتفسيراتهم، وآراء أصحاب السلطة من أي نوع، والخبرة الشخصية في سبيل الوصول للحقيقة.

– بالرغم من أن الحقائق التي نصل إليها عن طريق المنهج العلمي قابلة للتغير بظهور عوامل جديدة، فان المنهج الذي يتبع كطريقة للحصول على تلك الحقائق لا يتغير تبعا لتغير الحقائق نفسها، وهذا لا يتنافى أن المنهج العلمي قابل للتطوير والتعديل.

– من خصائص المنهج العلمي انه يستند إلى ظواهر وحقائق يمكن لكل شخص مدرب أن يلاحظها في كل زمان ومكان.

– يتميز أيضا بتحرره من التحيز العاطفي، أي بموضوعيته والتجائه إلى الفروض والى القياس الكمي الدقيق، وإلى التحليل والتصنيف حتى يصبح الفرض قانونا.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2000م، ص (60)

– من خصائص المنهج العلمي أيضا انه يجمع بين الاستنباط والاستقراء، وبالتالي بين الفكر والملاحظة.

– يمتاز المنهج العلمي أيضا بالمرونة والقابلية للتعدد والتنوع".[1]

3. المنهج عند أهم رواد علم الاجتماع:

– المنهج عند الوضعيين: "عندما تقاس الحياة الاجتماعية وتحسب إحصائياتها، فان العلم الاجتماعي يمكنه أن يقدم ما تقدمه العلوم الطبيعية، عندما نستخدم منهج الاستدلال (الاستنباط الفرضي)، والفرضية يمكن اختبارها مقابل الأدلة الامبريقية، وعلى أية حال فان الاجتماعيين الوضعيين يفضلون استخدام ثلاث أدوات بحثية خاصة عند التوصل لهذه الأدلة، وهي التجربة والملاحظة والمسوح".[2]

– قواعد وخطوات المنهج عند إميل دوركايم: يذهب إميل دوركايم إلى أن المنهج يتطلب فيه الباحث الاجتماعي ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، أي على أساس أنها أشياء تخضع للملاحظة كنقطة بداية للعلم، وبهذا حدد مجموعة من القواعد التي يرتكز عليها المنهج كالآتي:

"– ضرورة تحرر الباحث الاجتماعي بصورة كلية من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظاهرة موضوع الدراسة والبحث.

– ضرورة تخصيص مبحث أو فصل من البحث لتحديد معنى المصطلحات والمفاهيم العلمية، التي يستخدمها الباحث في الدراسة.

– عند قيام الباحث بدراسة الظواهر الاجتماعية المحددة في دراسته، عليه ملاحظة هذه الظواهر، وهذا شرط ضروري يتيح تحديد الصفات الثابتة فيها والكشف عن حقيقتها.

أما خطوات المنهج عنده فهي:

– دراسة مكونات الظاهرة وتحديد عناصرها الأساسية.

– دراسة أشكال الظاهرة في كل مرحلة من مراحل تطورها، لربط ماضي الظاهرة بحاضرها.

– دراسة علاقة الظاهرة بالظواهر الأخرى المشابهة وغير المشابهة.

– الاستفادة من منطق المقارنة بين الظاهرة والظواهر الأخرى.

– التعرف على الوظيفة التي تؤديها تلك الظاهرة، وتطوير تلك الوظيفة في مختلف مراحلها.

– تحديد القوانين التي يتم استخلاصها من الدراسة بصورة دقيقة".[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص (69،70،72)

[2] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، مرجع سابق، ص (217)

[3] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، مرجع سابق، ص ص (235،252)

– **منهجية ماكس فيبر في البحث والتحليل:** يشير فيبر في كتابه "منهجية العلوم الاجتماعية" إلى أن علم الاجتماع يختلف اختلافا كليا عن العلوم الطبيعية من ناحية مضمونه وأبعاده وأهدافه وطريقته المنهجية، والمنهجية التي يعتمدها فيبر في دراساته الاجتماعية تعتمد على مذهب النموذج المثالي للظاهرة، أو الحادثة الاجتماعية.

"ويعتقد فيبر بصلاحيته مذهب النموذج المثالي في تفسير الظواهر والتفاعلات الاجتماعية، حيث العالم في نظره عند دراسته للظاهرة، يبدأ بصياغة القوانين والنظريات الشمولية التي تفسر الظاهرة أو الظاهرة المرتبطة بجوانبها الموضوعية والذاتية، مع استعمال أساليب الاستنباط والاستنتاج والأساليب الإحصائية التي تدعم الظاهرة وتغرز مضامينها وأبعادها".[1]

4. المنهجية والمنهج في علم الاجتماع:

تشير المنهجية إلى كل الأساليب والمستويات المختلفة، كاكتساب المعرفة، وكذلك تشير إلى عملية إنتاج المعرفة، بينما يشير المنهج إلى الأدوات والوسائل النوعية لاكتساب المعرفة.

"فالتباين الظاهر بين المظهرين يشبه البستان عندما يقوم البستاني بالاتي:

* الإستراتيجية الشاملة من اجل إعداد الحقيقة بأكملها، فان البستاني يقرر متى وأين يحرث ويزرع ويثمد، أو يخصب الأرض وريها ثم تقليم الأشجار والجمع والحصاد.

* أما الوسائل والأدوات الخاصة بتحقيق هذا الهدف الشامل مثل المجارف، المذراة، آلة الرفع، حنفية المياه، السماد وهكذا.

ولا شك أن المماثلة أو المناظرة هنا واضحة فالمنهجية هي الإستراتيجية الشاملة لمنتج المعرفة، بينما المنهج هو الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه المهمة".[2]

5. مناهج البحث في علم الاجتماع:

تعددت تصنيفات مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية، إلا أنه يمكن القول أن معظم الباحثين في هذا المجال اجمعوا على نفس الأساليب والمناهج البحثية، لكنها صنفت بطرق مختلفة فقط، ونحن في هذا الصدد لا تهمنا هذه التصنيفات بقدر ما تهمنا هذه المناهج في حد ذاتها.

1.5. المنهج الوصفي:

"يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث،

---

[1] المرجع نفسه، ص ص (282،281)

[2] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، مرجع سابق، ص (195)

بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي، مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها".[1]

حيث أن المنهج الوصفي لا يكتفي بمجرد الوصف فقط، بل يتعدى إلى التحليل والتفسير لكل الظواهر التي يدرسها، وهناك من يعتبر أن للمنهج الوصفي له عدة أساليب، هي أسلوب دراسة الحالة وأسلوب تحليل المضمون وأسلوب المسح الشامل وغيرها، ولكن البعض الآخر لا يعتبرها أساليب بقدر ما يعتبرونها مناهج وصفية قائمة بذاتها هي الأخرى.

2.5. منهج دراسة الحالة:

"يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية، ثم النظر إلى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية، سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية أو مصنعا، بهدف جمع البيانات والمعلومات عن الوضع القائم للوحدة".[2]

وهو أيضا من المناهج الوصفية، حيث يتفرد بدراسة حالة واحدة، أو حالة خاصة تتميز بخصائص معينة عن بقية الحالات، أو لأنها هي حالة فريدة أو خاصة.

3.5. منهج تحليل المضمون:

بدأ استخدام هذا المنهج منذ سنوات قليلة في تحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية واجتماعية اقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية، حيث تكون فيه وحدات التحليل عبارة عن مضامين يتم تحليلها، كمضامين لوثائق وسجلات أو خطابات أو برامج أو محتويات كتب أو برامج تلفزيونية وغيرها،وهو أيضا يعتبر من المناهج الوصفية كثيرة الاستخدام.

"- كما يقوم هذا المنهج على وصف دقيق ومنظم لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة، من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله".[3]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 2000م، ص (42)

[2] فاطمة عوض عباس، ميرفت علي خفاجة: **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، سنة 2002م، ص (96)

[3] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق، ص (48)

4.5. منهج التاريخي (الوثائقي):

إن الوقائع والممارسات المراد بحثها ودراستها تتم بطريقتين أساسيتين هما:

"– **الطريقة المباشرة:** وذلك عن طريق ملاحظتها ودراستها وهي تحدث ميدانيا أمام الباحث.

– **الطريقة غير المباشرة:** وتكون من خلال الآثار والسجلات والشواهد التي تتركها الوقائع والممارسات، وهذا ما يتم بأسلوب المنهج التاريخي، حيث أننا لا ندرك ونشهد الوقائع والممارسات الماضية إلا بما تبقى منها من آثار، سواء كانت تلك الآثار مكتوبة كالوثائق أو المصادر بمختلف أنواعها، أو شاخصة كالآثار الجيولوجية".[1]

فالمنهج التاريخي يقوم بدراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية ومحاولة فهمها، لكي نفهم الحاضر، وفي ضوء أحداث الماضي نتمكن من التنبؤ بالمستقبل، لأن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل.

5.5. المنهج التجريبي:

"يعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحوث لحل المشاكل بالطريقة العلمية، والتجريب سواء تم في العمل أو في قاعة الدراسة أو في أي محال آخر... فهو محاولة التحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية باستثناء متغير واحد...، حيث يقوم الباحث بتطويعه أو تغييره بهدف تحديد وقياس تأثيره على العملية".[2]

وبالتالي فالمنهج التجريبي يقوم على التجربة، التي هي أقوى الطرق التقليدية، والتي تستطيع بواسطتها اكتشاف وتطوير معارفنا عن التنبؤ، والتحكم في الأحداث.

6.5. المنهج المقارن:

"يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض، من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من اجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة، والظروف المصاحبة لذلك، والكشف عن الروابط والعلاقات، أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر، ويتم ذلك كما يرى "جون ستوارت مل" من خلال عدة طرق"[3].

عاشرا. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع:

تعد المفاهيم الأساسية ركيزة أساسية في البناء النظري لأي علم من العلوم، والتي تميزه عن باقي العلوم، حيث استطاع علم الاجتماع شأنه شأن كل الميادين العلمية وفروع الدراسة، أن يطور قائمة طويلة

---

[1] عامر قنديلجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 1999م،ص (100)

[2] أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية للطبع والنشر، القاهرة، مصر، سنة 1996م، ص (276)

[3] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق، ص (56)

من المفاهيم التي تشير إلى الأشياء التي يدرسها، ولهذه المفاهيم وظيفة مزدوجة، الأولى هي تسمية الظواهر وتحديدها باسم تعرف به، والثانية وضعها في موضوع يمكن في إطاره تحليلها وفهمها.

حيث يختلف تصنيف هذه المفاهيم من مؤلف إلى آخر فأحصى "محمد فرج" في كتابه علم الاجتماع ما يزيد عن 60 مصطلحا، باعتبارها المفاهيم الأكثر فائدة والأكثر تداولا، بينما حدد "محمد محمود الجوهري" 20 مصطلحا اسماها المصطلحات الأساسية في علم الاجتماع، وهي مقسمة إلى أربع مصطلحات رئيسية و 16 مصطلح مرتبط بهذه المفاهيم الرئيسية كالآتي:

"– النسق الاجتماعي: ويرتبط به مصطلحات هي (الوظيفة، التكامل، الجماعة، التنظيم والمجتمع).

– الثقافة: ويرتبط بها مصطلحات (النظام، القيمة، الاتجاه، المعيار، الانحراف).

– التفاعل: ويرتبط به (الدور، التنشئة الاجتماعية، الصراع).

– المكانة: ويرتبط بها (التدرج، الحراك، القوة)."[1]

وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع والتي نراها أكثر استعمالا.

1. النسق الاجتماعي: "يعد هذا المصطلح اشمل أسماء الكيانات التي يهتم بها علم الاجتماع، فهو يضم المجتمعات والتنظيمات والجماعات والنظم، فالأمة عبارة عن نسق والأسرة نسق اجتماعي، ومباراة كرة القدم عبارة عن نسق".[2]

وقد يعبر عنه أحيانا بالجهاز أو النظام، حيث يتألف النسق الاجتماعي أساسا من شخصين أو أكثر أو من مجموعة الأنشطة، ترتبط بينها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في إطار وضعية محددة، وتتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار، فهو يضم مجموعة متباينة من العلاقات المتبادلة مثل الجماعات الصغيرة والأحزاب السياسية وحتى مجتمعات بأكملها.

2. الوظيفة: تعتبر الوظيفة العنصر الأول في النسق الاجتماعي، حيث يمكن أن تحمل أكثر من معنى لكثرة الخائضين فيها والذين تناولوها كدوركايم، سبنسر، راد كليف براون، مالينوفسكي، ميرتون، بارسونز... وغيرهم.

" إن وظيفة أي عنصر من عناصر النسق الاجتماعي هي ذلك الجزء (الدور) الذي يؤديه للحفاظ على النسق".[3]

---

[1] محمد الجوهري: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010م، ص (26)

[2] المرجع نفسه، ص (27)

[3] المرجع نفسه، ص (30)

ويمكن إجمال هذه المعاني للوظيفة، في أنها الدور الذي يلعبه عنصر من عناصر النسق الاجتماعي في الحفاظ على هذا النسق واستمراريته، ويمكن توضيح معنى الوظيفة في علم الاجتماع من خلال الصيغة التالية "إن الوظيفة الاجتماعية للدين هي الحفاظ على تماسك المجتمع"، كما يوضح "راد كليف براون" بقوله: أن الوظيفة هي ما يساهم به نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي هو جزء منه.

3 التكامل: هو عملية ربط الأجزاء لتكون كلا، والتكامل الاجتماعي هو تطبيق هذه العملية أو نتائجها على النسق الاجتماعي، بربط أجزاءه ببعضها البعض لتصبح كيانا كليا واحدا، ويتفرع عن التكامل الاجتماعي مجموعة أخرى من المواصفات تمثل أشكال التكامل، تؤدي في النهاية إلى التكامل الاجتماعي وهي التكامل الثقافي، التكامل الاتصالي والتكامل الوظيفي.

4. الجماعة الاجتماعية: "إن لمفهوم الجماعة تاريخا طويلا مثيرا للجدل في علم الاجتماع، فعلى مستوى الاستعمال اليومي يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن أفكار التجربة والمصالح المشتركة، ولا تنقل المعاني الرائجة للمفهوم الفكرة التقليدية الخاصة بالموقع أو الجوار المشترك لمجموعة من الأشخاص فحسب، بل باتت كذلك تنقل أفكار التضامن والارتباط بين الناس، الذين يتشاركون في الخصائص أو الهويات الاجتماعية نفسها".[1]

ومع كل هذا الجدل الذي ظهر حول تحديد مفهوم الجماعة الاجتماعية خاصة بين علماء الاجتماع، إلا أننا يمكن أن نضع تحديد يمكننا فهم الجماعة.

فهي تشير إلى مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم جغرافي ويقومون بنشاطات اقتصادية وسياسية، ويشكلون بالأساس وحدة اجتماعية تحكم نفسها بنفسها، وتربطها مجموعة من القيم وشعور أفرادها بالانتماء لبعضهم البعض.

5. التنظيم الاجتماعي: هو عبارة عن بناء وعملية في أن واحد، أما من حيث كونه بناء فإن التنظيم هو نمط ثابت من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للكل، له خصائص لا تظهر بوضوح في الأجزاء المنفصلة، أما من حيث كونه عملية فان التنظيم يستعمل للإشارة إلى الطريقة التي يتم بها تشكيل هذه الكيانات.

أما بالنسبة لاستخدامه في العلوم الاجتماعية، فانه يعني مجموعة العلاقات المتبادلة والثابتة نسبيا بين الأجزاء المكونة له (أشخاص، جماعات)، والتي تعمل بطريقة معينة، وتؤدي إلى ظهور خصائص غير موجودة في الأجزاء.

[1] جون سكوت: **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، سنة 2009م، ص (100)

6. **المجتمع**: " المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مكتف بذاته، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكورا وإناثا)، ومن جميع الأعمار.

فالمجتمع هو جماعة من الأفراد، وليس مجموعة من الأفكار المجردة، حيث وصفه احد العلماء بأنه أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد، وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيدا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة وإطالة وجوده".[1]

7. **البناء الاجتماعي**: هو عبارة عن شبكة معقدة متباينة ومتبادلة من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد، وتتضمن انساقا ونظما تؤدي وظيفتها، من ثم تتشابك هذه الوظائف مع بعضها، كما يشير مفهوم البناء إلى الوحدات المكونة لهذا البناء والى العلاقات التي تربط بين هذه الوحدات، لتشكل كلا متماسكا.

8. **النظام الاجتماعي**: هو عبارة عن نمط متميز من النشاط الإنساني والقيم، يدور حول إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، والتي تصاحبها طرق متميزة للتفاعل الاجتماعي، وهو بهذا المعني ظاهرة ثقافية وتنظيمية في نفس الوقت، فهو يتضمن الوصفات التي وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال الخاصة بالتعامل مع إحدى الاحتياجات الأساسية، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة لأداء هذا العمل، وتسمى النظم الأسرية والدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية... الخ.

9. **القيمة**: يعتبر مصطلح القيمة من أعقد الأفكار الاجتماعية وأكثرها إثارة للحيرة، وليست بالبساطة التي تظهر بها أحيانا لدى البعض المستعملين لهذا المصطلح، والأصل في مصطلح القيمة مادي وقد أستعير من علمي الحساب والاقتصاد السياسي، ومعناه القدر والمنزلة، لتصبح له دلالات فلسفية تعبر عن ما في الأشياء من خير أو شر، من قبح أو جمال، من خطأ أو صواب.

أما على المستوى الاصطلاحي لعلم الاجتماع، فالقيمة هي تصور المجتمع للشيء المرغوب، وهو التصور الذي يؤثر على السلوك الاجتماعي لمن يعتنق هذه القيمة، وقد تناول الفلاسفة منذ أفلاطون لموضوع القيمة وجاء في الديانات السماوية المسيحية والإسلام، فأبرزتا ما للتعاليم الدينية والوحي السماوي من شان في الحكم على قيم الأشياء أو على قيمة الشيء.

10. **الاتجاه**: الاتجاه فكرة ترسم للفرد أو للجماعة أو لجماعة من الأفراد نمطا معينا من السلوك يتخذونه في موقف معين، والاتجاهات عبارة عن تجسيد للقيم والقناعات التي يحملها الفرد، ويعود

[1] محمد الجوهري: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص (32)

تاريخ الاتجاه للعهد اليوناني، وقد استعمله "سبنسر" حينما تكلم عن الاتجاه الضروري الذي يتخذه الذهن للوصول إلى أحكام صحيحة في قضايا متنازع عليها.

11. **المعيار**: يعتبر مصطلح المعيار من المصطلحات الحديثة نسبيا في علم الاجتماع، وقد تعدد تعاريفه غير أنها في مجملها تدور حول مجموع الأفكار المشتركة، التي توجه استجابات أو سلوك أعضاء الجماعة.

والمعايير الاجتماعية هي عبارة عن تعاليم عامة إذا اعتنقها الأفراد، صارت باعثا لهم على الامتثال لها والخضوع، وبالتالي تزيد من تماسك الجماعة ووحدتها.

12. **التفاعل الاجتماعي**: واحد من أهم المفاهيم في علم الاجتماع، ويعني علاقة التأثير المتبادل بين الأفراد فيما بينهم في الأفكار والأنشطة، ويتم التفاعل بين شخصين إذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر، وقد تستمر عملية التفاعل لسنوات طويلة، وقد لا تستغرق إلا مدة قصيرة، أي لدقائق معدودة، ويذهب الكثير من علماء الاجتماع إلى أن التفاعل الاجتماعي هو جوهر علم الاجتماع.

13. **الدور الاجتماعي**: هو السلوك المتوقع المرتبط بالمكانة الاجتماعية، بمعنى أن نمط من السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل وضعا اجتماعيا معين أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين، الذين يشغلون مكانات اجتماعية أخرى، وهو مصطلح يرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح المكانة، ولا نجد بينهما فرقا في بعض الأحيان، إلا على مستوى التحليل (كل سلوك يقوم به الإنسان يعتبر دورا بالنسبة للآخرين كدور الطبيب، الأستاذ...)، وهناك علاقة بين الدور والوظيفة، إلا أن الدور مرتبط بالمكانة.

14. **التنشئة الاجتماعية**: هي العملية التي يتم بموجبها تشكيل السلوك الإنساني ذهنيا وماديا، والهدف منها تأهيل الفرد للمشاركة في نشأة جماعة معينة عن طريق التثقيف والاتصال والتعليم والتنظيم، وهي عملية مستمرة طوال حياة الإنسان، لأن الإنسان يتعلم الجديد في كل موقف اجتماعي، ومع كل وضع جديد، وقد يضطر للتخلي عن القديم لاكتساب الجديد، وعلى الرغم من البحوث حول التنشئة الاجتماعية شملت كافة المجالات والمستويات، إلا أنها برزت أكثر على مستوى التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة.

15. **الصراع الاجتماعي**:يعبر مصطلح الصراع عن اختلال العلاقة بين طرفين أو أكثر، وقد تكون سبب الخلاف حول مصالح مادية، أو حول قيم أو مكانة أو لاحتلال مراكز قوة أو سلطة، وقد لا تقتصر أهداف الأطراف المتصارعة على مجرد الفوز بامتياز معين فحسب، ولكنها قد تتعدى ذلك

إلى الرغبة في إخضاع الخصم، والصراع ظاهرة في كافة الأنساق الاجتماعية منذ هابيل وقابيل (الصراع هو مرحلة متدرجة من المنافسة).

16. **المكانة الاجتماعية:** المكانة الاجتماعية هي الوضع الذي يشغله الشخص في سلم التأثير داخل نسق اجتماعي معين، والمكانة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصطلح الدور، كما تم تبيانه سابقا (مكانة الفرد أ مثلا أعلى من مكانة الفرد ب)، وقد يعنى هذا مسؤوليات أكبر ومردود مادي أكبر...، فكل الأنساق الاجتماعية فيها نوع من المكانة (بين البشر وحتى بين الحيوانات).

17. **التدرج الاجتماعي:** هو طريقة ترتيب أعضاء نسق معين في تسلسل هرمي (درجات أو مستويات فوق بعضها) تتفاوت مستوياته، من حيث الهيبة والثروة والنفوذ وغير ذلك من خصائص المكانة، ويعتبر مصطلح التدرج الاجتماعي بالإضافة إلى مصطلح الصراع من أهم المصطلحات في الفكر الماركسي.

18. **الحراك الاجتماعي:** هو حركة الأفراد والأسر والجماعات من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر، والحراك الاجتماعي على أنواع، فهو من حيث المحتوى هناك الحراك المهني والحراك الاقتصادي والحراك الفكري، أو من حيث الاتجاه هناك الحراك الأفقي والحراك العمودي أو الراسي.

19. **القوة:** هي قدرة الفرد في علاقة اجتماعية على فرض إرادته الخاصة رغم ما يلقاه من مقاومة لذلك، ويطلق على القوة الشرعية عادة مصطلح السلطة، أما القوة التي تمارس بشكل غير رسمي وبدون آليات محددة للتغلب على المقاومة فتعرف باسم النفوذ.

خاتمة:

لقد كان لتطور الفكر الاجتماعي عبر مراحله المختلفة في مختلف الحضارات القديمة، أثر كبير في بلورة عناصر العلم من نظرية ومنهج وموضوعات خاصة، وما لعبته الحضارة الإسلامية من دور في بلورة علم الاجتماع عند ابن خلدون (علم العمران البشري)، لكن هذا العلم لم يلقى طريقه نحو البروز فكانت الظروف التي عاشتها أوربا في عصر النهضة، بالإضافة إلى إسهامات فلاسفة التنوير والتيار المحافظ من خلال أعمالهم التي مهدت وساعدت هذا العلم للظهور على يد أوقست كونت.

كل هذا جعلت من استقلالية علم الاجتماع أمرا محتوما، وبذلك أصبح علم الاجتماع علم مستقلا قائما بذاته عن الفلسفة، له نظرياته ومناهجه ومفاهيمه وموضوعاته التي يتناولها بالدراسة.

لكن كل ما قدم في هذه المطبوعة لا يمكن اعتباره سوى جزء بسيط أو بالأحرى نقطة في بحر مقارنة بما يزخر به علم الاجتماع من تراث نظري، فلا يمكن أن نحصر هذا العلم العملاق والواسع في هذا العدد البسيط من الأوراق.

لذلك يمكن للطالب أو غيره أن يوسع معارفه ويتعمق أكثر في هذا العلم، بالاطلاع أكثر على المراجع والكتب للاستفادة أكثر.

قائمة المراجع

1) أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون سنة.

2) أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية للطبع والنشر، القاهرة، مصر، سنة 1996م.

3) أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، سنة 1982م.

4) أليكس إنكلز: **مقدمة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، (كتاب إلكتروني)، دار المعارف، ط6، القاهرة، مصر، سنة 1983م.

5) أنطوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ،(كتاب إلكتروني)، ط4، المظنة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، سنة 2005م.

6) إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة (دراسة تحليلية في النظريات المعاصرة)**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط2، عمان، الأردن، سنة 2015م.

7) إميل دوركايم: **الانتحار**، ترجمة حسن عودة، (كتاب إلكتروني)، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، سنة 2011م.

8) بوزياني الدراجي: **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية (على ضوء الفكر الخلدوني)**، (كتاب إلكتروني)، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، سنة 2003م.

9) جون جاك روسو: **في العقد الاجتماعي**، ترجمت ذوقان قزقوط، (كتاب إلكتروني)،مكتبة النهضة، سنة 1997م.

10) جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة محمد عثمان، (كتاب إلكتروني)،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، سنة 2009م.

11) ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 2000م.

12) سامية محمد جابر: **الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م.

13) شحاتة صيام: **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، سنة 2009م.

14) طارق الصادق عبد السلام: **إبستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور إسلام المعرفة**،(كتاب إلكتروني)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2008م.

15) عامر قنديلجي: **البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات**، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 1999م.

16) عامر مصباح: **علم الاجتماع الرواد والنظريات**، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، سنة 2002م.

17) عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، سنة 1998م.

18) عبد العزيز عزت: **فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع**،(كتاب إلكتروني)، د.ن، القاهرة، سنة 1956م.

19) عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم: **مدخل إلى علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م.

20) عبد الهادي محمد والي : **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2002م.

21) عبد الهادي محمد والي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، دار التنوير للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2006م.

22) غريب سيد أحمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2002م.

23) فاطمة عوض عباس، ميرفت علي خفاجة: **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، سنة 2002م.

24) فرانسوا فوريه، ديني ريشيه، **الثورة الفرنسية، الجزء الأول**، ترجمة صياح الجهيم، (كتاب إلكتروني)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، سنة 2012م

25) فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخواجة،(كتاب إلكتروني)، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2010م.

26) فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه: **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية**، ترجمة إياس حسن، (كتاب إلكتروني)، ط1، دار الفرد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 2010م.

27) محمد أحمد بيومي: **تاريخ التفكير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 2001م.

28) محمد الجوهري: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010م.

29) محمد عباس إبراهيم: **نشأة الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2009م.

30) محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة 2008م.

31) محمد علي محمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م.

32) محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، (كتاب إلكتروني)،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة.

33) مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2000م.

34) نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة، الأردن، سنة 2009م.

35) ياسمينة بغريش: **تاريخ علم الاجتماع ومفاهيمه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2017م.

36) ياسمينة بغريش: **محاضرة المدخل إلى علم الاجتماع**، (مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلاب السنة الأولى LMD علوم إنسانية واجتماعية)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، السنة الجامعية (2014،2015م).